

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية  
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي  
جامعة محمد الصديق بن يحيى - جيجل



كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير  
قسم علوم التسيير

## العنوان

# التحليل المالي كأداة لتشخيص الوضعية المالية للمؤسسة

دراسة حالة المؤسسة الوطنية للترقية العقارية - جيجل -

## مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في علوم التسيير

تخصص: إدارة مالية

إشراف الأستاذ(ة):

لزعر محمد سامي

إعداد الطالب(ة):

- توافق صليحة

- مرياي رتيبة

أعضاء لجنة المناقشة:

الصفحة	الرتبة العلمية	الإسم واللقب
رئيسا	دكتورة	نجار حياة
مشرفا ومقررا	أستاذ	لزعر محمد سامي
مناقشا	أستاذ	كعواش جمال الدين

السنة الجامعية: 2018-2019

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية  
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي  
جامعة محمد الصديق بن يحيى - جيجل



كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير  
قسم علوم التسيير

## العنوان

# التحليل المالي كأداة لتشخيص الوضعية المالية للمؤسسة

دراسة حالة المؤسسة الوطنية للترقية العقارية - جيجل -

## مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في علوم التسيير

تخصص: إدارة مالية

إشراف الأستاذ(ة):

لزعر محمد سامي

إعداد الطالب(ة):

- توافق صليحة

- مرياي رتيبة

أعضاء لجنة المناقشة:

الصفحة	الرتبة العلمية	الإسم واللقب
رئيسا	.....	.....
مشرفا ومقررا	.....	.....
مناقشا	.....	.....

السنة الجامعية: 2018-2019

# شكر وعرفان

قبل كل شيء الحمد لله الذي وفقنا لإتمام هذا العمل، والذي كان له الفضل

الأول والأخير في هذا التوفيق

وعملا بقول رسول الله صلى الله عليه وسلم: "من لم يشكر الناس لم يشكر

الله" حديث صحيح

نخص بالشكر والعرفان الأستاذ المشرف "لزعر محمد سامي"

كما نتقدم بالشكر لأعضاء اللجنة الذين قبلوا تقييم عملنا

الشكر أيضا لبولمناخر محمد الصالح الذي ساعدنا في انجاز عملنا هذا

الشكر لكل الأصدقاء وكل من ساعدنا من قريب أو من بعيد على إتمام

مذكرتنا.

# إهداء

نهدي هذا العمل إلى والدينا الكريمين

إلى إخواننا وأخواتنا وكلتا عائلتي

صليحة + رتيبة

## فهرس المحتويات

الصفحة	العنوان
	الشكر
	الإهداء
V	قائمة الجداول.....
VIII	قائمة الأشكال.....
IX	قائمة الملاحق.....
أ،ب،ت،ث	مقدمة.....
6	الفصل الأول: عموميات حول التحليل والتشخيص المالي.....
6	تمهيد.....
7	المبحث الأول: مدخل للتحليل المالي.....
7	المطلب الأول: نشأة ومنهجية التحليل المالي.....
7	1. نشأة التحليل المالي.....
8	2. منهجية التحليل المالي.....
9	المطلب الثاني: مفهوم التحليل المالي، أهدافه، والأطراف المستفيدة منه.....
9	1. مفهوم التحليل المالي.....
11	2. أهداف التحليل المالي.....
12	3. الأطراف المستفيدة من التحليل المالي.....
13	المبحث الثاني: مدخل للتشخيص المالي.....
13	المطلب الأول: مفهوم التشخيص المالي.....
13	1. تعريف التشخيص المالي.....
14	2. أهداف التشخيص المالي.....
15	المطلب الثاني: أدوات وأساليب التشخيص المالي.....
15	1. النسب المالية.....
17	2. المقارنات وبيان تغيرات الاتجاه.....
19	المبحث الثالث: القوائم المالية.....
19	المطلب الأول: الميزانية.....
19	1. تعريف الميزانية.....

19	..... 2. أهمية الميزانية.
20	..... 3. عرض الميزانية.
21	..... <b>المطلب الثاني: قائمة حسابات النتائج.</b>
21	..... 1. تعريف قائمة حسابات النتائج.
21	..... 2. أهمية قائمة حسابات النتائج.
21	..... 3. عرض قائمة حسابات النتائج.
24	..... <b>المطلب الثالث: قائمة تدفقات الخزينة.</b>
24	..... 1. تعريف قائمة تدفقات الخزينة.
24	..... 2. أهمية قائمة تدفقات الخزينة.
24	..... 3. عرض قائمة تدفقات الخزينة.
26	..... 4. مكونات قائمة تدفقات الخزينة.
28	..... <b>الخلاصة</b>
30	..... <b>الفصل الثاني: تحليل القوائم المالية.</b>
30	..... <b>تمهيد</b>
31	..... <b>المبحث الأول: تحليل الميزانية.</b>
31	..... <b>المطلب الأول: إعادة عرض الميزانية طبقاً لأغراض التحليل المالي.</b>
31	..... 1. الميزانية المالية (سيولة، استحقاق).
32	..... 2. الميزانية الوظيفية.
32	..... <b>المطلب الثاني: التحليل بواسطة مؤشرات التوازن المالي.</b>
32	..... 1. رأس المال العامل
36	..... <b>المطلب الثالث: التحليل بواسطة النسب المالية.</b>
36	..... 1. نسب السيولة.
37	..... 2. نسب النشاط.
38	..... 3. نسب المديونية.
39	..... <b>المبحث الثاني: تحليل قائمة حسابات النتائج</b>
39	..... <b>المطلب الأول: التحليل بالنسب والرافعة المالية.</b>
39	..... 1. التحليل بالنسب (المردودية الاقتصادية، المردودية المالية، نسب الربحية).
40	..... 2. الرافعة المالية.
42	..... <b>المطلب الثاني: تحليل نقطة التعادل.</b>
42	..... 1. التكاليف الثابتة.

43	..... 2. التكاليف المتغيرة.
44	..... <b>المطلب الثالث: التحليل بواسطة قدرة التمويل الذاتي.</b>
44	..... 1. تعريف قدرة التمويل الذاتي.
45	..... 2. طرق حساب قدرة التمويل الذاتي.
47	..... <b>المبحث الثالث: تحليل قائمة تدفقات الخزينة.</b>
47	..... <b>المطلب الأول: مقاييس قائمة تدفقات الخزينة.</b>
47	..... 1. التدفق النقدي المتاح.
48	..... 2. مقاييس جودة الأرباح.
48	..... 3. مقاييس جودة السيولة.
49	..... 4. مقاييس تقييم سياسة التمويل.
50	..... <b>المطلب الثاني: دراسة قائمة تدفقات الخزينة للاستغلال والاستثمار والتمويل.</b>
50	..... 1. تدفقات الخزينة المتولدة عن عمليات الاستغلال (A).
50	..... 2. تدفقات الخزينة المتولدة عن عمليات الاستثمار (B).
50	..... 3. تدفقات الخزينة المتولدة عن عمليات التمويل (C).
51	..... 4. العلاقات المالية للتوازن.
53	..... <b>الخلاصة.</b>

### **الفصل الثالث: تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة الوطنية للترقية العقارية باستخدام**

55	..... أدوات وأساليب التحليل المالي.
55	..... <b>تمهيد</b>
56	..... <b>المبحث الأول: عرض عام للمؤسسة الوطنية للترقية العقارية.</b>
56	..... <b>المطلب الأول: تقديم المؤسسة الوطنية للترقية العقارية.</b>
56	..... 1. لمحة تاريخية عن المؤسسة الوطنية للترقية العقارية.
56	..... 2. التعريف بالمؤسسة الوطنية للترقية العقارية.
57	..... <b>المطلب الثاني: هيكل إدارة المؤسسة.</b>
57	..... 1. تشكيلة مجلس الإدارة.
58	..... 2. تعيين القائمين بالإدارة ومدة مهامهم.
58	..... 3. مكافآت القائمين بالإدارة.
59	..... <b>المطلب الثالث: القوائم المالية للمؤسسة الوطنية للترقية العقارية.</b>
59	..... 1. ميزانية المؤسسة الوطنية للترقية العقارية.
62	..... 2. قائمة حسابات النتائج للمؤسسة الوطنية للترقية العقارية.

63	..... قائمة تدفقات الخزينة للمؤسسة الوطنية للترقية العقارية.
65	..... المبحث الثاني: تحليل القوائم المالية للمؤسسة الوطنية للترقية العقارية.
65	..... المطلب الأول: تحليل الميزانية للمؤسسة الوطنية للترقية العقارية لأغراض التحليل المالي
65	..... 1. إعادة عرض ميزانية المؤسسة الوطنية للترقية العقارية لأغراض التحليل المالي....
69	..... 2. تحليل الميزانية بواسطة مؤشرات التوازن المالي.....
75	..... 3. تحليل الميزانية بواسطة النسب.....
80	..... المطلب الثاني: تحليل قائمة حسابات النتائج.....
80	..... 1. تحليل قائمة حسابات النتائج باستخدام النسب المالية.....
82	..... 2. دراسة المردودية المالية.....
83	..... 3. تحليل قائمة حسابات النتائج باستخدام قدرة التمويل الذاتي.....
84	..... المطلب الثالث: تحليل قائمة تدفقات الخزينة.....
84	..... 1. التدفق النقدي المتاح.....
85	..... 2. مقاييس جودة السيولة.....
85	..... 3. مقاييس جودة الأرباح.....
87	..... 4. مقاييس تقييم سياسة التمويل.....
88	..... الخلاصة.....
90	..... الخاتمة.....
94	..... المراجع.....
99	..... الملاحق.....
116	..... الملخص.....





## قائمة الجداول

رقم الصفحة	بيان الجدول	رقم الجدول
31	الميزانية المالية	01
32	الميزانية الوظيفية	02
46	طريقة حساب قدرة التمويل الذاتي (طريقة الطرح)	03
46	طريقة حساب قدرة التمويل الذاتي (طريقة الجمع)	04
57	المستويات التنظيمية للمؤسسة الوطنية للترقية العقارية	05
59	ميزانية المؤسسة الوطنية للترقية العقارية 2014/2013 - أصول -	06
60	ميزانية المؤسسة الوطنية للترقية العقارية 2015/2014 - أصول -	07
61	ميزانية المؤسسة الوطنية للترقية العقارية 2015/2014/2013 - خصوم -	08
62	قائمة حسابات النتائج للمؤسسة الوطنية للترقية العقارية 2015/2014/2013	09
63	قائمة تدفقات الخزينة للمؤسسة الوطنية للترقية العقارية 2015/2014/2013	10
65	الميزانية المالية للمؤسسة الوطنية للترقية العقارية 2015/2014/2013 - أصول -	11
66	الميزانية المالية للمؤسسة الوطنية للترقية العقارية 2015/2014/2013 - خصوم -	12
67	الميزانية الوظيفية للمؤسسة الوطنية للترقية العقارية لسنة 2013	13
68	الميزانية الوظيفية للمؤسسة الوطنية للترقية العقارية لسنة 2014	14
69	الميزانية الوظيفية للمؤسسة الوطنية للترقية العقارية لسنة 2015	15
70	حساب رأس المال العامل الصافي من أعلى الميزانية للمؤسسة الوطنية للترقية العقارية.	16
70	حساب رأس المال العامل الصافي أسفل الميزانية للمؤسسة الوطنية للترقية العقارية	17
71	حساب رأس المال العامل الوظيفي للمؤسسة الوطنية للترقية العقارية	18
71	حساب الاحتياج في رأس المال العامل للاستغلال للمؤسسة الوطنية	19

	للترقية العقارية	
72	حساب الاحتياج في رأس المال العامل خارج الاستغلال للمؤسسة الوطنية للترقية العقارية	20
72	حساب الاحتياج في رأس المال العامل للمؤسسة الوطنية للترقية العقارية لسنوات 2015/2014/2013	21
73	حساب الخزينة الصافية للمؤسسة الوطنية للترقية العقارية (الطريقة الأولى)	22
73	حساب الخزينة الصافية للمؤسسة الوطنية للترقية العقارية (الطريقة الثانية)	23
75	حساب نسبة التداول للمؤسسة الوطنية للترقية العقارية	24
76	حساب نسبة السيولة السريعة للمؤسسة الوطنية للترقية العقارية	25
76	حساب نسبة النقدية للمؤسسة الوطنية للترقية العقارية	26
77	حساب معدل دوران الأصول للمؤسسة الوطنية للترقية العقارية	27
77	حساب معدل دوران الأصول غير الجارية للمؤسسة الوطنية للترقية العقارية	28
77	حساب معدل دوران الأصول الجارية للمؤسسة الوطنية للترقية العقارية	29
78	معدل دوران الذمم وفترة التحصيل للمؤسسة الوطنية للترقية العقارية	30
78	حساب نسبة الاقتراض للمؤسسة الوطنية للترقية العقارية	31
79	حساب نسبة الديون إلى حقوق الأموال الخاصة للمؤسسة الوطنية للترقية العقارية	32
79	حساب نسبة التمويل الدائم للمؤسسة الوطنية للترقية العقارية	33
80	حساب نسبة التمويل الخاص للمؤسسة الوطنية للترقية العقارية	34
80	حساب نسبة الفائض الخام للاستغلال للمؤسسة الوطنية للترقية العقارية	35
81	حساب نسبة نتيجة الاستغلال للمؤسسة الوطنية للترقية العقارية	36
82	حساب المردودية الاقتصادية للمؤسسة الوطنية للترقية العقارية	37
82	حساب المردودية المالية للمؤسسة الوطنية للترقية العقارية	38
83	حساب قدرة التمويل الذاتي للمؤسسة الوطنية للترقية العقارية	39
83	حساب قدرة التمويل الذاتي للمؤسسة الوطنية للترقية العقارية	40

84	حساب التمويل الذاتي للمؤسسة الوطنية الترقية العقارية	41
84	حساب التدفق النقدي المتاح للمؤسسة الوطنية الترقية العقارية	42
85	حساب نسبة الفائدة المدفوعة للمؤسسة الوطنية الترقية العقارية	43
86	حساب نسبة النقدية التشغيلية للمؤسسة الوطنية الترقية العقارية	44
86	حساب العائد على الأصول من التدفق النقدي التشغيلي للمؤسسة الوطنية الترقية العقارية	45
87	حساب نسبة التوزيعات النقدية للمؤسسة الوطنية للترقية العقارية	46

## قائمة الأشكال

رقم الصفحة	بيان الشكل	رقم الشكل
14	أهداف التشخيص المالي	01
23	حسابات النتائج حسب الطبيعة والوظيفة	02
27	مكونات قائمة تدفقات الخزينة	03
36	الحالات الممكنة للخزينة الصافية	04
43	التكاليف الثابتة	05
43	التكاليف المتغيرة	06
45	مصادر الموارد في المؤسسة	07
74	التمثيل البياني لمؤشرات التوازن المالي للميزانية الوظيفية للمؤسسة الوطنية للترقية العقارية 2013	08
74	التمثيل البياني لمؤشرات التوازن المالي للميزانية الوظيفية للمؤسسة الوطنية للترقية العقارية 2014	09
75	التمثيل البياني لمؤشرات التوازن المالي للميزانية الوظيفية للمؤسسة الوطنية للترقية العقارية 2015	10

## قائمة الملحق

رقم الملحق	بيان الملحق
01	الميزانية
02	حسابات النتائج (حسب الطبيعة)
03	حسابات النتائج (حسب الوظيفة)
04	قائمة تدفقات الخزينة (الطريقة المباشرة)
05	قائمة تدفقات الخزينة (الطريقة غير المباشرة)

مقدمة عامة

تعتبر المؤسسة الوحدة الأساسية في الاقتصاد والوسيلة المفضلة لخلق الثروة في المجتمع، فالمؤسسة هي عبارة عن مجموعة من الوظائف المتكاملة والمترابطة لخدمة هدف معين.

مع كبر حجم المؤسسات وتعددتها وانفصال الإدارة عن الملكية، أدت بالقوائم المالية التي تمثل مخرجات النظام المحاسبي إلى أن تكون غير متحيزة إلى جهة معينة مما تتطلب إجراء بعض الدراسات والتحليل للقوائم المالية للمؤسسة المدروسة.

تتزايد يوما بعد يوم أهمية التحليل المالي للقوائم المالية بسبب تعاضد دور رأس المال وتعدد وتنوع الأدوات المالية المتداولة فيها، كما أن زيادة دور المؤسسات وما رافقه من توسع هائل في الأنشطة التي تمارسها، جعل إدارة تلك المؤسسات والمتعاملين معها بحاجة إلى معلومات لمعرفة كفاءة الإدارة والمؤشرات التي تقيس القدرة المالية للمؤسسة.

لقد أصبحت عملية التحليل المالي للمؤسسات الاقتصادية خاصة من حيث السيولة ومعرفة موجودات ومصادر الحصول عليها أمرا ضروريا، ومن ثم أصبح لازما على المدير المالي إجراء تحليل للقوائم المالية حتى يتمكن من تشخيص الوضعية المالية الحقيقية للمؤسسة والاستفادة منها في اتخاذ قراراته المالية.

### إشكالية البحث

انطلاقا مما سبق يمكن طرح الإشكالية التالية:

كيف يساهم التحليل المالي في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة الوطنية للترقية العقارية؟

وتتفرع من هذا التساؤل الرئيسي التساؤلات الفرعية التالية:

- ما المقصود بالتحليل والتشخيص المالي؟
- ما هي الأدوات والأساليب المعتمدة في تحليل القوائم المالية؟
- ما هي المؤشرات التي تحدد الوضعية المالية للمؤسسة الوطنية للترقية العقارية؟

### فرضيات البحث

- الفرضية الأولى: عملية التحليل المالي بواسطة مؤشرات التوازن المالي والنسب المالية تكفي لظهار الوضعية المالية للمؤسسة الوطنية للترقية العقارية؛



- الفرضية الثانية: تحليل قائمة حسابات النتائج وقائمة تدفقات الخزينة تبرز بشكل كبير الوضعية المالية للمؤسسة الوطنية للترقية العقارية.

### أهمية الموضوع

تتجلى أهمية الموضوع فيما يلي:

- المكانة الهامة للتحليل المالي في الدراسات المالية والمحاسبة المعاصرة؛
- دور التحليل المالي في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة.

### أهداف الدراسة

- محاولة توضيح مفهومي التحليل والتشخيص المالي؛
- التعرف على الأدوات المستخدمة في التحليل المالي للقوائم المالية؛
- تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة الوطنية للترقية العقارية بولاية جيجل.

### المنهج المتبع والأدوات المستخدمة

اعتمدنا في دراستنا على إتباع المنهج الوصفي التحليل في الجانب النظري، وهذا المنهج يساعدنا في وصف وتحديد و تصنيف عناصر الموضوع المدروس. ومنهج دراسة الحالة في الجانب التطبيقي للتعرف على وضعية المؤسسة الوطنية للترقية العقارية، مستخدمين بذلك المقابلة لجمع المعلومات المراد الحصول عليها.

### أسباب اختيار الموضوع

- محاولة فهم كيفية تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة باستخدام التحليل المالي؛
- علاقته بتخصص الإدارة المالية والميل الشخصي لهذا الموضوع.

### إطار الدراسة

- الإطار المكاني: لقد تم تناول موضوع مذكرتنا على مستوى إحدى المؤسسات الاقتصادية لولاية جيجل، وهي المؤسسة الوطنية للترقية العقارية ENPI؛
- الإطار الزمني: تتمثل الحدود الزمنية في الاعتماد على القوائم المالية للمؤسسة محل الدراسة وللفترة الممتدة (2013-2015)؛

- الإطار الموضوعي: سوف نتطرق إلى "التحليل المالي كأداة تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة" من خلال إلقاء الضوء على التحليل المالي والتشخيص المالي للمؤسسة مع التركيز على تحليل القوائم المالية ودورها في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة.

### الدراسات السابقة

- دراسة أمينة دراجي، رسالة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير، جامعة الجزائر3، 2014-2015؛

عالجت أمينة دراجي في رسالتها "دور التشخيص المالي في تحسين فعالية التسيير المالي في المؤسسة الاقتصادية"، الدور الذي يلعبه التشخيص المالي في تحسين فعالية التسيير المالي في المؤسسة الاقتصادية، وأسقطت دراستها على مطاحن عمر بن عمر بقالمة، لتتوصل في الأخير إلى أن للتشخيص المالي دور فعال في تحسين فعالية التسيير المالي في المؤسسة.

- دراسة محمد سامي لزعر، "مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، جامعة منتوري قسنطينة، 2011-2012؛

عالج محمد سامي لزعر في رسالته: "التحليل المالي للقوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي"، آثار تطبيق النظام المحاسبي المالي على مجالات وأبعاد التحليل المالي للقوائم المالية، أسقط دراسته على مؤسسة صيدال الأم، ليتوصل في الأخير إلى أن القوائم المالية التي تم إعدادها وفق النظام المحاسبي المالي تخدم التحليل المالي للقوائم المالية.

- دراسة اليمين سعادة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2008-2009؛

عالج اليمين سعادة في رسالته "استخدام التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسات الاقتصادية وترشيد قراراتها"، دراسة إذا ما كان التحليل المالي أداة كافية للوصول إلى تقييم حقيقي للوضعية المالية للمؤسسة، وتحديد المشاكل التي تعاني منها، وأسقطت دراستها على المؤسسة الوطنية لصناع أجهزة القياس والمراقبة، لتتوصل في الأخير إلى أن تقييم الأداء داخل المؤسسة يشمل جوانب متعددة فهو لا ينحصر فقط في الجانب المالي.

### صعوبات الدراسة

من خلال معالجتنا لهذا الموضوع صادفتنا بعض الصعوبات نذكر منها:

- صعوبة اختيار عناصر الخطة لشمولية الموضوع؛
- صعوبة التعامل مع المراجع الأجنبية.

### خطة الدراسة

من أجل الوصول إلى الأهداف المرجوة من البحث ومن أجل الإجابة على الإشكالية والتساؤلات الفرعية تم تقسيم البحث إلى فصلين نظريين وفصل تطبيقي، تسبقهم مقدمة وبعدهم خاتمة تضم تلخيص عام حول البحث وأهم النتائج المتوصل إليها لتنتهي ببعض التوصيات التي رأينا بأنها ضرورية.

- الفصل الأول: "عموميات حول التحليل والتشخيص المالي"، وذلك بالتطرق إلى ثلاث مباحث: الأول بعنوان مدخل للتحليل المالي، الثاني مدخل للتشخيص المالي، الثالث القوائم المالية؛
- الفصل الثاني: "تحليل القوائم المالية"، وذلك بالتطرق إلى ثلاث مباحث: الأول تحليل الميزانية، الثاني تحليل قائمة حسابات النتائج والثالث تحليل قائمة تدفقات الخزينة؛
- الفصل الثالث: "تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة الوطنية للترقية العقارية باستخدام أدوات وأساليب التحليل المالي" خصصنا في هذا الفصل دراسة تطبيقية لتشخيص الوضعية المالية للمؤسسة محل الدراسة، خلال الفترة المدروسة (2013-2015) انطلاقاً من مبحثين الأول بعنوان عرض عام للمؤسسة الوطنية للترقية العقارية، والثاني بعنوان تحليل القوائم المالية للمؤسسة الوطنية للترقية العقارية.

# الفصل الأول: عموميات حول التحليل والتشخيص

## المالي.

### تمهيد

المبحث الأول: مدخل للتحليل المالي.

المبحث الثاني: مدخل للتشخيص المالي.

المبحث الثالث: القوائم المالية.

### خلاصة

## تمهيد

يعتبر التحليل المالي أحد أهم المجالات المعرفة منذ بداية القرن الماضي ولاسيما بعد أزمة الكساد العالمية في بداية الثلاثينات من القرن الماضي. ولقد شكل التحليل المالي مجال اهتمام الباحثين والمختصين في مجال الإدارة المالي حيث شهد ظهور أدوات تحليلية تتماشى مع التطور الاقتصادي.

التحليل المالي هو علم له قواعد ومعايير وأسس، يهتم بتجميع البيانات والمعلومات الخاصة بالقوائم المالية للمؤسسة وإجراء التصنيف اللازم لها ثم إخضاعها إلى دراسة تفصيلية دقيقة لإيجاد العلاقة فيما بينها، فهو يهدف إلى تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة بغرض إيجاد نقاط القوة وتحسينها كذلك نقاط الضعف ومعالجتها.

ومن هذا المنطلق تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث:

المبحث الأول بعنوان مدخل إلى التحليل المالي وفيه أشرنا إلى المفاهيم الأساسية له.

المبحث الثاني بعنوان مدخل للتشخيص المالي وتناولنا فيه نظرة عامه حوله بالإضافة إلى أهم الأدوات والأساليب التي يستخدمها.

المبحث الثالث بعنوان القوائم المالية وفيه تطرقنا إلى ثلاث أنواع من هذه القوائم (الميزانية، قائمة حسابات النتائج، وقائمة تدفقات الخزينة).

## المبحث الأول: مدخل للتحليل المالي

يعتبر التحليل المالي من أهم مواضيع الإدارة المالية، والذي يهتم به عدة جهات تسعى لمعرفة الوضعية المالية للمؤسسة والوقوف على مركزها المالي لبناء الاستراتيجيات المالية للمؤسسة.

### المطلب الأول: نشأة ومنهجية للتحليل المالي

سنحاول في هذا المطلب أن نتطرق إلى كل من نشأة و منهجية التحليل المالي.

#### 1. نشأة التحليل المالي

حتى بداية القرن العشرين كانت القوائم المالية مجرد دليل، أو برهان على عمل مسك الحسابات، وإذا كانت تحتوي على معلومات هامة تستخدم في أداء المشروع. ولقد قامت جمعية رجال البنوك في ولاية نيويورك في فيفري 1895م بالتوصية على أهمية الطلب من المقترضين بضرورة تقديم القوائم المالية الخاصة بمشروعاتهم كجزء أساسي من البيانات المدعمة لطلب القرض، ومنذ ذلك الوقت ازداد استخدام القوائم المالية كمستندات أساسية في دراسة وتقييم طلبات القروض وخاصة من قبل البنوك الكبيرة.

من هذا يتضح أن النشاط المصرفي ورجال البنوك قد أشاروا إلى أهمية استخدام القوائم المالية أو البيانات المالية كأساس لدراسة وتقييم طلبات الاقتراض من العملاء المختلفين. وازدادت أهمية ذلك عندما أوصت جمعية رجال المصارف بولاية نيويورك في 1900م باستخدام صورة نمطية موحدة لطلبات الاقتراض، حيث أن هذه الأخيرة تحتوي على بيانات الميزانية<sup>1</sup>.

قد أوصى خلال تلك الفترة كبار المصرفيين المعروفين باستخدام البيانات لأغراض منح التسهيلات الائتمانية، حيث تمت التوصية لأول مرة على ضرورة تحليل تلك البيانات في 1906م، وكان الرأي حينئذ يقضي بضرورة إجراء تحليل شامل للبيانات من قبل المسؤولين لمنح التسهيلات الائتمانية وذلك عن طريق الدراسة والمقارنة، حيث يسمح ذلك بمعرفة نقاط القوة والضعف لتلك البيانات، حيث لاقت فكرة المقارنة قبولا جيدا وبدأو في التفكير عن أي البيانات ينبغي مقارنتها.

لقد فرضت أزمة الكساد العالمية "1929-1933" بما أفرزته من إفلاس لمؤسسات كثيرة في العالم إلى توجه الاهتمام في التحليل المالي لقضيتين أساسيتين في المؤسسات هما<sup>2</sup>:

الأولى وهي دراسة سيولة المؤسسات وخاصة غالبية المؤسسات التي أعلنت إفلاسها كان بسبب وضع السيولة لديها، حيث أنها لم تستطع تسديد التزاماتها المالية عند استحقاقها.

<sup>1</sup> محمد أحمد العظمة ويوسف عوض العادلي، المحاسبة المالية، الجزء الأول، منشورات ذات السلاسل، الكويت، 1986، ص ص 248-249.

<sup>2</sup> منير شاكر محمد و آخرون، التحليل المالي مدخل صناعة القرارات، ط3، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2008، ص ص 10 - 11.

الثانية وهي الربحية والمقدرة على المنافسة، وهكذا تنامي الاهتمام وبشكل متزايد بقائمة حسابات النتائج وفاق في أهميته الميزانية.

ازدادت أهمية التحليل المالي وخاصة بعد انتشار ظاهرة التضخم وأثره على بنود القوائم المالية وظهرت الحاجة إلى استخدام الأساليب الكمية الحديثة والحاسوب في التحليل المالي للرفع من كفاءته ليصبح أداة أساسية تساهم في اتخاذ القرارات وترشيدها<sup>1</sup>.

لقد شهدت السنوات الأخيرة تطور التحليل المالي نتيجة لظهور مجموعة من الأدوات والمفاهيم، ويعود هذا التطور إلى مجموعة من العوامل والمتمثلة فيما يلي<sup>2</sup>:

- تطور الأسواق المالية؛
- تطور المعلومات المالية؛
- الخصوصية وإعادة هيكلة المؤسسات؛
- تطور تكنولوجيا المعلومات والاتصال؛
- انتشار المعايير المحاسبية الدولية.

## 2. منهجية التحليل المالي

تعبر منهجية التحليل المالي عن الطرق و الأساليب و الإجراءات التي يتعامل معها المحلل المالي في إجراء عمليات التحليل المالي للقوائم المالية الخاصة بالعملاء، هذه المنهجية تحكمها بعض المبادئ و الأسس العامة التي يجب أخذها بعين الاعتبار لإتمام عملية التحليل المالي بشكل يتيح له تحقيق الهدف المطلوب، ويمكن التعبير عنها بخطوات التحليل المالي<sup>3</sup> :

- تحليل الهدف عن عملية التحليل المالي: يتحدد الهدف في عملية التحليل المالي على ضوء الموضوع أو المشكلة الموجودة لدى المؤسسة حتى يتمكن المحلل من جمع المعلومات الخاصة فقط بالموضوع المعني، ويوفر على نفسه الجهد والعناء والتكاليف غير اللازمة فمثلاً إذا تقدم احد العملاء بطلب قرض من بنك تجاري يصبح الهدف الأساسي للمحلل المالي لدى البنك معرفة مدى القدرة المالية لهذا العميل على سداد القرض في الوقت المحدد؛
- تحديد الفترة الزمنية التي يشملها التحليل المالي: حتى تحقق عمليات التحليل المالي أهدافها لا بد أن تشمل فترة التحليل للقوائم المالية عدة سنوات متتالية، حيث أن القوائم المالية لسنة واحدة قد لا تكون

<sup>1</sup> مؤيد راضي خنفر وغان فلاح المطارنة، تحليل القوائم المالية مدخل نظري وتطبيقي، ط1، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2006، ص 71.

<sup>2</sup> Nacer EddineSaadi, Analyse financière d'entreprise, méthodes et outils d'analyse et de diagnostic en normes financière et internationale, l'harmattan, Paris, 2009, P 15.

<sup>3</sup> أحمد السيد الكردي، مفهوم التحليل المالي، مجلة تنمية الإدارة المالية، 2010. <http://Kenanaonline.com> (2019/05/01):14:00.

كافية للحصول على المعلومات التي يستطيع المحلل من خلالها الحكم على قدراتها ولمكانيات العميل؛

- تحديد المعلومات التي يحتاج إليها المحلل للوصول إلى أهدافه: إن المعلومات التي يحتاج إليها المحلل يمكن الحصول عليها من عدة مصادر كالقوائم المالية والمعلومات الشخصية عن العميل من خلال المؤسسات التي يتعامل معها؛
- اختيار أسلوب وأداة التحليل المناسبة للمشكلة موضوع الدراسة: إن الأساليب والأدوات المستخدمة في التحليل كثيرة نذكر منها: نسبة التداول، نسبة السيولة السريعة، معدل دوران النقدية، معدل دوران المخزون السلعي والرافعة المالية بالإضافة إلى كشوف التدفقات النقدية لفترات زمنية متتالية؛
- اختيار المعيار المناسب من معايير التحليل المالي لاستخدامه في قياس النتائج: سواء كان معيار مطلق متعارف عليه في مجال التحليل المالي، أو معيار اتجاهي يسمح مقارنة حركة أداة التحليل خلال الفترة الزمنية، أو معيار مستهدف يمكن من تحديد نسبة معينة للوصول إلى النتائج<sup>1</sup>؛
- تحديد درجة الانحراف عن المعيار المستخدم في القياس: بمعنى تحديد الفروقات التي تظهر بين النتائج الفعلية و المعيار الذي اختاره المحلل، و هو يمثل استعمال المعلومات التي توفرت لدى المحلل لاتخاذ القرارات المناسبة نحو قيمة الانحراف و معناه درجة خطورتها؛
- دراسة و تحليل أسباب الانحراف: تتطلب هذه المرحلة الفهم العميق لنتائج التحليل المالي بتمعن و دون أي تحيز و بمراعاة كاملة لعلاقات الأرقام و معانيها؛
- وضع التوصيات اللازمة في التقرير الذي يعد من قبل المحلل في نهاية عملية التحليل المالي: تعد المرحلة الختامية المكتملة للتحليل المالي من خلال صياغة تقرير بتحليل النتائج ووضع التوصيات استنادا إليها و إلى خبرة المحلل المالي في قطاع نشاط المؤسسة.

### المطلب الثاني: مفهوم التحليل المالي، أهدافه و الأطراف المستفيدة منه

سوف نتطرق في هذا المطلب إلى مفهوم التحليل المالي (التعريف، الأهمية والخصائص) بالإضافة إلى أهداف واستعمالات التحليل المالي.

#### 1. مفهوم التحليل المالي

##### 1.1. تعريف التحليل المالي

تعددت تعاريف التحليل المالي نذكر منها:

يعرف عليان الشريف وآخرون "التحليل المالي على أنه: علم له قواعد ومعايير وأسس يهتم بجمع البيانات والمعلومات الخاصة بالقوائم المالية للمؤسسة وإجراء التصنيف اللازم لها، ثم إخضاعها إلى دراسة

<sup>1</sup> <https://specialties.bayt.com> 12/05/2019 a 11 :45.



تفصيلية دقيقة وإيجاد العلاقة فيما بينها، فمثلا العلاقة بين الأصول المتداولة التي تمثل السيولة في المؤسسة وبين الخصوم المتداولة التي تشكل الالتزامات قصيرة الأجل في المؤسسة<sup>1</sup>.

يعرف j.pierre التحليل المالي بأنه: "منهج يعتمد على الفحص النقدي للمعلومات التي تقدمها المؤسسة لكل شخص بهدف الحصول على التقدير الأكثر موضوعية لأدائها المالي والاقتصادي (الربحية، أهمية خيارات الإدارة...)، ملاءمتها (المخاطر المحتملة، القدرة على الوفاء بالالتزامات)"<sup>2</sup>.

كما يعرف خميسي شيحة التحليل المالي على أنه: "مجموعة الطرق التي تساعد في البحث عن شروط تحقيق التوازنات المالية على المدى المتوسط والطويل للمؤسسة، وبالتالي إعطاء حكم على أفاق مستقبلية"<sup>3</sup>.

يعرف صالح محمد القرا التحليل المالي على أنه : "وسيلة يستعمل لتقييم أداء المؤسسة ككل و الحكم على مركزها المالي و إدارتها بحيث تبين دراسة قوائمها المالية نواحي الضعف و نواحي القوة فيها"<sup>4</sup>.

يعرف (J.Peyrad,J,-D.Avenel et Max Peyrard): "التحليل المالي على أنه: عبارة عن مجموعة من الأساليب و الأدوات للحكم على المؤسسة وأدائها المالي انطلاقا من حساباتها، ويتم استخدامه في التنبؤ و التفكير الاستراتيجي"<sup>5</sup>.

ومن التعاريف السابقة يمكن تعريف التحليل المالي بأنه: "مجموعة من الأساليب التحليلية التي تستغل المعلومات المالية والاقتصادية والتي تهدف إلي تقييم المؤسسة ككل, وإصدار حكم على أدائها وموقفها المالي من مخاطر المعلومات التي يمكن معالجتها. كما أنه تشخيص لنقاط القوة والتعرف على نقاط الضعف والإمام بها، إذ أنه يعتبر معالجة منظمة للبيانات المالية الخاصة بالمؤسسة، تهدف إلى الحصول على معلومات بغية تقييم الأداء وتشخيص الوضعية المالية للمؤسسة وذلك باتحاد القرارات المناسبة من خلال توقع ما سيكون عليه الوضع في المستقبل".

## 2.1. أهمية التحليل المالي

تتبع أهمية التحليل المالي باعتباره أحد مجالات المعرفة الاجتماعية، التي تهتم بدراسة البيانات ذات العلاقة بموضوع التحليل، لتحقيق المراقبة الجيدة على استخدام الموارد المالية المتاحة في المشروع، وهو

<sup>1</sup> الشريف عليان وآخرون، الإدارة والتحليل المالي، دط، دار البركة للنشر و التوزيع، عمان، 2001، ص 151.

<sup>2</sup> Bougaham Mohamed, diagnostic d'une entreprise, mémoire de fin d'étude en vue de l'obtention de master, université bejaia, 2014/2015, p15.

<sup>3</sup> خميسي شيحة ، التسيير المالي للمؤسسة، دط، دار هومة للطباعة والنشر و التوزيع، الجزائر، 2010، ص 47.

<sup>4</sup> صالح محمد القرا، التحليل المالي، مدونة العلوم المالية والإدارية، 2008. <http://Sqarra.wordpress.com> (10:00 ،10/06/2019).

<sup>5</sup> Nacer Eddine Saadi, op.cit, P 14.

بالتالي احد أشكال أدوات الإدارة العلمية لأنشطة المشروع ، من خلال توضيح العلاقات بين البيانات المالية، والتغيرات التي تطرأ عليها خلال فترة زمنية محددة أو فترات زمنية متعددة، إضافة إلى بيان حجم هذا التغير على الهيكل المالي العام للمشروع، وبالتالي يساعد التحليل المالي في الإجابة على التساؤلات التي تطرحها جهات معينة ذات علاقة بالمشروع.

ويمكن القول أن أهمية التحليل المالي تتمثل فيما يلي<sup>1</sup>:

- يتناول التحليل المالي بيانات النظام المحاسبي للمشاريع المختلفة، وبغض النظر عن طبيعة عملها، ليمد متخذي القرارات في المجتمع بالمشورات المرشدة لسلوكياتهم في اتخاذ القرارات الرشيدة؛
- يساعد التحليل المالي في تقييم الجدوى الاقتصادية لإقامة المشاريع ولتقييم الأداء بعد إنشائها، كما يساعد في التخطيط المستقبلي لأنشطة المشروع، إضافة إلى إخضاع ظروف عدم التأكد للرقابة و السيطرة و حماية المؤسسة من الانحرافات المحتملة؛
- يساعد التحليل المالي بتوقع الوحدات الاقتصادية في المستقبل، من حيث معرفة مؤشرات نتائج الأعمال وبالتالي اتخاذ إجراءات مناسبة لمواجهة الاحتمالات المختلفة.

### 3.1. خصائص التحليل المالي

تتمثل خصائص التحليل المالي فيما يلي<sup>2</sup>:

- يمثل عملية تحويل البيانات المالية الواردة في القوائم المالية إلى مقومات تستعمل كأساس لاتخاذ القرارات؛
- يشمل كافة الأنشطة عند كل المستويات الإدارية وليس فقط النشاط المالي؛
- يعتبر نشاط مستمر في المؤسسة؛
- يميز بين كل من البيانات والمعلومات المساعدة في عملية اتخاذ القرارات؛
- لا يقتصر على بيانات مالية محدودة بل يمتد إلى الميزانية و قائمة حسابات النتائج.

### 2. أهداف التحليل المالي

الهدف الأساسي من التحليل المالي هو إنشاء تشخيص ما في مؤسسة، وهو يساعد على وضع القرارات التي تساعد في تحسين إدارة المؤسسة وإجراء مقارنات مع مؤسسات أخرى في نفس قطاع النشاط و تقديم إجابات على الأسئلة التالية<sup>3</sup>:

- ما هي قيمة المؤسسة؟؛
- هل للمؤسسة قدرة على خلق الثروة؟؛
- هل المؤسسة تحقق ربح؟؛

<sup>1</sup> وليد ناجي الحياي، الاتجاهات المعاصرة في التحليل (منهج علمي و عملي و متكامل)، دط، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 2004، ص 24-25.

<sup>2</sup> مفلح محمد عقل، مقدمة في الإدارة والتحليل المالي، ط2، دار المستقبل للنشر والتوزيع، عمان، 2000، ص287.

<sup>3</sup> Béatrice et francis Grandguillot, Analyse Financière, 5 édition, Gualino éditeur , paris, 2008 , P 17.

- هل هيكلها المالي متوازن؟
- هل إستراتيجية المؤسسة تتناسب مع احتياجاتها ومواردها؟ وهل لها القدرة على المنافسة؟
- ما هي نقاط القوة و نقاط الضعف للمؤسسة؟
- ما هي المخاطر التي تتعرض لها؟.

### 3. الأطراف المستفيدة من التحليل المالي

لا شك أن التحليل المالي لا يقتصر استخدامه والاستفادة منه على طرف معين، بل يمتد ليشمل أطرافاً كل حسب أهدافه، وإن كانت جميعاً تشترك في احتياجاتها للمؤشرات المالية التي تعتمد عليها في اتخاذ قراراتها<sup>1</sup>. ومن بين أهم الأطراف المستفيدة التحليل المالي نجد:

#### • إدارة المؤسسة

تعتمد إدارة المؤسسة على نتائج التحليل المالي في اتخاذ القرارات المالية المؤثرة على مختلف أوجه نشاطها، كما تهتم بقياس كفاءة وتقييم الإدارات المختلفة فيها حتى يتسنى لها اخذ القرارات المصححة للانحرافات الملاحظة.

#### • الملاك (المساهمون)

يتيح التحليل المالي لحملة الأسهم تقييم كفاءة المديرين و العائد على استثماراتهم (أو الأداء المستقبلي في ضوء الاستثمار المالي)<sup>2</sup>.

#### • الدائنون

يهتم الدائنون (بنوك، موردون) بالمركز المالي للمؤسسة المدينة وقدرتها على الوفاء بالتزاماتها معتمدين في ذلك على بعض المؤشرات كالسيولة وخاصة فيما يتعلق بالقروض قصيرة الأجل، في حين أن الاقتراض طويل الأجل يتطلب مزيداً من التأكد من ربحية المؤسسة.

#### • الدولة

إن الدولة عند وضع خطط التنمية تقوم بتحديد أولويات الاستثمار اعتماداً على معايير كثيرة وتستفيد من نتائج التحليل المالي لمعرفة ربحية المؤسسات في الماضي ومدى تأثير ذلك في توجيه الاستثمارات الجديدة نحو القطاعات ذات الربحية. كما أن الدولة تستفيد من التحليل كأداة للرقابة على أداء المؤسسات، وذلك لاكتشاف انحرافات الخطة المرسومة ومسبباتها، ومن ثمة توجيه المؤسسات إلى معالجتها.

كما أن جباية الضرائب تتطلب تحليل القوائم المالية لمعرفة ما إذا كان حساب الأرباح قد جرى وفقاً للقواعد القانونية من حيث تطبيق سياسة الإهلاك وتقييم المخزون و الاحتياطات<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> محمد سراي، التحليل المالي و ترشيد تسيير المؤسسات الصناعية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس سطيف، 1994-1995، ص35.

<sup>2</sup> Nacer Eddine Saadi, op.cit, p86.

<sup>3</sup> محمد سراي، مرجع سابق، ص36.

## المبحث الثاني: مدخل للتشخيص المالي

يعتبر التشخيص المالي أحد الآليات المستعملة في التسيير فهو يساعد في التعرف على نقاط القوة والضعف في المؤسسة وفيما يلي عرض مفهوم، ادوات واساليب التشخيص المالي.

### المطلب الأول: مفهوم التشخيص المالي

سنحاول في هذا المطلب التطرق إلى كل من تعريف وأهداف التشخيص المالي.

#### 1. تعريف التشخيص المالي

إن عملية التشخيص والتي عادة ما تسبق مرحلة اتخاذ القرار تتجزأ إلى مرحلتين<sup>1</sup>: الأولى عملية فحص داخلي للوضع المالية والتي على أثرها يتعرف المحلل على كل الجوانب المحيطة بالمشكلة المطروحة، والثانية عملية تحليلية خارجية تتمثل في تحليل مكونات محيط المؤسسة ودراسة علاقة كل عنصر بها ومن ثم مقارنة وضعية المؤسسة بعناصر المحيط. ولقد تعددت تعاريف الكتاب والمختصين للتشخيص المالي.

ويعرف التشخيص المالي على أنه: مجموعة من الأدوات التي تجعل من الممكن تقييم الوضع المالي و أداء المؤسسة، مجمعة في مجموعة من الطرق التي أعطيت اسم التحليل المالي<sup>2</sup>.

وفقا لـ ( M.Peyrard et j-D Avenel, J.peyrrar ) "التشخيص المالي يتمثل في إصدار حكم على الوضع المالي للمؤسسة، كما يحلل الأداء، الربحية ودرجة المخاطرة".

و قد أعطى كل من الكاتبين (P.Faucher et J-L.Bazet) تعريف وصفي للتشخيص المالي، ووفقا لهذين المؤلفين: "إن التشخيص المالي جزء من التشخيص الشامل، ونظرا إلى كون الأرقام لا تتحدث عن نفسها، فإنه يجب وضعها في منظورها الصحيح وفي بيئتها الاقتصادية من أجل تفسير الأعراض وفهم نتائج المؤسسة بشكل أفضل".

اشار الكاتب Nacer Eddine Saadi التشخيص المالي بأنه أداة تحليل ديناميكية تستشرف احتياجات التمويل المستقبلية للمؤسسة وتحلل وضعية المؤسسة في الماضي الحاضر والمستقبل. ولا يقتصر التشخيص المالي على الدراسات المحاسبية والميزانيات التقديرية ولكن على تحليل اقتصادي شامل يعتمد أساسا على البيانات الاقتصادية والقطاعية والإدارية<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> إلياس بن ساسي و يوسف قريشي، التسيير المالي (الإدارة المالية)، ط1، دار وائل للنشر و التوزيع، عمان، 2006، ص45.

<sup>2</sup> Mohamed Bougaham, op.cit, P 15.

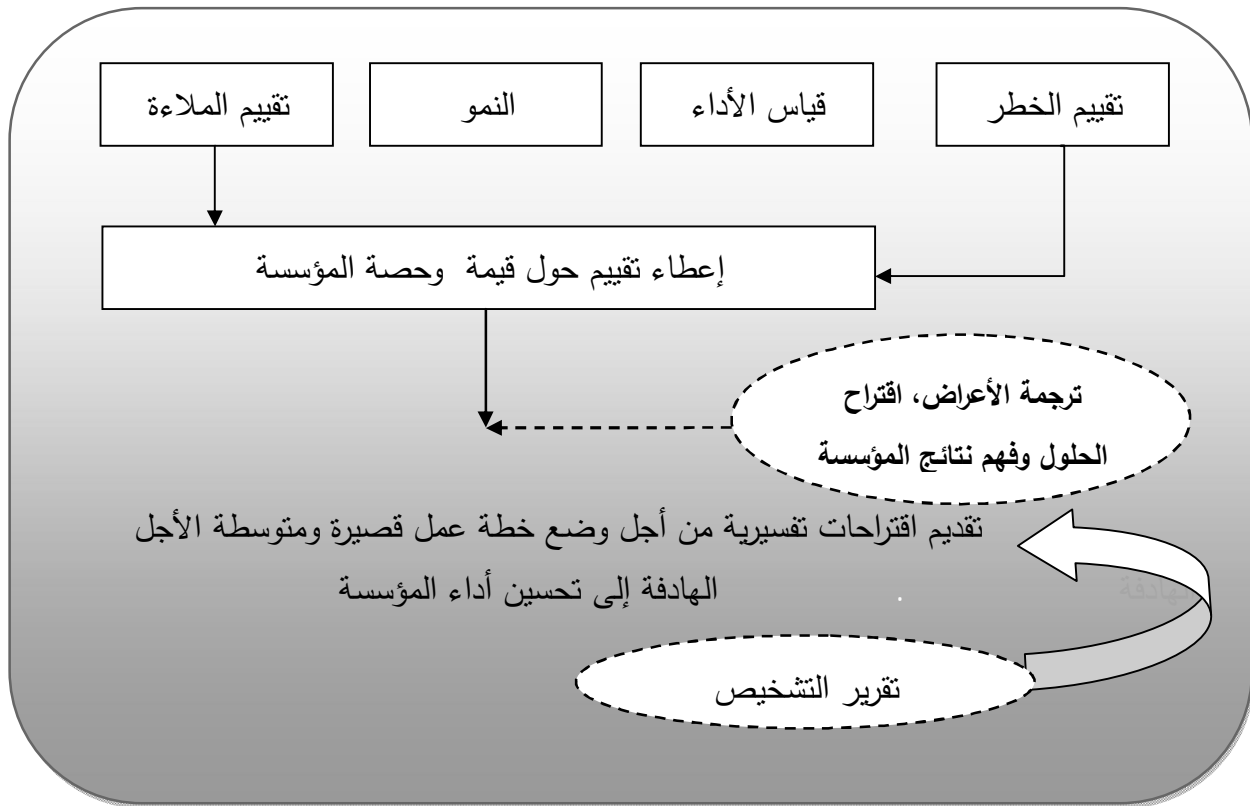
<sup>3</sup> Nacer Eddine Saadi,op.cit, P 87.

## 2. أهداف التشخيص المالي

- يهدف التشخيص المالي إلى الإجابة على الأسئلة الأساسية التي تراود مسيري المؤسسة، وفيما يلي سنعرض أهم أهداف التشخيص المالي<sup>1</sup>:
- **تقييم الملاءة المالية:** يتم تعريف الملاءة المالية للمؤسسة على أنها القدرة على سداد ديونها أثناء الوصول إلى آجالها والهدف الأساسي تجنب مخاطر عدم السيولة، حيث يجب دفع الرسم على القيمة المضافة، الأجور... الخ؛
  - **قياس أداء المؤسسة:** لقياس الأداء الذي حققته المؤسسة يجب مقارنة الوسائل المستعملة بالنتائج التي تم الحصول عليها، إن قياس الأداء يتمثل في تقييم الربحية والمشاكل المتعلقة بالنتيجة؛
  - **النمو:** إن تحليل الأداء يسمح باعتبار سبل تطور المؤسسة، ويجب أيضا تقييم المنافسة ودراسة قطاع نشاط المؤسسة من أجل اكتشاف الفرص و الأرباح الممكن تحقيقها وتعلق أساسا بقياس نمو الأرباح و رقم الأعمال؛
  - **الخطر:** إن مصطلح الخطر يتعلق أساسا بتقييم مخاطر نقص السيولة، مخاطر المديونية و مخاطر عدم التأكد.

يوضح الشكل التالي أهداف التشخيص المالي:

الشكل رقم 01: أهداف التشخيص المالي.



Source : Nacer Eddine Saadi, op.cit, P 89

<sup>1</sup> Mohamed Bougaham, op.cit, P P 15-16.

## المطلب الثاني: أدوات و أساليب التشخيص المالي

سنحاول في هذا المطلب أن نتطرق إلى كل من النسب المالية (تعريفها، أهميتها و أنواعها) إضافة إلى أساليب التشخيص المالي (التحليل العمودي، الأفقي، المقارن والمعياري).

### 1. النسب المالية

#### 1.1. تعريف النسب المالية

يقوم المحلل المالي بحساب بعض النسب التي تعتمد في حسابها على بعض البنود الهامة للقوائم المالية وتستخدم هذه النسب كمؤشرات لقياس وتقييم الأداء، حيث يتم مقارنة النسب الحالية مع النسب السائدة في الفترات السابقة وأيضا مقارنتها مع النسب السائدة في القطاع أو المجال الذي تنتمي إليه المؤسسة<sup>1</sup>.

تعرف النسب المالية بأنها علاقة تربط بين بندين أو أكثر من بنود القوائم المالية، وقد تتواجد البنود التي تدخل في اشتقاق النسبة المالية على القائمة المالية نفسها كما تتواجد هذه البنود في قائمتين متتاليتين، يمثل مجمل الربح العلاقة بين بندين يتواجد كل منهما على قائمة حسابات النتائج وهما مجمل الربح وصافي المبيعات<sup>2</sup>. وتعتبر النسب المالية تحويل الأرقام المحاسبية إلى علاقات مالية بين البنود المختلفة للقوائم المالية داخل المؤسسة الواحدة، أو بين المؤسسات المتناظرة في القطاع الواحد لغرض المقارنة بعيدا عن محددات الأرقام المالية كالحجم ونوع النشاط، لكنها تكون أصح لكونها أرقاما نسبية تساعد في كشف نقاط القوة والضعف في المركز المالي للمؤسسة<sup>3</sup>.

#### 2.1. أهمية النسب المالية

ترجع أهمية النسب المالية إضافة إلى كونها سهلة الحساب إلى أنها تساعد المحللين كل حسب اهتمامه في الحصول على معلومات مهمة عن تسيير المؤسسة، وعن نقاط القوة والضعف فيها كتركيبية الأصول والخصوم، مستوى المديونية، السيولة والمردودية، وعلى هذا فهي تساعد على اتخاذ القرارات السليمة والرقابة.

<sup>1</sup> مدونة فيصل كيجل، ما هو التحليل الأساسي؟ (الموسوعة الكاملة للأسواق المالية)، 15 ابريل 2019، <http://blog.Fakaheel.com>، (11:15، 2019/05/10).

<sup>2</sup> محمد مطر، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني (أساليب الأدوات والاستخدامات العملية)، ط1، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2003، ص31.

<sup>3</sup> وحيد محمود رمو وسيف عبد الرزاق محمد الوتار (استخدام أساليب التحليل المالي في التنبؤ بفشل الشركات المساهمة الصناعية: دراسة على عينة من الشركات المساهمة الصناعية العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية)، مجلة تنمية الراقدين، العدد 100، 2010، ص18.

والملاحظ أن التوفيقات العديدة للعلاقات الكسرية التي يمكن إيجادها تعني أنه يمكن حساب عدد كبير من النسب المالية، لهذا فانه من المعتاد القيام باختيار عدد محدود منها حسب المعطيات المتوفرة من جهة، وحسب الغرض من التحليل من جهة أخرى، فالتحليل المالي بواسطة النسب يفترض بعض القواعد لنجاح عملية التحليل وهي<sup>1</sup>:

- اختيار النسب المتجانسة: أي أن النسب ذات الطبيعة المتقاربة يتم تحديدها بسهولة ومقارنتها بشكل عقلائي انطلاقاً من محتواها وقيمتها؛
- اختيار نسب مستقلة و معبرة تستجيب لأهداف التحليل المالي.

وعلى الرغم من هذا إلا أنه يجب استعمالها بحذر شديد، لأن التحليل بواسطة النسب ليس إلا مرحلة أولية للمسير و هي جزء من المعلومة التي هو في حاجة إليها من أجل اتخاذ القرار.

### 3.1. أنواع النسب المالية

عند تحليل الوضع المالي يمكن استخدام عدد ضخم من المعايير والنسب المالية المختلفة. حيث أنه لا يوجد اتفاق بين أغلب الباحثين لا على عدد النسب المالية التي يمكن استخدامها في تقويم الجوانب المختلفة لأنشطة المؤسسة، وعلى عدد المجاميع التي تضم تلك النسب إلا أن أغلب التقسيمات شيوعاً هي خمس مجموعات، وكل مجموعة تضم عدد معين من النسب المالية وهي كالاتي<sup>2</sup>:

- **نسب السيولة:** يمكن أن تقاس السيولة بالسرعة التي يمكن بها تحويل الأصل إلى نقدية بدون أي خسارة في القيمة، وتتوقف السيولة على عاملين مهمين هما<sup>3</sup>:
  - المدة اللازمة لتحويل الأصل إلى نقدية؛
  - الخسارة المترتبة على التحويل.
- **نسب النشاط:** تقيس مدى كفاءة الإدارة في توليد المبيعات من الأصول، وتعتبر هاما إذا كان الاستثمار في الأصول أقل أو أكثر من اللازم في الاستثمار الزائد عن الحاجة<sup>4</sup>؛
- **نسب الربحية:** تحقيق الربحية يعني الحسن في الأداء التشغيلي ويعكس كفاءة السياسات والإجراءات والقرارات التي اتخذتها الإدارة المالية، كما أن هذه النسب تظهر الآثار المشتركة للسيولة والمديونية<sup>5</sup>؛

<sup>1</sup> سعادة اليمين، استخدام التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسات الاقتصادية وترشيد قراراتها، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2008-2009، ص ص 38-39.

<sup>2</sup> وحيد محمود رمو و سيف عبد الرزاق محمد الوتار، مرجع سابق، ص 18.

<sup>3</sup> أيمن الشنطي و عامر شقر، مقدمة في الإدارة و التحليل المالي، ط1، دار البداية ناشرون و موزعون، عمان، 2007، ص153.

<sup>4</sup> منير ابراهيم هندي، الإدارة المالية مدخل تحليلي معاصر، ط6، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، 2006، ص81.

<sup>5</sup> حسين جميل البديري، البنوك مدخل محاسبي و إداري، ط1، مؤسسة الوراق للنشر و التوزيع، عمان، 2013، ص299.

• **نسب المديونية:** تقيس لنا هذه النسب مدى اعتماد المؤسسة في تمويل استثماراتها على مواردها المالية الذاتية وعلى الأموال الأجنبية، على اعتبار أن الأموال الخاصة لا تكفي عادة لتمويل الاستثمارات، كما أن الاعتماد على الديون بشكل مبالغ فيه يمكن أن يؤدي إلى الإفلاس<sup>1</sup>.

## 2. المقارنات وبيان تغيرات الاتجاه

للتشخيص المالي طرق وأساليب عديدة، وغالبا ما يتم الجمع بين الأساليب المختلفة مع وجود عائق أساسي يتعلق بتطبيقها في سياقات محددة وتوافر المعلومات المطلوبة<sup>2</sup>. وعلى العموم توجد أربع طرق أساسية:

### 1.2. التحليل العمودي

يقصد بالتحليل العمودي العلاقة بين كل فصل من فصول القائمة المالية ومقارنتها بإجمالي هاته القائمة، ويهدف التحليل العمودي إلى إظهار الأهمية النسبية لكل فصل ضمن مجموعة أو ضمن القائمة سواء كان الأمر يتعلق بالموارد أو النفقات<sup>3</sup>.

ويتميز التحليل العمودي بضعف الدلالة لأنه يعتبر تحليلا ساكنا، ولا يصبح هذا التحليل مفيدا إلا إذا تمت مقارنته مع نسب أخرى ذات نفس الدلالة، لذلك نجد أن استخدام هذا التحليل بمفرده لا يوفر مؤشرا جيدا على مدى قوة أو ضعف الحالة المدروسة<sup>4</sup>.

### 2.2. التحليل الأفقي

يقصد بالتحليل الأفقي مقارنة الأرقام الواردة في القوائم المالية لعدة فترات محاسبية متتالية (اثنتين أو أكثر)<sup>5</sup>.

وحتى تكون هذه الطريقة أكثر فائدة لا بد من اختيار سنة الأساس بشكل سليم لكي يتم التوصل إلى نتائج صحيحة بالاعتماد على الأرقام القياسية لسنوات المقارنة، لأنه كثيرا ما تكون للمؤسسة موارد ونفقات استثنائية وبالتالي يجب ألا تكون تلك الموارد والنفقات العامل الحاسم في اختيار سنة الأساس والفائدة الرئيسية من التحليل الأفقي هو معرفة اتجاه تطور عناصر القوائم المالية ولذلك يسمى هذا التحليل أيضا بتحليل الاتجاه<sup>6</sup>.

<sup>1</sup> مليكة زعيب وميلود بوشنقير، التسيير المالي حسب البرنامج الرسمي الجديد، ط2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010، ص40.

<sup>2</sup> Nacer Eddine Saadi, OP.cit, P 89

<sup>3</sup> أمال بن يوسف ونبيل العثماني، تقنيات التحليل المالي، مركز الكويت ودعم اللامركزية، تونس، مارس 2007، ص 36.

<sup>4</sup> منير محمد شاكر وآخرون، مرجع سابق، ص 29.

<sup>5</sup> أمين السيد أحمد لطفى، التحليل المالي لأغراض تقييم ومراجعة الأداء والاستثمار في البورصة، دط، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2005،

ص320.

<sup>6</sup> أمال بن يوسف ونبيل العثماني، مرجع سابق، ص 124.



## 3.2. التحليل المقارن

التحليل المقارن يركز على تحليل الوضعية المالية للمؤسسة مقارنة مع مؤسسات مماثلة في نفس النشاط، وعليه فالأساس الذي يعتمد عليه التحليل المقارن هو الحكم على وضعية المؤسسة بناء على معطيات المؤسسات الناشطة في نفس القطاع، وذلك باستخدام مجموعة من الأرصدة والأدوات والمؤشرات المالية<sup>1</sup>.

كانت الفكرة الأساسية للتحليل المقارن هي الإجابة على قول W. Baumgarther أننا يجب أن لا نفعل أشياء غريبة أكثر من جيراننا وخاصة عندما يتعلق الأمر بالهيكل المالي، لماذا؟ لأنه في حالة الصعوبة سوف تخنفي البطة العرجاء أولاً. العمل ليس أقل قابلية للتطبيق في المطلق: إنه ببساطة أكثر أو أقل قابلية للتطبيق من غيره<sup>2</sup>.

## 4.2. التحليل المعياري

يمكن اعتبار التحليل المعياري امتداد للتحليل المقارن، إلا أنه وبدل مقارنة وضع المؤسسة بمجموعة من المؤسسات تنتمي إلى نفس القطاع، فإننا نلجأ إلى استخدام معدلات معيارية يتم اختيارها بناء على دراسة شاملة ومستمرة لقطاع معين من طرف مؤسسات ومكاتب دراسات مختصة<sup>3</sup>.

توجد بعض المعايير التي يمكن تطبيقها على كافة المؤسسات والمتمثلة فيما يلي<sup>4</sup>:

- ضرورة تمويل الاستثمارات بالموارد الدائمة؛
- يجب أن تكون قيمة الديون أقل من 3 مرات من الفائض الخام للاستغلال... الخ.

<sup>1</sup> إلياس بن ساسي ويوسف قريشي، التسيير المالي (الإدارة المالية)، ط1، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2006، ص 51.

<sup>2</sup> Pierre Vernimmen, Finance d'entreprise, 8 édition, Dalloz, Paris, 2010, P 190.

<sup>3</sup> إلياس بن ساسي و يوسف قريشي، مرجع سابق، ص 51.

<sup>4</sup> Nacer Eddine Saadi, OP cit, P 91.

## المبحث الثالث: القوائم المالية

تعتبر القوائم المالية الوسيلة الرئيسية التي يتم من خلالها توصيل المعلومات إلى الأطراف الخارجية. وتشمل القوائم المالية وفقا للنظام المحاسبي المالي كل من الميزانية، قائمة حسابات النتائج، قائمة تدفقات الخزينة، قائمة تغيرات الأموال الخاصة، الملاحق. وتهدف هاته القوائم إلى تقديم معلومات بهدف مساعدة أصحاب المصلحة من داخل وخارج المؤسسة في اتخاذ قراراتهم الاقتصادية. وسنتطرق في هذا المبحث كل من الميزانية، قائمة حسابات النتائج، قائمة تدفقات الخزينة.

### المطلب الأول: الميزانية

سنحاول في هذا المطلب أن نتطرق إلى تعريف الميزانية وبيان أهميتها وعرضها.

#### 1. تعريف الميزانية

الميزانية هي صورة تعكس الوضع المالي للمؤسسة في فترة زمنية معينة، وعليه فإن محتويات الميزانية هي عناصر لحظية وتعرف محاسبيا بمصطلح الأرصدة تمييزا لها عن التيارات أو التدفقات والتي تمثل مكونات القوائم المالية الأخرى والمتمثلة في: قائمة حسابات النتائج و قائمة تدفقات الخزينة<sup>1</sup>.

تحدد الميزانية بصفة منفصلة عناصر الأصول وعناصر الخصوم، حيث يبرز عرض الأصول والخصوم داخل الميزانية الفصل بين العناصر الجارية والعناصر غير الجارية<sup>2</sup>.

#### 2. أهمية الميزانية

توفر الميزانية معلومات عن طبيعة ومقدار الاستثمارات في أصول المؤسسة، والتزامات المؤسسة لدائنها وحق الملاك على صافي أصول المؤسسة. وتساهم الميزانية في عملية التقرير المالي عن طريق توفير:

- حساب معدلات العائد؛

- تقييم هيكل رأس المال في المؤسسة؛

- تقدير درجة السيولة والمرونة المالية في المؤسسة.

وللحكم على درجة المخاطرة التي تتعرض لها المؤسسة وتقدير التدفقات النقدية لها في المستقبل، فإنه يجب تحليل الميزانية وتحديد مدى سيولة المؤسسة ومرونتها المالية<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> عباس مهدي الشيرازي، نظرية المحاسبة، دط، دار السلاسل للنشر و التوزيع، الكويت، 1990، ص ص 215-216.

<sup>2</sup> المرسوم التنفيذي رقم 08-156 المؤرخ في 20 جمادى الأولى عام 1429 هـ الموافق ل 26 ماي 2008 المتضمن تطبيق أحكام القانون 07-11، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية/العدد 27، المادة رقم 33، ص 14.

<sup>3</sup> دونالد كيسو وجيري ويجانت، المحاسبة المتوسطة، الجزء الأول، دار المريخ للنشر، الرياض، 1999، ص 224.

### 3. عرض الميزانية

إن الميزانية وفقا للنظام المحاسبي المالي تنقسم إلى جانب الأصول وجانب الخصوم<sup>1</sup>: (الملحق رقم 1)

#### 1.3. الأصول

تتكون الأصول من الموارد التي تسيروها المؤسسة بفعل أحداث ماضية، والموجهة لأن توفر لها منافع اقتصادية. وتشكل عناصر الأصول الموجهة لخدمة نشاط المؤسسة بصورة دائمة أصولا غير جارية، أما الأصول التي ليست لها هذه الصفة بسبب وجهتها أو طبيعتها فإنها تشكل أصولا جارية.

##### • الأصول غير الجارية

هي الأصول التي تتم حيازتها لغرض توظيفها على المدى الطويل أو غير الموجهة لأن يتم تحقيقها خلال الاثني عشر شهرا ابتداء من تاريخ الإقفال. أو تلك الأصول الموجهة للاستعمال المستمر لتغطية احتياجات أنشطة المؤسسة مثل الأموال المعنية الثابتة أو المعنوية.

##### • الأصول الجارية

تضم الأصول الجارية الأصول التي تتوقع المؤسسة تحقيقها أو بيعها أو استهلاكها في إطار دورة الاستغلال العادية التي تمثل الفترة الممتدة بين اقتناء المواد الأولية أو البضائع التي تدخل في عملية الاستغلال وانجازها في شكل سيولة الخزينة، والأصول التي تتم حيازتها أساسا لأغراض المعاملات أو لمدة قصيرة والتي تتوقع المؤسسة تحقيقها خلال الاثني عشر شهرا، إضافة إلى السيولات أو شبه السيولات التي لا يخضع استعمالها لقيود.

#### 2.3. الخصوم

هي الالتزامات الراهنة للمؤسسة الناتجة عن أحداث ماضية والتي يتمثل انقضاؤها بالنسبة للمؤسسة في خروج موارد ممثلة لمنافع اقتصادية. وتنقسم الخصوم إلى:

##### • الخصوم غير الجارية

تضم الخصوم ذات المدى الطويل والتي تنتج عنها فوائد في شكل خصوم غير جارية حتى وإن كان تسديدها سيتم خلال الشهور الاثني عشر الموالية لتاريخ إقفال السنة المالية إذا كان استحقاقها الأصلي أكثر من اثني عشر شهرا أو أن المؤسسة تنوي إعادة تمويل الالتزام على المدى الطويل.

##### • الخصوم الجارية

هي الخصوم التي تتوقع أن تتم تسويتها خلال دورة الاستغلال العادية، أو يجب تسديدها خلال الاثني عشر شهرا.

<sup>1</sup> المرسوم التنفيذي رقم 08-156، المواد رقم 20-23، ص 13.

## المطلب الثاني: قائمة حسابات النتائج

سنحاول في هذا المطلب أن نتطرق إلى تعريف قائمة حسابات النتائج و بيان أهميتها و عرضها.

### 1. تعريف قائمة حسابات النتائج

عرف النظام المحاسبي المالي قائمة حسابات النتائج بأنها بيان ملخص لأعباء والمنتجات المنجزة من الكيان خلال السنة المالية. ولا تأخذ في الحساب تاريخ التحصيل أو تاريخ السحب. وتبرز بالتمييز النتيجة الصافية للسنة المالية الربح أو الخسارة<sup>1</sup>.

### 2. أهمية قائمة حسابات النتائج

توفر قائمة حسابات النتائج للمستثمرين والدائنين المعلومات التي تساعدهم على التنبؤ بمقدار وتوقيت درجة عدم التأكد المصاحبة للتدفقات النقدية المستقبلية وتساعد التنبؤات الدقيقة بالتدفقات النقدية في المستقبل للمستثمرين على تقدير القيمة الاقتصادية للمؤسسة، كما تساعد الدائنين على تحديد احتمال استرداد حقوقهم بالمؤسسة.

كما تساعد قائمة حسابات النتائج مستخدمي القوائم المالية على التنبؤ بالتدفقات النقدية في المستقبل بعدد من الطرق المختلفة. حيث يمكن للمستثمرين والدائنين استخدام معلومات قائمة حسابات النتائج في تقييم الأداء السابق للمؤسسة. ورغم أن النجاح في الماضي لا يعني بالضرورة النجاح في المستقبل، فإنه يمكن تحديد بعض الاتجاهات الهامة منه.

ومن ناحية أخرى فهي تساعد المستخدمين على تحديد خطر عدم تحقيق تدفقات نقدية معينة، فالمعلومات عن المكونات المختلفة تبرز العلاقة بين هذه المكونات<sup>2</sup>.

### 3. عرض قائمة حسابات النتائج

لقد فرض النظام المحاسبي المالي ضرورة إعداد قائمة حسابات النتائج حسب الطبيعة مع إمكانية إعدادها حسب الوظيفة.

#### 1.3. قائمة حسابات النتائج حسب الطبيعة

تقوم بتصنيف الأعباء حسب طبيعتها، إذ يمكن من خلالها حساب الهامش الإجمالي، القيمة المضافة، الفائض الخام للاستغلال... إلخ<sup>3</sup>. ( الملحق رقم 02). حيث يتم تحديد النتيجة الصافية انطلاقا من حساب الحسابات الوسيطة للتسيير، حيث يتم حساب النتيجة العملياتية انطلاقا من كل من إنتاج السنة

<sup>1</sup> القرار المؤرخ في 26 يوليو سنة 2008، المحدد لقواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها ومدونة الحسابات وقواعد سيرها، والصادر عن الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 19 والصادرة بتاريخ 25 مارس 2009، ص 24.

<sup>2</sup> دونالد كيسو جيري وبيجانت، مرجع سابق، ص 168.

<sup>3</sup> شعيب شنوف، المحاسبة المالية وفقا للمعايير الدولية للإبلاغ المالي IFRS و النظام المحاسبي المالي SCF، دط، ديوان المطبوعات الجامعية،

2016، ص 78.

المالية، استهلاك السنة المالية، القيمة المضافة والفائض الإجمالي للاستغلال. بعد حساب النتيجة العملياتية نقوم بحساب كل من النتيجة المالية وذلك بطرح الأعباء المالية من المنتوجات المالية، النتيجة الجارية قبل الضرائب بجمع النتيجتين العملياتية والمالية، بالإضافة إلى النتيجة الاستثنائية والتي تمثل الفرق بين المنتوجات والأعباء الاستثنائية، لتتوصل بعدها إلى النتيجة الصافية للسنة المالية المتمثلة في مجموع كل من النتيجة الجارية قبل الضرائب والنتيجة الاستثنائية قبل الضرائب مطروح منها الضرائب على الأرباح والضرائب المؤجلة<sup>1</sup>.

### 2.3. قائمة حسابات النتائج حسب الوظيفة

تقوم بتصنيف الأعباء حسب وظيفتها وهذا ما يسمح بالحصول على تكاليف الإنتاج، أسعار التكلفة والأعباء التي تقع على عاتق الوظائف التجارية، المالية والإدارية دون إعادة معالجة المعلومات الأساسية<sup>2</sup>. (الملحق رقم 03)، ومن أجل إيجاد النتيجة الصافية للسنة المالية نتبع نفس خطوات الطريقة الأولى (حسب الطبيعة) مع وجود بعض الاختلافات في حساب النتيجة العملياتية، والتي يمكن تحديدها كالتالي<sup>3</sup>:

النتيجة العملياتية = هامش الربح الإجمالي + المنتوجات العملياتية الأخرى - التكاليف التجارية - الأعباء الإدارية - الأعباء العملياتية الأخرى.

والشكل التالي يوضح كل من قائمة حسابات النتائج حسب الطبيعة وحسب الوظيفة:

<sup>1</sup> محمد سامي لزعر، التحليل المالي للقوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، 2011-2012، ص ص 48-49.

<sup>2</sup> شعيب شنوف، مرجع سابق، ص 17.

<sup>3</sup> محمد سامي لزعر، مرجع سابق، ص ص 50-52.

الشكل رقم 02: حسابات النتائج حسب الطبيعة والوظيفة.

رقم الأعمال كلفة المبيعات	رقم الأعمال تغير مخزونات المنتجات المصنعة والجاري تصنيفها الإنتاج المثبت إعانات الاستغلال
هامش الربح الإجمالي	إنتاج السنة المالية
منتجات أخرى عملياتية التكاليف التجارية الأعباء الإدارية أعباء أخرى عملياتية	المشتريات المستهلكة الخدمات الخارجية والاستهلاكات الأخرى استهلاك السنة المالية قيمة الاستغلال المضافة (1-2) أعباء العاملين الضرائب والرسوم والمدفوعات المشابهة الفائض الإجمالي عن الاستغلال المنتجات العملياتية الأخرى الأعباء العملياتية الأخرى المخصصات للاهتلاكات والأرصدة استئناف عن خسائر القيمة والأرصدة
	النتيجة العملياتية
	المنتجات المالية
	الأعباء المالية
	النتيجة المالية
	النتيجة العادية قبل الضرائب
	الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية.
	الضرائب المؤجلة (تغيرات) حول النتائج العادية.
	النتيجة الصافية للأنشطة العادية
	المنتجات غير عادية
	الأعباء غير عادية
	النتيجة الاستثنائية
	النتيجة الصافية للسنة المالية

المصدر: محمد سامي لزعر، مرجع سابق، ص 53.

### المطلب الثالث: قائمة تدفقات الخزينة

سنحاول في هذا المطلب أن نتطرق إلى كل من تعريف قائمة تدفقات الخزينة، أهميتها وعرضها.

#### 1. تعريف قائمة تدفقات الخزينة

بعد الفشل الذي حققته قائمتي الميزانية وحسابات النتائج في تقديم كل المعلومات اللازمة والضرورية للمستخدمين وخاصة تلك المعلومات المتعلقة بأسباب التغير في الأصول والخصوم والأموال الخاصة، كان لا بد من إصدار قائمة جديدة تستطيع معالجة هذا الفشل. وفي نهاية 1987 أصدر مجلس معايير المحاسبة المالي (FASB) المعيار رقم (95)، الذي طالب فيه بإصدار قائمة تدفقات الخزينة كقائمة أساسية يتم إصدارها بجانب قائمتي الميزانية وحسابات النتائج، وكذلك فعلت اللجنة الدولية للمعايير المحاسبية التي أصدرت المعيار المحاسبي الدولي رقم (7) في 1992 والذي عنون باسم قائمة تدفقات الخزينة<sup>1</sup>.

والهدف من قائمة تدفقات الخزينة هو إعطاء مستعملي القوائم المالية أساس لتقييم مدى قدرة المؤسسة على توليد الأموال وما يماثلها وكذلك المعلومات بشأن تسيير الخزينة<sup>2</sup>.

#### 2. أهمية قائمة تدفقات الخزينة

تكمن أهمية قائمة تدفقات الخزينة في تقديمها لمداخل ومخارج الموجودات المالية الحاصلة أثناء السنة المالية حسب مصدرها، تقريرها عن مصادر واستخدامات الخزينة وصافي الزيادة أو النقص فيها ويعتبر من الأمور المفيدة لأن المستثمرين والدائنين والأطراف الأخرى يرغبون في معرفة ما تتعرض له الخزينة، وعلى ذلك فإن جدول تدفقات الخزينة تعد مفيدة لأنها توفر إجابات الأسئلة البسيطة التالية<sup>3</sup>:

- من أين جاءت النقدية خلال الفترة؟؛
- فيم استخدمت النقدية خلال الفترة؟؛
- ما هو مقدار التغير في رصيد النقدية خلال الفترة؟.

#### 3. عرض قائمة تدفقات الخزينة

تعد قائمة تدفقات الخزينة بطريقتين المباشرة وغير المباشرة، وسواء استخدمت الطريقة الأولى أو الثانية فإن النتيجة واحدة. ويكون الاختلاف فقط في طريقة عرض المعلومات المحاسبية ضمن النشاط التشغيلي، وتستخرج صافي تدفقات الخزينة في هذا النشاط بشكل مختلف تحت كل من الطريقتين، بينما

<sup>1</sup> مؤيد راضي خنفر وغسان فلاح المطارنة، مرجع سابق، ص ص 195-196.

<sup>2</sup> القرار المؤرخ في 26 يوليو سنة 2008، مرجع سابق، المادة رقم 1.240 ص 26.

<sup>3</sup> دونالد كيسو جيري وبيجانت، مرجع سابق، ص 248.

يكون الجزء الخاص بإيجاد تدفقات الخزينة من الأنشطة الاستثمارية والتمويلية هو نفسه. ويسمح النظام المحاسبي المالي بإتباع كلا الطريقتين لكنه يشجع على إتباع الطريقة المباشرة (الملحق رقم 04 ، الملحق رقم 05)<sup>1</sup>.

### 1.3. الطريقة المباشرة

أوصى المعيار المحاسبي الدولي السابع المؤسسات بإتباع الطريقة المباشرة عند إعدادها لقائمة تدفقات الخزينة. لما يمكن أن توفر هذه الطريقة من معلومات مفيدة عند تقدير التدفقات النقدية المستقبلية، إضافة إلى إتباع نفس النهج في عرض تدفقات الخزينة للأنشطة المختلفة عبر المقارنة بين التدفقات الداخلة والتدفقات الخارجة.

كما تسمى هذه الطريقة بطريقة قائمة حسابات النتائج حيث التعديل من أساس الاستحقاق إلى الأساس النقدي يشمل كل بنود قائمة حسابات النتائج ذات الصلة بالنشاط التشغيلي (المبيعات، كلفة المبيعات والمصاريف التشغيلية).

فالطريقة المباشرة الموصى بها تتمثل في<sup>2</sup>:

- تقديم الفصول الرئيسية لدخول وخروج الأموال الإجمالية ( الزبائن، الموردون، الضرائب، ... إلخ) قصد إبراز تدفق مالي صافي؛
- تقريب هذا التدفق المالي الصافي إلى النتيجة قبل ضريبة الفترة المقصودة.

### 2.3. الطريقة غير المباشرة

يتم بموجب هذه الطريقة احتساب صافي تدفقات الخزينة للنشاط التشغيلي عبر تعديل صافي الدخل الناتج النهائي (قائمة حسابات النتائج) بينود أخرى هي البنود التي أثرت على صافي الدخل المستخرج ولم تؤثر على النقدية لذا فإن البعض يطلق على هذه الطريقة طريقة التسوية<sup>3</sup>. وهي تأخذ بالحسبان:

- آثار المعاملات دون التأثير في الخزينة (الإهلاكات، تغيرات الزبائن، المخزونات، تغيرات الموردين (...؛
- التفاوتات أو التسويات (ضرائب مؤجلة)؛
- التدفقات المالية المرتبطة بأنشطة الاستثمار أو التمويل (قيمة التنازل الزائدة أو الناقصة ...).

<sup>1</sup> مؤيد راضي خنفر و غسان فلاح لمطارنة، مرجع سابق، ص 200.

<sup>2</sup> القرار المؤرخ في 26 يوليو سنة 2008، مرجع سابق، المادة 3.240، ص 26.

<sup>3</sup> مؤيد راضي خنفر و غسان فلاح لمطارنة، مرجع سابق، ص 198.



## 4. مكونات قائمة تدفقات الخزينة

تتكون قائمة تدفقات الخزينة من الأنشطة التشغيلية، الأنشطة الاستثمارية، الأنشطة التمويلية.

**1.4. الأنشطة التشغيلية:** وتتمثل في الآثار النقدية للمعاملات والأحداث الأخرى التي تدخل ضمن صافي الدخل<sup>1</sup>. وتنقسم إلى قسمين<sup>2</sup>:

- المتحصلات من بيع السلع والخدمات أو من تحصيل الحسابات المدينة الخاصة بالعملاء (مدينون وأوراق قبض)، وكذلك المتحصلات من عوائد الاستثمار في الأوراق المالية، أو أي نشاط لا يدخل ضمن النشاط الاستثماري أو التمويل؛
- المدفوعات مقابل تكلفة البضاعة المباعة والخدمات المقدمة للعملاء وكذلك مقابل سداد الحسابات الدائنة الخاصة بالموردين (دائنون وأوراق دفع)، وكذلك المدفوعات عن فوائد القروض وسداد الضرائب.

**2.4. الأنشطة الاستثمارية:** وتتمثل في الأنشطة التي تتعلق باقتناء أو استبدال أو بيع الموجودات غير المتداولة<sup>3</sup>. وتنقسم إلى<sup>4</sup>:

- المتحصلات من بيع الاستثمارات في الأوراق المالية أو من بيع أصول ثابتة أو أي أصول أخرى باستثناء المخزون السلعي؛
- المدفوعات مقابل زيادة الاستثمارات في الأوراق المالية أو شراء أصول ثابتة أو أي أصول أخرى بغرض الاقتناء لتسهيل نشاط المؤسسة وليس بغرض إعادة البيع.

**3.4. الأنشطة التمويلية:** وتضم<sup>5</sup>:

- المتحصلات من إصدار الأسهم أو المستندات أو أي مصدر تمويلي آخر؛
- المدفوعات في شكل توزيعات الأرباح أو إرجاع جزء من حقوق الملكية لأصحابها أو سداد القروض طويلة الأجل.

إضافة إلى الآثار النقدية للأنشطة الثلاثة السابقة يلزم أيضا الإفصاح عن العمليات غير النقدية بصورة منفصلة في جداول مستقلة، إذ أن لتلك العمليات آثار نقدية مستقبلية مثل: تحويل بعض القروض

<sup>1</sup> منير شاكور محمد وآخرون، مرجع سابق، ص 144.

<sup>2</sup> رضوان حلوة حنان، تطور الفكر المحاسبي مدخل نظرية المحاسبة، ط1، الدار العلمية الدولية للنشر والتوزيع ودار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2001، ص 347.

<sup>3</sup> منير شاكور محمد و آخرون، مرجع سابق، ص 145.

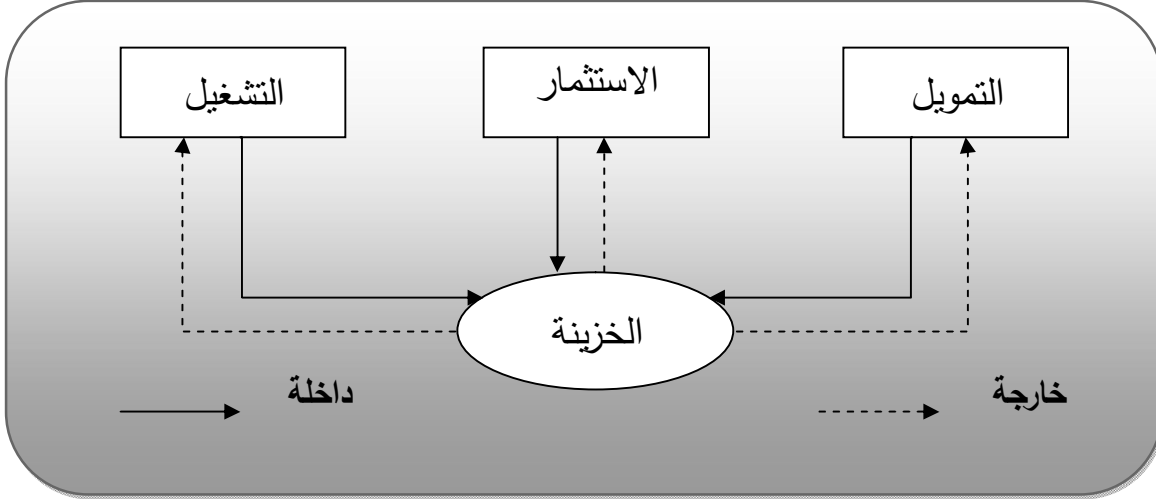
<sup>4</sup> رضوان حلوه حنان، مرجع سابق، ص 347.

<sup>5</sup> مرجع سبق ذكره، ص 348.

والسندات إلى أموال خاصة أو الحصول على بعض الأصول مقابل التزامات طويلة الأجل أو شراء التأجيري لبعض الأصول.

والشكل التالي يوضح مكونات قائمة تدفقات الخزينة.

الشكل رقم 03: مكونات قائمة تدفقات الخزينة



Source : Jacqueline Delahaye et Florence Delahaye-Duprat, DCG6 finance d'entreprise, dunod, paris, 2007, P 196.

## الخلاصة

ازدادت أهمية التحليل المالي بعد الحرب العالمية الثانية وخاصة بعد انتشار ظاهرة التضخم باعتباره مجموعة من الأساليب التحليلية التي تستغل المعلومات المالية بهدف تقييم المؤسسة، الهدف منه هو إعطاء تشخيص لحالة المؤسسة واتخاذ قراراتها، يهتم به مجموعة من الأطراف كل حسب هدفه.

يستعمل التحليل المالي في تشخيص حالة المؤسسة بتقييم أداءها المالي وملاءمتها بالإضافة لتحقيق ذروة نموها، فاستخدام الأدوات والأساليب المذكورة سابقا للتشخيص المالي وبالاعتماد على القوائم المالية المدروسة يمكننا للتوصل إلى النتائج المراد إيجادها والمتمثلة في معرفة الوضع المالي للمؤسسة.

## الفصل الثاني: تحليل القوائم المالية.

### تمهيد

المبحث الأول: تحليل الميزانية.

المبحث الثاني: تحليل قائمة حسابات النتائج.

المبحث الثالث: تحليل قائمة تدفقات الخزينة.

### خلاصة

## تمهيد

تظهر القوائم المالية المركز المالي للوحدة الاقتصادية في نقطة معينة من الزمن، وكذلك نتائج عملياتها خلال فترة زمنية سابقة. وتعتبر القوائم المالية المصدر الأساسي للتحليل المالي ومن أجل تشخيص الوضعية المالية يتطلب من المحللين الماليين بدراسة وتحليل هاته القوائم باستخدام عدة أدوات وأساليب كمية وذلك لغرض الحصول على معلومات غير متاحة بشكل مباشر عن القوائم المالية، أو تكون مختفية وراء هاته الأرقام.

من أجل ابراز دور التحليل المالي في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة قسمنا الفصل إلى ثلاث مباحث:

المبحث الأول بعنوان تحليل الميزانية وفيه عرض مجموعة من النسب والمؤشرات تساعد في تحليلها.

المبحث الثاني بعنوان قائمة حسابات النتائج تطرقنا فيه إلى التحليل بالنسب والرافعة المالية إضافة إلى نقطة التعادل.

المبحث الثالث بعنوان تحليل قائمة تدفقات الخزينة انطلاقا من مجموعة من المقاييس.

## المبحث الأول: تحليل الميزانية

إن تحليل الميزانية يتيح لنا مجموعة من المؤشرات تسمح بمعرفة وضعية المؤسسة خلال فترة زمنية معينة، فالمحلل المالي ليس مقيدا قانونيا مثل المحاسب، إذ له نظرة اقتصادية يبرزها بالقيام ببعض التعديلات على الميزانية هدفها الانتقال من المنظور المحاسبي إلى المنظور المالي.

### المطلب الأول: إعادة عرض الميزانية طبقا لأغراض التحليل المالي

إن الميزانية التي يتم إعدادها وفقا للنظام المحاسبي المالي تتطابق كليا مع الميزانية المالية، ونسبيا مع الميزانية الوظيفية. وسنتطرق في هذا المطلب إلى الميزانية المالية والميزانية الوظيفية.

#### 1. الميزانية المالية (سيولة الاستحقاق)

تقوم الميزانية المالية على التمييز بين درجة سيولة الأصول من جهة ودرجة استحقاق الخصوم من جهة ثانية، حيث ترتب الأصول وفقا لدرجة سيولتها المتزايدة أما الخصوم فترتب وفقا لدرجة استحقاقها المتزايدة، الأمر الذي يسمح بتقييم الخطر المالي للمقرض (خطر عدم الملاءة) وقدرة المؤسسة على مواجهة التزاماتها قصيرة الأجل<sup>1</sup>. ويوضح الجدول التالي الميزانية المالية:

#### الجدول رقم 01: الميزانية المالية.

الخصوم	الأصول
رؤوس أموال طويلة ومتوسطة الأجل رؤوس الأموال الأجنبية	الأصول التي تزيد مدتها عن سنة (طويلة ومتوسطة الأجل) بالقيمة الحقيقية الأصول التي تقل مدتها عن سنة
الأموال الدائمة رأس المال الاجتماعي الديون التي تزيد مدتها عن سنة (طويلة ومتوسطة الأجل) أموال قصيرة الأجل الديون التي تقل مدتها عن سنة	

Source: Nacer Eddine Saadi, op.cit, P 76.

#### 1. الميزانية الوظيفية

يعتبر التحليل الوظيفي أن الميزانية الوظيفية تعرض موارد المؤسسة ووظائفها حسب مشاركتها في الدورات الاقتصادية المختلفة<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> محمد سامي لزعر، مرجع سابق، ص ص 89-90.

<sup>2</sup> Hubert de la Bruslerie, Analyse Financière, 4 édition, Dunod, paris, 2010, p104.

الميزانية الوظيفية هي أساس تحليل التوازن المالي والصلابة الهيكلية للمؤسسة، وترتيب عناصر الأصول والخصوم لا يستند إلى المعايير الزمنية (طويلة، متوسطة وقصيرة الأجل) ولكن إلى كيفية استعمال الأموال المتحصل عليها (الخصوم) والاستخدامات التي تحققت من ذلك (الأصول)<sup>1</sup>. والجدول التالي يعرض الميزانية الوظيفية:

الجدول رقم 02: الميزانية الوظيفية.

الخصوم		الأصول		الدورات
الموارد الدائمة	الأموال الخاصة الديون المالية	الاستخدامات الثابتة	تثبيبات معنوية تثبيبات مادية تثبيبات مالية	دورة التراكم دورة الاستثمار دورة التمويل
موارد الاستغلال	الموردون الديون الأخرى	استخدامات الاستغلال		دورة الاستغلال
قروض بنكية قصيرة الأجل	قروض بنكية	الخزينة	القيم القابلة للتوظيف	دورة الخزينة

Source : Alain Marion, OP.cit , P 22.

### المطلب الثاني: التحليل بواسطة مؤشرات التوازن المالي

سننظر في هذا المطلب إلى كل من رأس المال العامل، الاحتياج في رأس المال العامل والخزينة الصافية.

#### 1. رأس المال العامل

##### 1.1. تعريف رأس المال العامل FR

هو هامش السيولة الذي يسمح للمؤسسة بمتابعة نشاطها بصورة طبيعية دون مشاكل مالية على مستوى الخزينة، فتحقيقها لرأس مال عامل موجب يؤكد امتلاكها لهامش أمان يساعدها على مواجهة الصعوبات وضمان استمرار توازن هيكلها المالي<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> تودرت ألكي، التحليل المالي في ظل النظام المحاسبي المالي (S.C.F 2007)، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2008-2009، ص 87.

<sup>2</sup> سعادة اليمين، مرجع سابق، ص 59.

رأس المال العامل يمثل هامش أمان مستعمل من طرف المؤسسة من أجل مواجهة حوادث دورة الاستغلال المتعلقة بالسيولة، انخفاض دوران المخزون تحت تأثير الوضع الاقتصادي الراهن الغير ملائم، ذم الزبائن الغير قابلة للتحصيل... وهو مؤشر يتم حسابه انطلاقا من الميزانية المالية والميزانية الوظيفية<sup>1</sup>.

### 1.1.1. طريقة حساب رأس المال العامل

و يتم حساب رأس مال العامل كما يلي<sup>2</sup>:

أعلى الميزانية: رأس مال العامل = الأموال الدائمة - الأصول الثابتة.

أسفل الميزانية: رأس مال العامل = الأصول الجارية - الديون قصيرة الأجل.

### 2.1.1. تغيرات رأس المال العامل

- يكون تأثير رأس المال العامل على الهيكل المالية للمؤسسة كالتالي<sup>3</sup>:
- رأس المال العامل موجب  $FR > 0$ : يشير هذا إلى أن المؤسسة متوازنة ماليا على المدى الطويل، وحسب هذا المؤشر فإن المؤسسة تمكنت من تمويل احتياجاتها الطويلة المدى باستخدام مواردها الطويلة المدى وحققت فائض مالي يمكن استخدامه في تمويل الاحتياجات المالية المتبقية وهذا ما يشير إلى توازن في الهيكل المالي للمؤسسة.
  - رأس المال العامل منعدم  $FR = 0$ : في هذه الحالة تغطي الأموال الدائمة الأصول الثابتة فقط، أما الأصول المتداولة فتغطي عن طريق القروض قصيرة الأجل. فهذه الوظيفة لا تتيح أي ضمان تمويلي في المستقبل، وترجم هذه الحالة الوضعية الصعبة للمؤسسة.
  - رأس المال العامل سالب  $FR < 0$ : في هذه الحالة يعني أن المؤسسة عجزت عن تمويل استثماراتها وباقي الاحتياجات المالية باستخدام مواردها المالية الدائمة، وبالتالي فهي بحاجة إلى تقليص مستوى استثماراتها إلى الحد الذي يتوافق مع مواردها المالية.

### 3.1.1. احتياجات رأس مال العامل BFR: هي ذلك الجزء من الأموال الدائمة الممول لجزء من الأصول

المتداولة، والذي يضمن للمؤسسة توازنها المالي الضروري، وتظهر هذه الاحتياجات عند مقارنة الأصول المتداولة مع الموارد المالية قصيرة الأجل، ويجب أن تكون هناك ملاءمة بين استحقاقية الموارد مع سيولة الاحتياجات.

<sup>1</sup> Nacer Eddine Saadi, OP.cit, P 123.

<sup>2</sup> ناصر دادي عدون، تقنيات مراقبة التسيير: التحليل المالي، دط، دار المحمدية العامة، الجزائر، 2000، ص ص 44-47.

<sup>3</sup> سعادة اليمين، مرجع سابق، ص 62.



يعتبره Nacer Eddine Saadi على أنه مفهوم مهم في التحليل المالي، حيث أن متطلبات رأس المال العامل هي جزء صغير من الاحتياجات التمويلية لدورة التشغيل التي لا تغطيها ديون هذه الدورة. هذه الحاجة ناتجة عن الفوارق الزمنية بين المشتريات و المبيعات والمصروفات والإيرادات<sup>1</sup>.

### 2.2.1. طريقة حساب الاحتياج في رأس المال العامل: يتم حساب احتياجات رأس مال العامل كما يلي<sup>2</sup>:

$$BFR = (\text{الأصول المتداولة - النقدية}) - (\text{الديون قصيرة الأجل - السلفات المصرفية})$$

### 3.2.1. أنواع احتياجات رأس مال العامل : ينقسم إلى<sup>3</sup>:

- احتياجات رأس مال العامل لاستغلال **BFRE** : وتمثل الفرق بين الاحتياجات الدورية للاستغلال و الموارد الدورية للاستغلال.

$$BFRE = \text{احتياجات الاستغلال} - \text{موارد الاستغلال}$$

تسمح بقياس كتلة الأصول الدورية المرتبطة بالاستغلال، إذ تعد كاحتياجات دائمة لأنها تتجدد مع نشاط استغلال المؤسسة. لكن ظهور احتياجات رأس مال عامل برصيد سالب تفسر وجود فائض مالي للاستغلال ناتج عن اللجوء للمديونية قصيرة الأجل.

- احتياجات رأس مال العامل خارج الاستغلال **BFRHE**: تحسب من خلال الفرق بين الاحتياجات الدورية خارج الاستغلال و الموارد الدورية خارج الاستغلال.

$$BFRHE = \text{احتياجات خارج الاستغلال} - \text{موارد خارج الاستغلال}$$

تضم الاحتياجات الدورية خارج الاستغلال الأصول الدورية التي ليس لديها علاقة مباشرة مع الاستغلال العادي للمؤسسة: أموال مستدعاة، قروض ممنوحة للعمال، تسبيقات ممنوحة لموردي الاستثمارات، سندات التوظيف.... إلخ.

أما الموارد الدورية خارج الاستغلال، فتضم الوسائل الموجودة تحت تصرف المؤسسة دون علاقة مباشرة مع الاستغلال العادي: الديون غير المالية (كالديون على الاستثمارات)، أرباح السندات الموزعة، النواتج المقيدة سلفاً (غير المخصصة للاستغلال).

<sup>1</sup> Nacer Eddine Saadi, op.cit, P 131.

<sup>2</sup> مليكة زغيب وميلود بوشنقير، مرجع سابق، ص 52.

<sup>3</sup> خميسي شيحة، مرجع سابق، ص ص 75-77.

- الاحتياجات الإجمالية لرأس مال العامل: تتكون هذه الاحتياجات من احتياجات رأس مال العامل للاستغلال مضافا إليها احتياجات رأس ممال العامل خارج الاستغلال.

$$\text{الاحتياجات الإجمالية لرأس مال العامل} = \text{BFRHE} + \text{BFRE}$$

### 3.1. الخزينة الصافية TN

1.3.1. تعريف الخزينة الصافية: هي مجموع الأموال الجاهزة التي توجد تحت تصرف المؤسسة، أي مجموع الأموال السائلة التي تستطيع المؤسسة استخدامها فورا. والخزينة الصافية على درجة كبيرة من الأهمية، لأنها تعبر عن وجود أو عدم وجود توازن مالي بالمؤسسة<sup>1</sup>. وهي تضمن وضعية موازنة قصيرة الأجل بين صافي رأس المال العامل FR و احتياجات رأس المال العامل BFR.

وتحسب بطريقتين<sup>2</sup>:

الطريقة الأولى:

$$\text{الخبزينة الصافية} = \text{القيم الجاهزة} - \text{السلفات المصرفية}$$

الطريقة الثانية:

$$\text{الخبزينة الصافية} = \text{رأس مال العامل} - \text{احتياجات رأس مال العامل}$$

ينتج عن عملية مقابلة رأس المال العامل مع احتياجات رأس المال العامل ظهور الوضعيات الثلاثة المختلفة للخبزينة<sup>3</sup>:

- $TN < 0$  يستلزم  $BFR < FR$ ، أي أن الموارد الدائمة تفوق الأصول الثابتة، وهذا يعني أن المؤسسة تجمد جزء من أموالها وهذا ما يطرح مشكلة الربحية، وبالتالي عليها الموازنة بينهما.
- $TN > 0$  يستلزم  $BFR > FR$ ، هي الوضعية التي تكون فيها المؤسسة بحاجة إلى موارد مالية لتغطية الاحتياجات المتزايدة من أجل استمرار النشاط وهي حالة عجز، وهذا ما يطرح مشكلة الخطر التي تتمثل في تكاليف إضافية للمؤسسة لهذا على المؤسسة أن تحصل حقوقها أو تطلب قروض.

<sup>1</sup> مليكة زغيب وميلود بوشنقىير، مرجع سابق، ص53.

<sup>2</sup> المرجع نفسه، ص53.

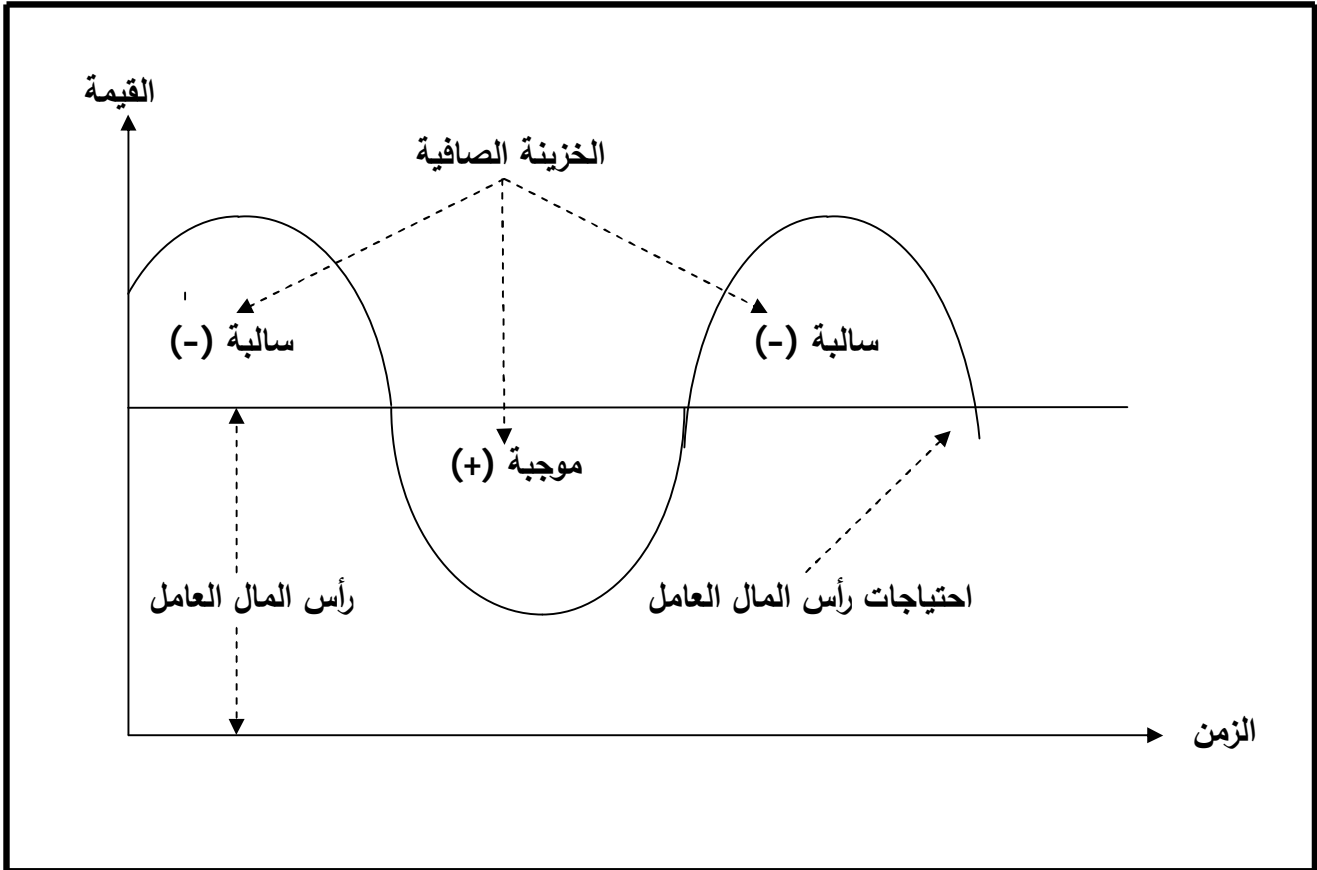
<sup>3</sup> بوربيعة غنية، محددات اختيار الهيكل المالي المناسب للمؤسسة، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسير، جامعة

الجزائر، 3، 2011-2012، ص157.

•  $TN = 0$  يستلزم  $BFR = FR$ ، هي الحالة المثلى للخبزينة، وهذا يعني أن المؤسسة محافظة على وضعيتها المالية، ولكن هذا من الصعب الوصول إليه على المدى القصير جدا.

و الشكل التالي يوضح العلاقة بين  $FR, BFR, TN$

الشكل رقم 04 : الحالات الممكنة للخبزينة الصافية.



Source : Nacer Eddine Saadi, OP.cit, P 138.

### المطلب الثالث: التحليل بواسطة النسب المالية

يعتبر هذا الأسلوب من أساليب التحليل المالي الأكثر شيوعا وذلك لأنه يوفر عدد كبير من المؤشرات المالية التي تمكن من الاستفادة منها في تقييم أداء المؤسسة في مجالات الربحية، السيولة و الكفاءة في إدارة الأصول والخصوم<sup>1</sup>. وسنتطرق إلى كل من نسب السيولة، نسب النشاط، نسب المديونية:

**1. نسب السيولة:** وقد تمت الإشارة إلى مفهومها في الفصل الأول، وهي تنقسم بدورها إلى مجموعة من النسب:

<sup>1</sup> محمد مطر، التحليل المالي و الائتماني الأساليب و الأدوات و الاستخدامات العلمية، ط1، دار وائل للنشر، عمان، 2003، ص31.

**1.1. نسبة التداول:** تمثل مدى قدرة المؤسسة على مواجهة التزاماتها الجارية من أصولها الجارية<sup>1</sup>، كلما ارتفعت هذه النسبة كلما ازدادت القدرة على توفير السيولة للمؤسسة خاصة إذا زادت القدرة على تحويل الموجودات المتداولة إلى نقد<sup>2</sup>.

$$\text{نسبة التداول} = \frac{\text{الأصول الجارية}}{\text{الخصوم الجارية}}$$

**2.1. نسبة السيولة السريعة:** تختلف هذه النسبة عن نسبة التداول في أنها تستثني من اعتبارها بضاعة آخر المدة وذلك لان المؤسسة قد تحتاج في بعض الوقت لبيعها وتحويلها إلى نقدية وبالتالي فان<sup>3</sup>:

$$\text{نسبة السيولة السريعة} = \frac{\text{الأصول الجارية} - \text{المخزون}}{\text{الخصوم الجارية}}$$

**3.1. نسبة النقدية:** هذه النسبة توّشر إلي قدرة أصحاب المشروع بالوفاء بالتزاماتهم في أقصر مدة<sup>4</sup>.  
نسبة النقدية = الموجودات وما يماثلها / الخصوم الجارية.

**2. نسب النشاط:** تمت الإشارة إلى مفهومها في الفصل الأول، وهي بدورها تنقسم إلى مجموعة من النسب:

**1.2. معدل دوران إجمالي الأصول:** يتم حساب هذا المعدل بقسمة رقم الأعمال على إجمالي الأصول، وهو يقيس مدى كفاءة الإدارة في استغلال تلك الأصول<sup>5</sup>.

$$\text{معدل دوران إجمالي الأصول} = \frac{\text{رقم الأعمال}}{\text{إجمالي الأصول}}$$

**2.2. معدل دوران الأصول غير الجارية:** يقيس مدى كفاءة المؤسسة في استخدام أصولها الثابتة في تحقيق المبيعات، حيث يدل انخفاض هذا المعدل على زيادة الاستثمار في الأصول غير الجارية أو وجود طاقة معطلة<sup>6</sup>.

$$\text{معدل دوران الأصول غير الجارية} = \frac{\text{رقم الأعمال}}{\text{الأصول غير الجارية}}$$

**3.2. معدل دوران الأصول الجارية:** يشير هذا المعدل إلي مدى كفاءة المؤسسة في استخدام الأصول الجارية في توليد المبيعات<sup>7</sup>.

$$\text{معدل دوران الأصول الجارية} = \frac{\text{رقم الأعمال}}{\text{الأصول الجارية}}$$

**4.2. معدل دوران الذمم:** يقيس هذا المعدل مقدرة المؤسسة على تحصيل ذممها، كما انه يقيس مدى فاعلية سياسة الائتمان و التحصيل.

$$\text{معدل دوران الذمم} = \frac{\text{رقم الأعمال}}{\text{رصيد الذمم}}$$

<sup>1</sup> حسين جميل البديري، البنوك مدخل محاسبي و إداري، ط1، مؤسسة الوراق للنشر و التوزيع، عمان، 2013، ص289.

<sup>2</sup> خالد توفيق الشمري، التحليل المالي والاقتصادي في دراسات تقييم وجدوى المشاريع، ط1، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2010، ص62.

<sup>3</sup> حسين جميل البديري، مرجع سابق، ص290.

<sup>4</sup> خالد توفيق الشمري، مرجع سابق، ص63.

<sup>5</sup> منير ابراهيم هندي، مرجع سابق، ص82.

<sup>6</sup> مؤسد عبد الرحمان الدوري و نور الدين أديب أبو زياد، التحليل المالي باستخدام الحاسوب، ط2، دار وائل للنشر و التوزيع، عمان، 2006، ص84.

<sup>7</sup> سعادة اليمين، مرجع سابق، ص ص 48-51.

**5.2. متوسط فترة التحصيل:** يقصد بفترة التحصيل تلك الفترة الممتدة من تاريخ البيع بالأجل إلى تاريخ تحصيل قيمة هذه المبيعات، و لذا فإنها تعبر و بشكل دقيق عن سيولة الحسابات المدينة، أي سرعة تحركها باتجاه التحصيل و تغذية السيولة بالنقد الجاهز .

$$\text{متوسط فترة التحصيل} = 365 \text{ يوم} / \text{معدل دوران الذمم}$$

**3. نسب المديونية:** تمت الإشارة إلى مفهومها في الفصل الأول، وهي بدورها تنقسم إلى مجموعة من النسب<sup>1</sup>:

**1.3. نسبة الاقتراض:** تبين هذه النسبة المدى الذي توصلت إليه المؤسسة في تمويل أصولها من أموال الغير، يترتب على انخفاض هذه النسبة انخفاض المخاطر التي يتعرض لها المقرضون و الملاك .

$$\text{نسبة الاقتراض} = \text{مجموع الديون} / \text{مجموع الأصول}$$

**2.3. نسبة الديون إلى الأموال الخاصة:** توضح هذه النسبة مدى الاعتماد على الديون كمصدر من مصادر التمويل مقارنة بمصادر التمويل الداخلية.

$$\text{نسبة الديون إلى الأموال الخاصة} = \text{مجموع الديون} / \text{الأموال الخاصة}$$

**3.3. نسبة التمويل الدائم:** تشير هذه النسبة إلى مستوى تغطية الأصول الثابتة بالأموال الدائمة فإذا كانت هذه النسبة أقل من الواحد فإن رأس المال العامل يكون سالب إما إذا كانت هذه النسبة أكبر من الواحد فهذا يدل على أن الأصول الثابتة ممولة بالأموال الدائمة.

$$\text{نسبة التمويل الدائم} = \text{الأموال الدائمة} / \text{الأصول الثابتة}$$

**4.3. نسبة التمويل الخاص:** تقيس هذه النسبة مدى تغطية المؤسسة لأصولها الثابتة بأموالها الخاصة، أي قدرة أموال المساهمين وما يلحق بها على تغطية الأصول الثابتة فكلما كانت هذه النسبة أكبر من الواحد كلما دل ذلك على أن المؤسسة استطاعت تمويل أصولها بواسطة أموالها الخاصة والعكس صحيح.

$$\text{نسبة التمويل الخاص} = \text{الأموال الخاصة} / \text{الأصول الثابتة}.$$

<sup>1</sup> سعادة اليمين، المرجع نفسه، ص ص 53-54.

## المبحث الثاني: تحليل قائمة حسابات النتائج

إن تحليل قائمة حسابات النتائج تسمح لنا بمعرفة مدى قدرة المؤسسة على تحقيق عوائد على الأموال المستثمرة حالياً، وكذلك التنبؤ بهذه القدرة في المستقبل، ويلجأ المحلل المالي إلى دراسته بالاعتماد على مجموعة من الأدوات والمؤشرات.

### المطلب الأول: التحليل بالنسب والرافعة المالية

سنحاول في هذا المطلب التطرق إلى تحليل باستخدام النسب المتمثلة في المردودية الاقتصادية والمردودية المالية ونسب الربحية بالإضافة إلى الرافعة المالية.

#### 1. التحليل بالنسب (المردودية الاقتصادية، المردودية المالية ونسب الربحية)

تعرف المردودية على أنها ذلك الارتباط بين النتائج والوسائل التي ساهمت في تحقيقها حيث تحدد مدى مساهمة رأس المال المستثمر في تحقيق النتائج المالية<sup>1</sup>.

#### 1.1 المردودية الاقتصادية

تهتم المردودية الاقتصادية بالنشاط الرئيسي، وتستبعد النشاطات الثانوية وذات الطابع الاستثنائي، حيث تحمل في مكوناتها عناصر دورة الاستغلال ممثلة بنتيجة الاستغلال من قائمة حسابات النتائج و الأصول الاقتصادية من الميزانية.

تقاس المردودية بمعدل المردودية الاقتصادية:

$$\text{معدل المردودية الاقتصادية} = \text{نتيجة الاستغلال بعد الضريبة} / \text{الأصول}$$

أي تقيس مساهمة الأصول الاقتصادية في تكوين نتيجة الاستغلال، أي حساب مساهمة كل وحدة نقدية مستثمرة كأصول في تكوين نتيجة الاستغلال.

#### 2.1 المردودية المالية

تهتم المردودية المالية بإجمالي أنشطة المؤسسة وتدخل في مكوناتها كافة العناصر والحركات المالية، حيث نأخذ النتيجة الصافية من قائمة حسابات النتائج والأموال الخاصة من الميزانية. و يمكن حساب المردودية المالية بالعلاقة التالية<sup>2</sup>:

<sup>1</sup> الياس بن ساسي ويوسف قريشي، مرجع سابق، ص 267.

<sup>2</sup> المرجع نفسه، ص 268.

### المردودية المالية=النتيجة الصافية / الأموال الخاصة

حيث تحدد العلاقة أعلاه، مستوى مشاركة الأموال الخاصة في تحقيق نتائج صافية تمكن المؤسسة من استعادة ورفع حجم الأموال الخاصة، ويمكن بقراءة معمقة تعريف مردودية الأموال الخاصة، على أنها معدل المردودية الاقتصادية عند مستوى استنادة معدوم.

**3.1. نسب الربحية:** تمت الإشارة إلى مفهومها في الفصل الأول، وهي بدورها تنقسم إلى عدة نسب<sup>1</sup>:

• **نسبة الفائض الخام للاستغلال:** تبين هذه النسبة مقدرة دينار واحد من رقم الأعمال على توليد هامش من الفائض الخام للاستغلال.

نسبة الفائض الخام للاستغلال = الفائض الخام للاستغلال / رقم الأعمال.

• **نسبة نتيجة الاستغلال:** تبين هذه النسبة مقدرة دينار واحد من رقم الأعمال على توليد هامش من نتيجة الاستغلال.

نسبة نتيجة الاستغلال = نتيجة الاستغلال / رقم الأعمال.

• **نسبة النتيجة قبل الضريبة:** تعبر هذه النسبة عن مستوى رحية الدينار الواحد من رقم الأعمال و لذلك فكلما زادت النسبة عن معيار المقارنة زادت رحية المؤسسة<sup>2</sup>.

نسبة النتيجة قبل الضريبة = النتيجة قبل الضريبة / رقم الأعمال.

## 2. الرافعة المالية

### 1.2. تعريف الرافعة المالية

تقيس الرافعة المالية الأثر الإيجابي أو السلبي لمديونية المؤسسة على مردوديتها المالية. والمؤسسة تستطيع تحسين مردوديتها المالية باستعمال الديون بشرط أن تختلف الأموال الخاصة عن الصفر، وكذلك يجب أن يكون معدل تكلفة هذه الديون أقل من معدل المردودية الاقتصادية، هذا يعني أنه لا ينبغي الإفراط في الاستنادة نظرا للتكلفة التي تتحملها المؤسسة والمخاطر التي قد تتعرض لها، وعليه فهناك حد لا ينبغي للمؤسسة تجاوزه<sup>3</sup>.

### 3.2. صياغة أثر الرفع المالي

م م: المردودية المالية.

ف.إ.إ: الفائض الإجمالي للاستغلال.

<sup>1</sup> محمد سامي لزعر، مرجع سابق، ص 107.

<sup>2</sup> حمزة محمود الزبيدي، أساسيات الإدارة المالية، ط1، مؤسسة الوراق للنشر و التوزيع، عمان، 2001، ص 95.

<sup>3</sup> مليكة زغيب وميلود بوشنقىير، مرجع سابق، ص ص 89-91.

ع: معدل فوائد الديون.

د: الديون.

ض: معدل الضريبة.

أخ: أموال خاصة.

م ق: المردودية الإقتصادية.

ع خ ص: مجموع الخصوم.

ع أ ص: مجموع الأصول.

لدينا

$$م م = \frac{\text{النتيجة الصافية}}{\text{أخ}} = \frac{\text{ف.إ.إ.} - (\text{ع} \times \text{د})}{\text{أخ}} \quad (\text{ض}-1)$$

$$م م = \frac{\text{ف.إ.إ.} - (\text{ع} \times \text{د})}{\text{أخ}} \quad (\text{ض}-1) \quad \text{أي أن:}$$

$$]= \left[ \frac{\text{ف.إ.إ.}}{\text{أخ}} - \frac{\text{ع} \times \text{د}}{\text{أخ}} \right] (\text{ض}-1)$$

$$م م = \left[ \frac{\text{ف.إ.إ.}}{\text{أخ} + \text{د}} * \frac{\text{أخ} + \text{د}}{\text{أخ}} - \frac{\text{ع} \times \text{د}}{\text{أخ}} \right] (\text{ض}-1)$$

ولأن الضرب تبديلي تصبح:

$$م م = \left[ \frac{\text{ف.إ.إ.}}{\text{أخ} + \text{د}} * \frac{\text{أخ} + \text{د}}{\text{أخ}} - \frac{\text{ع} \times \text{د}}{\text{أخ}} \right] (\text{ض}-1)$$

ولأن: أخ + د = ع خ ص = ع أ ص

$$\text{و } م ق = \frac{\text{ف.إ.إ.}}{\text{ع أ ص}}$$

$$\text{فإن: } م م = \left[ \frac{\text{ع} \times \text{د}}{\text{أخ}} - \left( \frac{\text{د}}{\text{أخ}} + 1 \right) * م ق \right] (\text{ض}-1)$$

ومنه

$$م م = \left[ \frac{\text{د}}{\text{أخ}} * (\text{ع} - م ق) + م ق \right] (\text{ض}-1)$$

أثر الرفع المالي

ونميز ثلاث حالات للرفع المالي<sup>1</sup>:

<sup>1</sup> Elie Cohen, analyse financière, e.d economica, 6 édition, paris, 2006, P 428.



• الحالة الأولى: (م - ق - ع) = 0

يعني أن المردودية الاقتصادية مساوية لمعدل فوائد الديون، وبالتالي فإن الرفع المالي له اثر حيادي على المردودية المالية للمؤسسة.

• الحالة الثانية: (م - ق - ع) < 0

يعني أن المردودية الاقتصادية أكبر من معدل فوائد الديون، وبالتالي فإن الرفع المالي له أثر إيجابي على المردودية المالية .

• الحالة الثالثة: (م - ق - ع) > 0

يعني أن المردودية الاقتصادية أقل من معدل فوائد الديون وهذا يعني أن الرفع المالي له أثر سلبي على مردودية الأموال الخاصة، حيث أن الديون تقلل من معدل العائد على الأموال الخاصة.

**المطلب الثاني: تحليل نقطة التعادل**

تعتبر نقطة التعادل والتي تعرف كذلك بالتسمية الانجليزية (Break –even point Analysis) من الأدوات الهامة للتعرف على العلاقة بين التكاليف الثابتة والتكاليف المتغيرة من وجهة النظر المحاسبية، ذلك إن تحليل نقطة التعادل من وجهة النظر هذه يهدف إلى تحديد العلاقة بين التكاليف والإيرادات والوصول إلى نتيجة إما أن تكون ربح أو خسارة. وبالتالي يمكننا تعريف نقطة التعادل بأنها اللحظة التي قد تتساوى فيها التكاليف الكلية مع الإيرادات الكلية حيث لا يكون هناك لا ربح ولا خسارة<sup>1</sup>. ولأهمية هذا الموضوع يتعين لنا أولاً التفريق بين نوعين من التكاليف هما:

**1. التكاليف الثابتة**

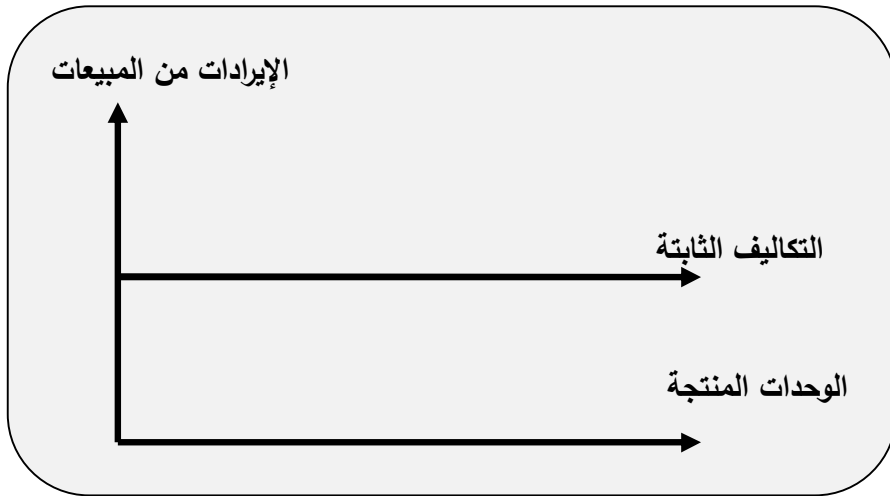
وهي التكاليف التي تتحملها المؤسسة، ولا تتغير بتغير حجم الإنتاج، ويتعين عليها دفعها سواء أنتجت وباعت أو لم تنتج، مثل الإيجارات، أقساط الاستهلاك، رواتب الموظفين الإداريين، تكاليف الإعلان (عندما يتم تخصيص مبلغ ثابت لهذا الغرض)، ويوضح الشكل التالي خط التكلفة ويظهر أنه مستقيم أي لا يتغير بسبب ثبات التكاليف.

هذا النوع من التكاليف يطلق عليه أيضا التكاليف غير المباشرة، و هي التكاليف التي لا تدخل مباشرة في المنتج أو الخدمة، أي أنها غير مرتبطة بحجم الإنتاج، كما أن هذه التكاليف تكون تكاليف ثابتة بالنسبة للوحدة، ومتغيرة بالنسبة للمجموع<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> علي عباس ، مرجع سابق، ص ص 242-243.

<sup>2</sup> محمد المبروك أبو زيد، التحليل المالي شركات و أسواق مالية، ط2، دار المريخ للنشر، الرياض، 2009، ص170.

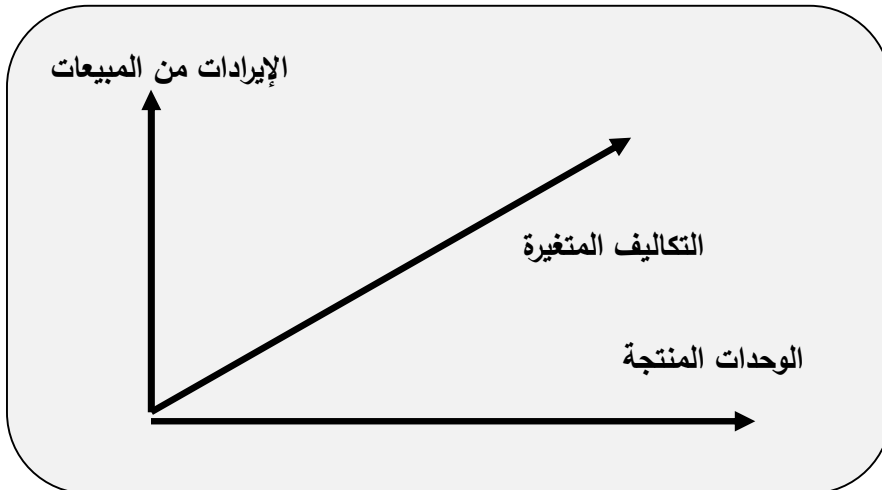
الشكل رقم 05: التكاليف الثابتة



المصدر: علي عباس، مرجع سابق، ص 243.

2. **التكاليف المتغيرة:** هي التكاليف التي تتغير مع التغير في عدد الوحدات المنتجة أو حجم المبيعات أي تزيد التكاليف بزيادة الإنتاج أو تقل تبعا لذلك مع شرط بقاء الكلفة المتغيرة الخاصة بالوحدة ثابتة<sup>1</sup>. ومن الأمثلة على التكاليف المتغيرة: المواد الخام المستخدمة في الإنتاج، تكاليف الطاقة المستخدمة في تشغيل الآلات، النقل وأجور العمال المناوبين... الخ<sup>2</sup>. هذا النوع من التكاليف المتغيرة يطلق عليه أيضا التكاليف المباشرة، وهي التكاليف التي تكون مرتبطة بشكل مباشر بالمنتج المصنوع من المؤسسة. وبشكل عام هذه التكاليف تكون ثابتة للوحدة ومتغيرة بالنسبة للمجموع<sup>3</sup>. ويوضح الشكل التالي منحنى التكاليف المتغيرة:

الشكل رقم 06: التكاليف المتغيرة



المصدر: علي عباس، مرجع سابق، ص 244.

<sup>1</sup> علي عباس ، مرجع سابق، ص 243.

<sup>2</sup> المرجع نفسه، ص ص 243-244.

<sup>3</sup> محمد المبروك أبو زيد، مرجع سابق، ص 170.

تحسب هامش التكلفة المتغيرة ونتيجة الاستغلال كالتالي<sup>1</sup>:  
نتيجة الاستغلال = رقم الأعمال - (التكاليف الثابتة + التكاليف المتغيرة)  
هامش التكلفة المتغيرة هو الفرق بين رقم الأعمال و التكاليف المتغيرة:  
هامش التكلفة المتغيرة = رقم الأعمال - التكاليف المتغيرة  
و بالتالي تصبح نتيجة الاستغلال متساوية في هذا المستوى من التحليل:  
نتيجة الاستغلال = هامش التكلفة المتغيرة - التكاليف الثابتة.

وتحسب نقطة التعادل بالعلاقة التالي:

نقطة التعادل = التكاليف الثابتة / معدل هامش التكلفة المتغيرة.

بحيث:

معدل هامش التكلفة المتغيرة = هامش التكلفة المتغيرة / رقم الأعمال × 100

**المطلب الثالث: التحليل بواسطة قدرة التمويل الذاتي**

سنحاول في هذا المطلب التطرق الي تعريف قدرة التمويل الذاتي بالإضافة إلى التمويل الذاتي والتعرف على طرق حساب كل من التمويل وقدرة التمويل الذاتي.

**1. تعريف قدرة التمويل الذاتي**

**1.1. قدرة التمويل الذاتي**

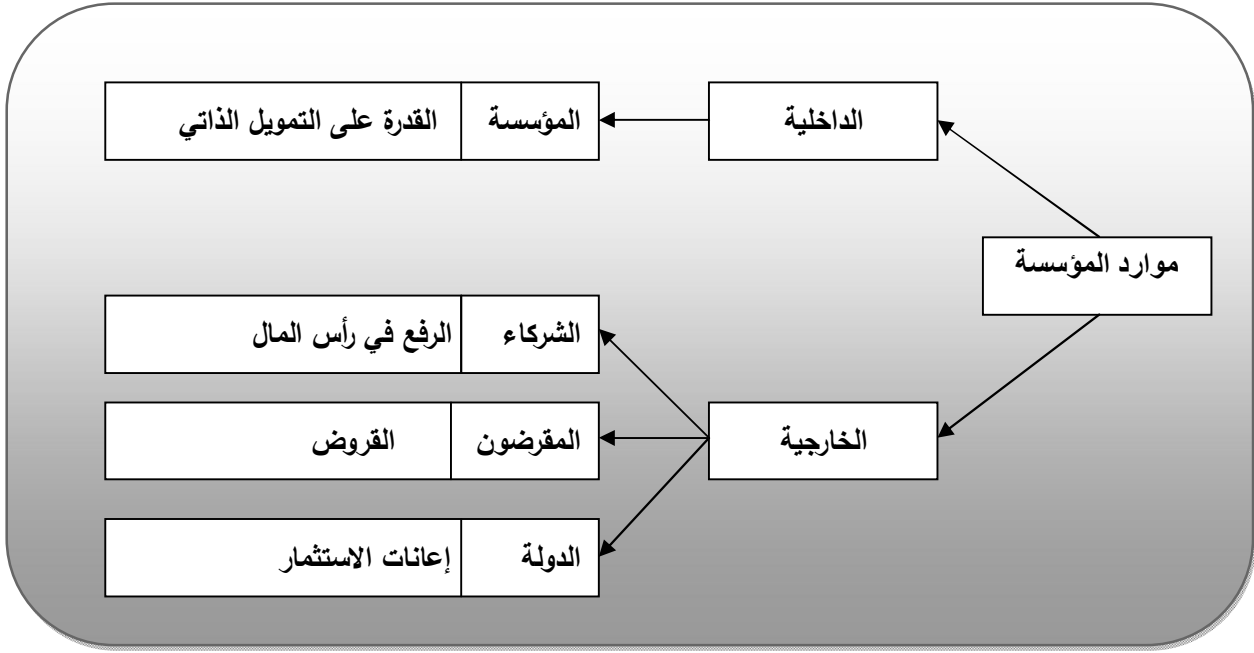
يمثل قدرة التمويل الذاتي (CAF) كامل موارد التمويل الداخلي الناتجة عن نشاط المؤسسة خلال عملها، والتي يمكن استخدامها لضمان الاحتياجات المالية اللازمة لتطويرها<sup>2</sup>. وتأتي نتيجة العمليات التي لها تأثير على الخزينة باستثناء عمليات التخلي عن الأصول<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> Nacer Eddine Saadi, op.cit, P 171.

<sup>2</sup> Béatrice et Francis Grandguillot, OP.cit, P 61.

<sup>3</sup> أمينة دراجي، دور التشخيص المالي في تحسين فعالية التسيير المالي في المؤسسة الاقتصادية، رسالة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، 2014/2015، ص 83.

الشكل رقم 07: مصادر الموارد في المؤسسة.



Source : Cristian et Mireille Zambottan, Gestion Financière Finance d'entreprise, 4 édition, édition Dunod, Paris, 2001, P 19.

## 2.1. التمويل الذاتي

التمويل الذاتي هو مقدرة المؤسسة على تمويل نفسها من مصادرها الداخلية دون اللجوء إلى المصادر الخارجية، ويعتبر هذا التمويل دليلاً أساسياً على قدرة المؤسسة مالياً في حالة ندرة المصادر الخارجية خلال نشاطها<sup>1</sup>.

ويمكن التعبير عنه بالعلاقة التالية<sup>2</sup>:

التمويل الذاتي = قدرة التمويل الذاتي - الأرباح الموزعة.

التمويل الذاتي = الاهتلاكات + المؤنات + الأرباح الصافية الغير موزعة.

## 2. طرق حساب قدرة التمويل الذاتي

تحسب قدرة التمويل الذاتي بطريقتين: طريقة الطرح و طريقة الجمع

- طريقة الطرح: تشرح الطريقة الطرح تكوين التدفق النقدي من الفائض التشغيلي الإجمالي، والذي يتم الحصول عليه انطلاقاً من الفائض الخام للاستغلال<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> مبارك لسوس، التسيير المالي تحليل نظري مدعم بأمثلة وتمارين محلولة، دط، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004، ص 36.

<sup>2</sup> أحمد بوراس، تمويل المنشآت الاقتصادية، دط، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة، 2008، ص 28.

<sup>3</sup> Béatrice et Francis Grandguillot, op.cit, P P 62-64.

يقترح المخطط العام للحسابات نموذجاً لتحديد قدرة التمويل الذاتي في الجدول الآتي:

الجدول رقم 03: طريقة حساب قدرة التمويل الذاتي (طريقة الطرح)

الفائض الخام للاستغلال		
75 (ماعداء752)	المنتجات العملياتية الأخرى	+
65 (ماعداء652)	الأعباء العملياتية الأخرى	-
76	المنتجات المالية	+
66	الأعباء المالية	-
77	المنتجات الغير عادية	+
67	الأعباء الغير عادية	-
695	الضريبة على الأرباح	-
	قدرة التمويل الذاتي	=

Source : Béatrice et francis Grandguillot, op.cit, P 62.

• طريقة الجمع: يتم حساب قدرة التمويل الذاتي انطلاقاً من النتيجة الصافية.

يوضح هذا النموذج في الجدول التالي:

الجدول رقم 04 : طريقة حساب قدرة التمويل الذاتي (طريقة الجمع)

النتيجة الصافية		
68	المخصصات للاهتلاكات و المؤونات و خسائر القيمة	+
78	الاسترجاعات عن خسائر القيمة و المؤونات	-
652	نواقص القيمة عن خروج الأصول الثابتة غير المالية	+
752	فوائض القيمة عن خروج الأصول الثابتة غير المالية	-
754	أقساط إعانات الاستثمار المحولة للنتيجة	-
	قدرة التمويل الذاتي	=

Source : Béatrice et francis Grandguillot ,op,cit,P 64.

### المبحث الثالث: تحليل قائمة تدفقات الخزينة

لتحليل قائمة تدفقات الخزينة أهمية كبيرة في عالم الأعمال وذلك لدوره الكبير في اتخاذ القرارات المالية، حيث يستطيع المحلل من خلال هذا التحليل قياس وتقييم الربحية والسيولة عن طريق الربط بين بيانات قائمة حسابات النتائج وبيانات قائمة تدفقات الخزينة.

#### المطلب الأول: مقاييس قائمة تدفقات الخزينة

سنحاول في هذا المطلب التطرق إلى مقاييس جودة قائمة تدفقات الخزينة المتمثلة في التدفق النقدي المتاح، مقاييس جودة الأرباح، مقاييس جودة السيولة بالإضافة إلى مقاييس تقييم سياسة التمويل.

#### 1. التدفق النقدي المتاح

التدفق النقدي المتاح هو ذلك المبلغ الذي تكون فيه المؤسسة لها الحرية في استخدامه لشراء الاستثمارات الإضافية وتسديد الدين وشراء أسهم الخزانة أو ببساطة هو إضافة لسيولة المؤسسة. أو هو قيمة التدفق النقدي الذي يمكن للمؤسسة إن توفره لمقابلة أي فرص استثمار مفاجئة. كما عرفه جريونينج بأنه "النقدية المولدة من النشاطات التشغيلية مطروحا منها النفقات الرأسمالية المطلوبة للمحافظة على المستوى الحالي للعمليات". ويجب أن تغطي النقدية كلا من عمليات التشغيل الجارية والمستمرة، الفوائد، ضرائب الدخل، وتوزيعات الأرباح، ويمكن التعبير عنه بالصيغة التالية:

التدفق النقدي المتاح = صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية - صافي التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية

ويستخدم التدفق النقدي المتاح في تقييم المؤسسات وتحديد قدرتها على دفع أرباح الأسهم. كما يمكن استخدامه في الاستثمارات الاختيارية وحياسة المؤسسات الأخرى والإنفاق الرأسمالي الإنمائي والتوزيعات النقدية على المساهمين وشراء أسهم المؤسسة.

إذا كان التدفق النقدي المتاح موجبا فهذا يشير إلي أن المؤسسة قد غطت جميع التزاماتها النقدية المخطط لها ولديها نقدية إضافية لتقليل حجم الديون والتوسع في حجم مؤسساتها.

أما إذا كان التدفق النقدي المتاح سالبا فهذا معناه أن على المؤسسة التصرف في استثماراتها عن طريق البيع أو الاقتراض أو زيادة رأس المال أي الأجل القصير عند مستوياتها المخططة، وإذا

ظل التدفق النقدي المتاح سالبا للعديد من السنوات فإنه على المؤسسة البحث عن مصادر تمويل مناسبة للاستمرار في نشاطها<sup>1</sup>.

## 2. مقاييس جودة الأرباح

توفر قائمة تدفقات الخزينة معلومات يمكن بواسطتها التمييز بين صافي الدخل المعدل على أساس الاستحقاق و صافي التدفق النقدي المعدل على الأساس النقدي. وهذا المقياس يؤشر مدى أهمية ارتفاع النقدية المستحصلة خلال السنة من الأنشطة التشغيلية للمؤسسة، فكما ارتفع صافي التدفقات كلما ارتفعت نوعية و جودة الأرباح، بينما نجد أنه في حالة تحقق الدخل بموجب مبدأ الاستحقاق فان ذلك لا يعني تحقيق تدفق نقدي مرتفع. كما أن تحديد جدول تدفقات الخزينة للمؤسسة تمكن من تقييم أدائها في هذا الجانب من خلال المقارنة مع المؤسسات المماثلة. ومن أهم النسب التي يمكن اشتقاقها لقياس جودة الأرباح هي<sup>2</sup>:

- نسبة النقدية التشغيلية = صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية / النتيجة الصافية.
- مؤشر النشاط التشغيلي = صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية (قصيرة الأجل) / النتيجة العملياتية.

توضح هذه النسبة مدى قدرة أرباح الشركة على توليد تدفق نقدي تشغيلي.

- العائد على الأصول من التدفق النقدي التشغيلي = صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية / مجموع الأصول.

## 3. مقاييس جودة السيولة

يعبر هذا المقياس عن السيولة المالية وهي قدرة المؤسسة على توفير المبالغ النقدية الكافية لأغراض معينة كما تشير إلى مدى سهولة تحويل الأصول إلى نقدية ومدى قرب سداد الالتزامات. وتعكس السيولة المبالغ والوقت الذي يتوقع أن ينفضي حتى يتحول الأصل إلى نقدية أو حتى يدفع الالتزام وتقيس مؤشرات السيولة المالية مدى مقدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها المتداولة (قصيرة الأجل)، وتقاس بتقييم مكونات الأصول المتداولة والخصوم المتداولة ومن أهم النسب المستخدمة لهذه الأغراض ما يلي<sup>3</sup>:

- نسبة تغطية النقدية = صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية / جملة التدفقات النقدية الخارجة للأنشطة الاستثمارية و التمويلية.

<sup>1</sup>سوزان عطا درغام، العلاقة بين التدفقات النقدية وعوائد الأسهم وفقا للمعيار المحاسبي الدولي رقم(7)، بحث مكمل لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية، غزة، 2008، ص57.

<sup>2</sup> منير شاكر محمد وآخرون، مرجع سابق، ص ص164-165.

<sup>3</sup> سوزان عطا درغام، مرجع سابق، ص ص51-52.

وتؤشر هذه النسبة ما إذا كانت المؤسسة تنتج نقدية بما فيه الكفاية لمواجهة التزاماتها الاستثمارية و التمويلية. وما مدى الحاجة إلى التمويل عن طريق الاقتراض أو بواسطة أدوات الملكية أو من خلال كلا الطريقتين.

• نسبة الفائدة المدفوعة = الفوائد المدفوعة / التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية.

وتوفر هذه النسبة مؤشرا عن مدى استفادة النقدية من الأنشطة التشغيلية في سداد الفوائد المتعلقة بالقروض. إن ارتفاع هذه النسبة يؤشر حقيقة إلى احتمال تعرض المؤسسة لمشاكل السيولة.

#### 4. مقاييس تقييم سياسة التمويل

توفر قائمة التدفقات النقدية معلومات يمكن عن طريق تحليلها بواسطة المؤشرات المناسبة ومقارنتها لعدد من السنوات التعرف على مدى كفاءة الإدارة في مجال السياسات التمويلية، ومن بين النسب المستخدمة في تقييم السياسات التمويلية نجد:<sup>1</sup>

• نسبة التوزيعات النقدية = الحصاص و غيرها من التوزيعات التي تم القيام بها / صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية + الحصاص و الأقساط المقبوضة من النتائج.

هذه النسبة توفر معلومات عن السياسة التي تتبعها إدارة المؤسسة في توزيع الأرباح على المساهمين و مدى قدرة التدفقات النقدية التي توفرها الأنشطة التشغيلية على مواجهة التزامات المؤسسة في توزيع الأرباح و استقرار هذه التوزيعات من فترة إلى أخرى.

• نسبة الفوائد و التوزيعات المقبوضة = المتحصلات النقدية المحققة من إيرادات الفوائد و التوزيعات / التدفقات النقدية الداخلة من الأنشطة التشغيلية.

تقيس هذه النسبة مؤشرا عن مدى أهمية المتحصلات النقدية من الاستثمارات سواء في القروض أو في الأوراق المالية مقارنة بالتدفقات النقدية للمؤسسة من أنشطتها التشغيلية.

• نسبة الإنفاق الرأسمالي = النفاق الرأسمالي الحقيقي / التدفقات النقدية الداخلة من القروض طويلة الأجل و إصدار الأسهم و السندات

تقيس هذه النسبة الأهمية النسبية لمصادر التمويل الخارجي في تمويل الإنفاق الرأسمالي المستثمر في حيازة الأصول الإنتاجية الثابتة وتخدم هذه النسبة فئتي المستثمرين والمقرضين بتوفير مؤشرات لهم عن كيفية استخدام أموالهم كما تعكس أيضا مدى نجاح إدارة المؤسسة في إتباع سياسة ملائمة في تمويل الأصول طويلة الأجل من مصادر تمويل طويلة الأجل.

<sup>1</sup> حمزة شباح، تطبيق مبدأ التدفقات النقدية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية،

جامعة محمد الصديق بن يحي جيجل، 2013-2014، ص ص 108-109.



وإذا كانت هذه النسبة أكبر من الواحد فهذا يعني أن المؤسسة يمكن أن تستخدم الزيادة النقدية من أنشطتها التشغيلية في تسديد الديون المستحقة عليها.

### المطلب الثاني: دراسة قائمة تدفقات الخزينة للتشغيل و الاستثمار و التمويل

إن قائمة تدفقات الخزينة يعتبر أداة طبيعية في تبيان وتوضيح التسيير المالي الخاص بالمؤسسة، وتوضح هذه القائمة كيفية دراسة العلاقة بين التدفقات النقدية للاستغلال والتمويل والاستثمار كما رأينا سابقا أن قائمة تدفقات الخزينة تتكون من ثلاثة أقسام متميزة ولكنها مرتبطة مع بعضها البعض.

#### 1. تدفقات الخزينة المتولدة عن عمليات الاستغلال "A"

يضم هذا القسم مختلف تدفقات الخزينة الناتجة عن عمليات الاستغلال بالمعنى الواسع، فهو يبين مدى قدرة المؤسسة على خلق تدفقات للخزينة من خلال عمليات غير مرتبطة لا بالنشاطات التمويلية ولا بالنشاطات الاستثمارية، وعليه يبرز خصائص المؤسسات ذات الأداء العالي والتي تولد سيولة معتبرة في هذا المستوى، كذلك يمكن أن تبين خصائص المؤسسات عديمة النجاح والفعالية المالية الناجمة عن عدم كفاءة عمليات الاستغلال.

إن مفهوم تدفقات الخزينة المتولدة عن عمليات الاستغلال له أهمية أساسية لكونه يعتمد على ثلاث عوامل رئيسية في تسيير المؤسسة، والتي يمكن إدراجها فيما يلي:

- معدل نمو النشاط؛
- أهمية وخصائص هوامش الاستغلال؛
- أهمية وخصائص احتياجات الرأس مال العامل<sup>1</sup>.

#### 2. تدفقات الخزينة المتولدة عن عمليات الاستثمار "B"

يضم هذا القسم الخزينة المتولدة عن إجمالي عمليات الاستثمار، وهو ما يسمح بأخذ فكرة عن مختلف الجهود المبذولة في مجال الاستثمار في شكل نمو داخلي (الحياسة على الاستثمارات المادية والمعنوية) أو في شكل نمو خارجي (استثمارات مالية)<sup>2</sup>.

#### 3. تدفقات الخزينة المتولدة عن عمليات التمويل "C"

يوضح هذا القسم أي شكل من أشكال التمويل التي تم اعتمادها من طرف المؤسسة (اللجوء إلى القروض أو رفع رأس المال) في حالة عدم كفاية الخزينة المتولدة عن الاستغلال في تغطية عمليات الاستثمار، كما يمكن أن تبين القيم المتعلقة بتسديدات القروض وكذلك مكافآت رأس المال<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> Pierre Vernimmen, OP .cit , p p 280-281.

<sup>2</sup> بلعور سليمان وعلي بن الطيب، قراءة مالية للمعيار الدولي بناء وتحليل جدول تدفقات الخزينة، SAIDAL، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول الإطار المفاهيمي للنظام المحاسبي المالي الجديد وآليات تطبيقه في ظل المعايير المحاسبية الدولية، جامعة سعد دحلب، البليدة، الجزائر، 2009.

<sup>3</sup> محمد سامي لزعر، مرجع سابق، 2012، ص ص 89-90.

ونشير إلى ثلاثة مؤشرات مهمة: سياسة رفع رأس المال، سياسة الاقتراض، سياسة توزيع رأس المال.

- الرفع من رأس المال: والمقصود به هو فتح رأس المال للمساهمين، إذ يعتبر مصدر خارجي تلجأ إليه المؤسسة عند استحالة تغطية الاحتياجات المالية عن طريق الموارد الداخلية، وهناك عدة طرق تمكن المؤسسة من الحصول على الأموال اللازمة ونذكر أهمها:
- رفع رأس المال نقداً أو عيناً: تكون المساهمة الخارجية في رأس المال عند إنشاء المؤسسة حيث تحدد المساهمة الخارجية في رأس مال أو لتكوين رأس المال الأصلي؛
- الرفع في رأس المال بضم الاحتياطات: يتمثل هذا النوع من التمويل في ضم الاحتياطات الموضوعة في شكل أرباح غير موزعة إلى الأموال الخاصة؛
- الرفع في رأس المال عن طريق تحويل الديون: تحويل الديون كوسيلة لرفع رأس المال لا يؤدي إلى زيادة السيولة النقدية وإنما تدمج الديون في شكل أموال خاصة وتسمى العملية كذلك بتركيز الديون.
- توزيع مكافأة رأس المال: تتجه سياسة مكافأة رأس المال نحو دعم الهيكل المالي وذلك بزيادة الأموال الخاصة بواسطة الأرباح غير الموزعة. مكافأة رأس المال هو رصيد متبقي بعد تغطية الأرباح لمستوى الاحتياجات المالية المستقبلية<sup>1</sup>.

#### 4. العلاقات المالية للتوازن

تتشكل قائمة تدفقات الخزينة كما ذكرنا سابقاً من ثلاث أقسام متميزة لكنها مرتبطة ببعضها البعض.

- تدفقات الخزينة المتولدة عن عمليات الاستغلال A؛
- تدفقات الخزينة المتولدة عن عمليات الاستثمار B؛
- تدفقات الخزينة المتولدة عن عمليات التمويل C؛
- التغير في الخزينة: حيث تظهر في هذا الجدول علاقات أساسية هي:  $D=A-B+C$ .

لكي تتمكن المؤسسة من توظيف كامل للأموال بأكبر فعالية ممكنة عليها المحافظة على مستوى سيولة تقارب الصفر، ومنه فإن التغير الإجمالي في الخزينة سيؤول وفي فترة معينة إلى الصفر ومنه العلاقة السابقة تصبح كما يلي:  $"A-B+C"=0$ .

يمكن التعبير عن هذه العلاقة المالية بأن مبلغ تدفقات الخزينة الناتجة عن عمليات التمويل "C" تعتمد على الكيفية التي تمر بها تغطية احتياجات الاستثمار "B" بواسطة خزينة الاستغلال "A" وعليه يجب دراسة الرصيد "A-B" حيث أن:

<sup>1</sup> محمد سامي لزعر، المرجع نفسه، ص ص 119-120.

- إذا كان  $A-B > 0$ : فإن المؤسسة قادرة على تمويل استثماراتها بواسطة استغلالها وفي هذه الحالة فمن المفروض على المؤسسة عدم القيام بطلب رؤوس أموال خارجية جديدة لأنها قادرة على سداد ديونها، لكن قبل إصدار حكم ايجابي على الحالة المالية للمؤسسة، فإنه يجب التأكد من أن الاستثمارات المنجزة تمكن المؤسسة من المحافظة على قدرتها التنافسية؛
- إذا كان  $A-B = 0$ : هذا يعني أن المؤسسة تمول استثماراتها بواسطة استغلالها لكن تكون بصدد مؤسسة عديمة المناعة المالية أي أنها غير قادرة على سداد ديونها، ومن الضروري في هذه الحالة الذهاب بعيدا في التحليل خاصة مبلغ تدفقات خزينة الاستغلال والاستثمار، إذ أنه يمكن للمؤسسة أن تكون قد بدأت برنامج استثمار يتطلب رؤوس أموال معتبرة، الشيء الذي يؤدي عادة إلى أن يكون الرصيد إذا كان  $A-B$  ضعيفا بالرغم من أن خزينة الاستغلال "A" كانت كافية وعليه فبإمكان المؤسسة في هذه الحالة اللجوء إلى القروض؛
- إذا كان  $A-B < 0$ : المؤسسة ليست في مستوى يؤهلها لتمويل استثماراتها عن طريق استغلالها، وهي حالة عدم المناعة المالية، وهنا يجب أن تستخدم موارد التنازل الاستثمارات أو ترفع رأس المال<sup>1</sup>.

<sup>1</sup> محمد سامي لزعر، مرجع سابق، ص ص 120-121.

## الخلاصة

يقوم تحليل الميزانية على دراسة التوازنات المالية بهدف التأكد من أن المؤسسة لم تقع في حالة عسر مالي، وذلك من خلال توفيرها هامش أمان والمتمثل في رأس المال العامل، والذي يوجه لتغطية احتياجات المؤسسة المرتبطة بدورة الاستغلال والفرق بينهما يتمثل في الخزينة التي تعتبر من المؤشرات الهامة للتوازن المالي للمؤسسة، كما يمكن الاستعانة بالنسب المالية لزيادة الوضوح أكثر باعتبارها وسيلة بسيطة لمعرفة الأداء المالي للمؤسسة، أما فيما يخص تحليل قائمة حسابات النتائج فاعتمدنا على دراسة مجموعة من النسب (المردودية الاقتصادية والمالية ونسب الربحية) بالإضافة إلى دراسة أثر الرفع المالي وتحليل نقطة التعادل وذلك لقياس أداء المؤسسة، ولمعرفة مدى ملائمة التدفقات النقدية وكفايتها لاحتياجات المؤسسة، قمنا بتحليل قائمة تدفقات الخزينة انطلاقاً من مجموعة من المقاييس التي تبرز مدى قدرة المؤسسة على دفع أرباح الأسهم وتوليد تدفق نقدي تشغيلي بالإضافة إلى توليد السيولة النقدية وتقييم السياسة التمويلية.

## الفصل الثالث: تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة

الوطنية للترقية العقارية باستخدام ادوات واساليب

التحليل المالي.

تمهيد

المبحث الأول: عرض عام للمؤسسة الوطنية للترقية العقارية.

المبحث الثاني: تحليل القوائم المالية للمؤسسة الوطنية للترقية

العقارية.

خلاصة

تناولنا في الفصلين السابقين الجانب النظري للموضوع، ولتدعيم الأفكار المذكورة فيهما قمنا بدراسة ميدانية تهدف إلى الربط بين المعارف العلمية النظرية والجانب العملي. وقد وقع اختيارنا على المؤسسة الوطنية للترقية العقارية لتوفرها على قوائم مالية تستخدم في التحليل المالي.

وسنتناول في هذا الفصل " تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة الوطنية للترقية العقارية باستخدام أساليب التحليل المالي" من خلال عرضنا لهذه المؤسسة، ثم استخدام الأدوات والمؤشرات التي أشرنا إليها في الجانب النظري على القوائم المالية للمؤسسة وهذا في حدود ما سمحت به المعلومات المقدمة لنا من طرفها.

## المبحث الأول: عرض عام للمؤسسة الوطنية للترقية العقارية

في ظل أزمة السكن التي عرفتها الجزائر لجأ المشرع الجزائري في سبيل الحد منها أو على الأقل تخفيضها إلى الترقية العقارية، من هذا المنطلق تم إنشاء المؤسسة الوطنية للترقية العقارية للنهوض بقطاع العقار باستحداث تقنيات جديدة تساعد على تطور النشاط والتخفيض من أزمة السكن.

### المطلب الأول: تقديم المؤسسة الوطنية للترقية العقارية

سننطلق في هذا المطلب إلى تقديم المؤسسة الوطنية للترقية العقارية من خلال إبراز لمحتها التاريخية، تعريفها وكذا أهم الأنشطة التي تقوم بها.

#### 1. لمحة تاريخية عن المؤسسة الوطنية للترقية العقارية

جاءت المؤسسة الوطنية للترقية العقارية كبديل لمؤسسات تعزيز الإسكان العائلي "EPLF" حيث تم إنشاء "EPLF" وفقا للقرار "86-886" بتاريخ 07 أفريل 1986، وكانت تجارية حتى عام 1993 عندما تم تغيير نشاطها بموجب المرسوم التشريعي 1993/03/01 المتعلق بالنشاط العقاري حيث أصبحت اقتصادية وتجارية في نفس الوقت.

ابتداء من 30 جويلية 1993 أصبحت مؤسسة تابعة لشرق الجزائر وبموجب القرار 01/04 بتاريخ 20 أوت 2001 انفصلت عن المؤسسة القابضة وأصبحت تابعة لمؤسسة إدارة الاستثمار، و في 06 ماي 2009 تم إنشاء المؤسسة الوطنية للترقية العقارية "ENPI" كبديل عن "EPLF" حيث تقوم بتنفيذ المشاريع الاقتصادية العامة لمؤسسات تعزيز الإسكان العائلي.

#### 2. التعريف بالمؤسسة الوطنية للترقية العقارية

المؤسسة الوطنية للترقية العقارية "ENPI" هي مؤسسة من نوع "SPA" وذلك حسب شهادة تسجيل التسمية المسجلة من المركز الوطني للسجل التجاري يوم 07 فيفري 2009 تحت رقم 252232. بحيث أن تظهر هذه التسمية في كل العقود والوثائق الصادرة عن المؤسسة والموجهة للغير وتكون مملوكة 100% من طرف شركة تسيير مساهمات الدولة "إنجاب INJAB" التي يبلغ رأس مالها 100.000.000.00.

الهدف الرئيسي للمؤسسة الوطنية للترقية العقارية هو تحقيق الربح باعتبارها مؤسسة اقتصادية والشكل التالي يوضح المستويات التنظيمية لهذه المؤسسة<sup>1</sup>.

<sup>1</sup> مقابلة مع اعضاء قسم المحاسبة

## الجدول رقم 05 : المستويات التنظيمية للمؤسسة الوطنية للترقية العقارية

DG	الإدارة العامة
DR	الإدارة الإقليمية
DP	إدارة المشاريع

المصدر: اعتمادا على وثائق المؤسسة

## 1.2. الأنشطة الرئيسية للمؤسسة الوطنية للترقية العقارية

المؤسسة الوطنية للترقية العقارية مسؤولة عن:

- اقتناء الأراضي بهدف البدء في جميع العمليات التي تساهم في تصميم وتمويل المشاريع العقارية؛
- اقتناء الأراضي بهدف تنفيذ برامج التقسيم الفرعي؛
- اقتناء المباني لإعادة التأهيل أو التجديد أو إعادة الهيكلة المخصصة للبيع؛
- إدارة المجمعات العقارية؛
- المشورة والمساعدة في إدارة الثروات؛
- تحقيق برنامج الإسكان الترويجي العام، برامج التدخل لجميع أنواع الإضاءة الجماعية وشبه الجماعية والفردية.

## المطلب الثاني: هيكل إدارة المؤسسة

سنحاول في هذا المطلب التطرق إلى تشكيلة مجلس الإدارة والقائمين بها و مكافآت القائمين.

## 1. تشكيلة مجلس الإدارة

يتولى إدارة المؤسسة مجلس إدارة يتألف من ثلاثة أعضاء على الأقل ومن اثني عشر (12) عضوا على الأكثر.

يعين عضوين في مجلس الإدارة يمثلان العمال.

- في حالة الدمج يجوز رفع العدد الكامل للقائمين بالإدارة إلى العدد الكامل للقائمين بالإدارة الممارسين منذ أكثر من ستة (06) أشهر دون تجاوز أربعة وعشرون (24) عضوا؛
- في حالة عدم الدمج فإنه لا يجوز أي تعيين للقائمين بالإدارة الجدد ولا استخلاف من توفى من القائمين بالإدارة أو استقبال أو عزل مادام عدد القائمين بالإدارة لم ينخفض إلى اثني عشر عضوا<sup>1</sup>.

<sup>1</sup> مقابلة مع أعضاء قسم المحاسبة.



## 2. تعيين القائمين بالإدارة ومدة مهامهم

تنتخب الجمعية العامة التأسيسية أو الجمعية العامة العادية القائمين بالإدارة وتحدد مدة عضويتهم دون أن يتجاوز ذلك ستة (06) سنوات.

- يجوز تعيين شخص معنوي قائم بالإدارة في عدة مؤسسات وفي هذه الحالة يجب عليه عند تعيينه اختيار شخص طبيعي يكون ممثلاً دائماً له ويخضع لنفس الشروط والواجبات؛
- وعندما يقوم الشخص المعنوي بعزل ممثله يجب عليه العمل في نفس الوقت على استبداله؛
- يحق للجمعية العامة العادية إعادة انتخاب القائمين على الإدارة وعزلهم في أي وقت.

## 3. مكافآت القائمين بالإدارة

يمنح لمجلس الإدارة مكافآت عن نشاطات أعضائه مبلغاً ثابتاً عن بدل الحضور والذي تحدده الجمعية العامة للشركاء. وتتمثل سلطات مجلس الإدارة فيما يلي:

- يخول مجلس الإدارة كل السلطات للتصرف في كل الظروف باسم المؤسسة ويمارس هذه السلطات في نطاق موضوع المؤسسة مع مراعاة السلطات المسندة صراحة في قانون لجمعيات المساهمين؛
- تلتزم المؤسسة في علاقتها مع الغير حتى بأعمال مجلس الإدارة التي لا تتصل بموضوع المؤسسة، إلا إذا ثبت أن الغير كان يعلم بأن العمل تجاوز هذا الموضوع أو كان لا يستطيع أن يجهله مراعاة للظروف؛
- يجوز لمجلس الإدارة أن يأذن لرئيسه بإعطاء الكفالات أو الضمانات الإحتياطية باسم المؤسسة في حدود المبلغ الذي يحدده ولا يمكن أن يتجاوز مدة هذا الإذن سنة واحدة، إضافة إلى ذلك يمكن لمجلس الإدارة أن يقوم بالإصلاحات التالية:
- يضع النظام الداخلي للمؤسسة ويعين ويعزل كل المستخدمين والأعوان كما يحدد صلاحياتهم ورواتبهم وأجورهم وكذا مكافآتهم وشروط توظيفهم.
- يحدد النفقات العامة للاستغلال والإدارة.
- يقوم ويقبل ويرخص كل شراء وبيع ومبادلة وتقديم حصص وتنازل وإيجار عقارات وحقوق عقارية.
- يوافق ويقبل كل إجارة وإيجار بوعدهم بالبيع أو بدونه.
- ينشئ وينصب ويلغي كل فرع أو وكالة أو مكتب أو مستودع بالجزائر أو بالخارج<sup>1</sup>.

<sup>1</sup> مقابلة مع أعضاء قسم المحاسبة.

### المطلب الثالث: القوائم المالية للمؤسسة الوطنية للترقية العقارية

نقدم في هذا المطلب القوائم المالية للمؤسسة الوطنية للترقية العقارية والمتمثلة في الميزانية، قائمة حسابات النتائج وقائمة تدفقات الخزينة.

#### 1. ميزانية المؤسسة الوطنية للترقية العقارية

الجدول رقم 06 : ميزانية المؤسسة الوطنية للترقية العقارية 2014/2013 -أصول-(دج)

2013	2014			الأصول
	القيم الصافية	الامتلاكات والمؤوونات	القيم الاجمالية	
3095400.00	3052000.00	15000.00	3067000.00	الأصول غير الجارية فارق الشراء تثبيات معنوية تثبيات ثابتة أراضي مباني
2488519.32	28500429.38	169631.19	28670060.57	تثبيات ثابتة أخرى تثبيات ممنوح امتيازها تثبيات جاري انجازها تثبيات مالية
1928343887	1753421.74	14161546.24	15914967.98	السندات الموضوعه موضع المعادلة المساهمات الأخرى المثبتة القروض والأصول المالية الأخرى غير الجارية ضرائب مؤجلة على الأصل
<b>2486735819</b>	<b>3330585112</b>	<b>1434617743</b>	<b>4765202855</b>	<b>مجموع الأصول غير الجارية</b>
50805732196	40554121103		40554121103	الأصول الجارية المخزونات والجاري انجازها حسابات دائنة واستخدامات مماثلة
13159094903	20973821281	235353474	21209174755	الزبائن
114534390741	4197224546	1170124416	5367348962	المدينون الآخرون

291714144	337323820		337323820	الضرائب وما شابهه حسابات دائنة أخرى وإستخدامات مماثلة الأموال الموظفة والأصول المالية الجارية الأخرى
3148459280	2802520344		2802520344	الخزينة
<b>181939391264</b>	<b>68865011094</b>	<b>1405477890</b>	<b>70270488984</b>	<b>مجموع الأصول الجارية</b>
<b>184426127083</b>	<b>72195596206</b>	<b>2840095633</b>	<b>75035691839</b>	<b>المجموع العام للأصول</b>

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على وثائق المؤسسة. (الملحق رقم 6)

**الجدول رقم 07: ميزانية المؤسسة الوطنية للترقية العقارية 2015/2014 - أصول - (دج)**

2014	2015			الأصول
	القيم الصافية	الإهتلاكات والمؤوونات	القيم الاجمالية	
3052000.00	310465833	2524167	3129900.00	الأصول غير الجارية فارق الشراء تثبيات معنوية تثبيات ثابتة أراضي
2850042938	2748264223	118741834	28670060.57	مباني
175342174	353959892	1494651605	1848611497	تثبيات ثابتة أخرى تثبيات ممنوح امتيازها تثبيات جاري انجازها تثبيات مالية السندات الموضوعه موضع المعادلة المساهمات الأخرى المثبتة القروض والأصول المالية الأخرى غير الجارية ضرائب مؤجلة على الأصل
<b>3330585112</b>	<b>3412689948</b>	<b>1615917606</b>	<b>5028607554</b>	<b>مجموع الأصول غير الجارية</b>
40554121103	67729194289	3166306457	70895500746	الأصول الجارية المخزونات والجاري انجازها

20973821281	11840415201	235353474	12075768675	حسابات دائنة واستخدامات مماثلة
4197224546	3498568193	1170124416	4668692609	الزبائن
337323820	153789256		153789256	المدينون الآخرون
				الضرائب وما شابهه
				حسابات دائنة أخرى واستخدامات مماثلة
				الأموال الموظفة والأصول المالية الجارية الأخرى
2802520344	1844323978		1844323978	الخزينة
<b>68865011094</b>	<b>85066290917</b>	<b>4571784347</b>	<b>89638075264</b>	<b>مجموع الأصول الجارية</b>
<b>72195596206</b>	<b>88478980865</b>	<b>6187701953</b>	<b>94666682818</b>	<b>المجموع العام للأصول</b>

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على وثائق المؤسسة

**الجدول رقم 08: ميزانية المؤسسة الوطنية للترقية العقارية 2015/2014/2013 - خصوم - (دج)**

2015	2014	2013	الخصوم
			الأموال الخاصة
			رأس المال الصادر
			رأس المال غير المطلوب
			العلاوات والاحتياطيات
			فارق التقييم
-4386180014	18878415988	2486870372	فارق المعادلة
			النتيجة الصافية
			رؤوس الأموال الخاصة - الترحيل من جديد
51303583450	29371238835	101000649718	حسابات الارتباط
			حصة الشركة المدمجة (1)
			حصة ذوي الأقلية (1)
<b>46917403436</b>	<b>48249654823</b>	<b>103487520090</b>	<b>المجموع (1)</b>
			الخصوم غير الجارية
			القروض والديون المالية
			الضرائب المؤجلة والمرصود لها
			الديون الأخرى غير الجارية
1499478554	1280267157	1030599317	المؤونات والمنتجات المدرجة في الحسابات سلفا

1499478554	1280267157	1030599317	مجموع الخصوم غير الجارية
5645456875	4568299818	5569935813	الخصوم الجارية
29198995	343856918	117429901	الموردون والحسابات الملحقة
34387443005	17753517490	74220641962	الضرائب
			الديون الأخرى
			خزينة الخصوم
40062098875	22665674226	79908007676	مجموع الخصوم الجارية
88478980865	72195596206	184426127083	المجموع العام للخصوم

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على وثائق المؤسسة.

## 2. قائمة حسابات النتائج للمؤسسة الوطنية للترقية العقارية

الجدول رقم 09 : قائمة حسابات النتائج للمؤسسة الوطنية للترقية العقارية 2015/2014/2013 (دج)

2015	2014	2013	البيان
4824605608	40696398100	10627591940	رقم الأعمال
30347148937	-10134642498	1101551238	تغير مخزونات المنتجات
	938662170	828290360	المصنعة والجاري تصنيعها
			الإنتاج المثبت
			إعانات الاستغلال
35171754545	31500417772	12557433538	1. إنتاج السنة المالية
-94905416	-51339846	-42664523	المشتريات المستهلكة
-33392352391	-9042938134	-8069917210	الخدمات الخارجية
			والاستهلاكات الأخرى
-33487257807	-9094277980	-8112581733	2. استهلاك السنة المالية
1684496738	22406139792	4444851805	3. القيمة المضافة للاستغلال (1-2)
-2474869478	-2377229601	-1823872383	أعباء العاملين
-143365340	-862306936	-240300624	الضرائب والرسوم والمدفوعات المماثل
-933738080	19166603255	2380678798	4. الفائض الخام للاستغلال
23074271	33132156	119931613	المنتجات التشغيلية الأخرى
-7507681	-127177579	-75000	الأعباء التشغيلية الأخرى
-3566817717	-330069010	-93102570	المخصصات للاهتلاكات والمؤونات وخسائر القيمة
98809193	135927166	79437531	استرجاع على خسائر القيمة

			والمؤونات
-4386180014	18878415988	2486870372	5. النتيجة العملياتية
			المنتجات المالية الاعباء المالية
			6. النتيجة المالية
-4386180014	18878415988	2486870372	7. النتيجة الجارية قبل الضرائب ( 5+6 )
			الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية الضرائب المؤجلة (تغيرات) عن النتائج العادية
35293638009	31669477094	12756802682	مجموع منتجات الأنشطة العادية
-39679818023	-12791061106	-10269932310	مجموع أعباء الأنشطة العادية
-4386180014	18878415988	2486870372	8. نتيجة الأنشطة العادية
			عناصر غير عادية (منتجات) (يجب تبينها) عناصر غير عادية (أعباء) (يجب تبينها)
			9. النتيجة غير العادية
-4386180014	18878415988	2486870372	10. صافي نتيجة السنة المالية

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على وثائق المؤسسة.

### 3. قائمة تدفقات الخزينة للمؤسسة الوطنية للترقية العقارية.

الجدول رقم 10 : قائمة تدفقات الخزينة للمؤسسة الوطنية للترقية العقارية 2015/2014/2013. (دج)

2015	2014	2013	البيان
18442193852	32887201035	14542176473	تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملياتية:
-35911510179	-17511546529	-6671877990	التحصيلات المقبوضة من عند الزبائن
-24044279	-16680650	-8291414	المبالغ المدفوعة للموردين والعاملين
		-9907500	الفوائد والمصاريف المالية الأخرى المدفوعة
			الضرائب عن النتائج المدفوعة

-17493360606	15358973856	7852099569	تدفقات أموال الخزينة قبل العناصر غير العادية
23074131	14701324	31031733	تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بالعناصر غير العادية
-17472086475	15373675180	7883131302	صافي تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة الاستغلال (أ)
-134061365	-16481041	-9830224	تدفقات الخزينة المتأتية من عمليات الاستثمار المسحوبات عن اقتناء تثبيبات مادية أو غير مادية التحصيلات عن عمليات بيع تثبيبات مادية أو غير مادية المسحوبات عن اقتناء تثبيبات مالية التحصيلات عن عمليات بيع تثبيبات مالية الفوائد التي تم تحصيلها عن التوظيفات المالية الحصص والأقساط المقبوضة من النتائج
-134061365	-16481041	-9830224	تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار (ب)
36646151474	18996866925	6873343368	تدفقات الخزينة المتأتية عن عمليات التمويل التحصيلات في أعقاب إصدار أسهم الحصص وغيرها من التوزيعات التي تم القيام بها
-20000000000	-34700000000	-12009373880	التحصيلات المتأتية من القروض تسديدات القروض أو الديون الأخرى المماثلة
16646151474	15703133075	-51360300512	تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل (ج)
			تأثير وتغيرات سعر الصرف على السيولة وشبه السيولات
-958196366	-345938936	2737270566	تغير أموال الخزينة للفترة (أ+ب+ج)
2802520344	3148459280	423125678	أموال الخزينة ومعادلتها عند افتتاح السنة المالية
1844323978	2802520344	3148459280	أموال الخزينة ومعادلتها عند اقفال السنة المالية
-958196366	-345938936	2725333602	تغير أموال الخزينة
3427983648	-19224354924	238463230	المقاربة مع النتيجة المحاسبية

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على وثائق المؤسسة.

## المبحث الثاني: تحليل القوائم المالية للمؤسسة الوطنية للترقية العقارية

من أجل تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة الوطنية للترقية العقارية سوف نقوم بتحليل كل من الميزانية وقائمة حسابات النتائج وقائمة تدفقات الخزينة باستخدام أساليب و أدوات التحليل المالي.

### المطلب الأول: تحليل الميزانية للمؤسسة الوطنية للترقية العقارية

في هذا المطلب سنتطرق إلى تحليل ميزانية المؤسسة الوطنية للترقية العقارية بإعادة عرضها و بواسطة مؤشرات التوازن المالي و النسب المالية.

#### 1. إعادة عرض ميزانية المؤسسة الوطنية للترقية العقارية لأغراض التحليل المالي

##### 1.1 إعداد الميزانية المالية للمؤسسة الوطنية للترقية العقارية

الجدول رقم 11: الميزانية المالية للمؤسسة الوطنية للترقية العقارية 2015/2014/2013 -أصول-

2014	2015			الأصول
	القيم الصافية	الاهتلاكات والمؤوونات	القيم الخاصة	
3052000.00	310465833	2524167	3129900.00	الأصول غير الجارية فارق الشراء تثبيات معنوية تثبيات ثابتة أراضي
2850042938	2748264223	118741834	28670060.57	مباني
175342174	353959892	1494651605	1848611497	تثبيات ثابتة أخرى تثبيات ممنوح امتيازها تثبيات جاري انجازها تثبيات مالية السندات الموضوعه موضع المعادلة المساهمات الأخرى المثبتة القروض والأصول المالية الأخرى غير الجارية ضرائب مؤجلة على الأصل
3330585112	3412689948	1615917606	5028607554	مجموع الأصول غير الجارية



40554121103	67729194289	3166306457	70895500746	الأصول الجارية المخزونات والجاري انجازها حسابات دائنة واستخدامات مماثلة
20973821281	11840415201	235353474	12075768675	الزبائن
4197224546	3498568193	1170124416	4668692609	المدينون الآخرون
337323820	153789256		153789256	الضرائب وما شابهه
				حسابات دائنة أخرى واستخدامات مماثلة
				الأموال الموظفة والأصول المالية الجارية الأخرى
2802520344	1844323978		1844323978	الخزينة
<b>68865011094</b>	<b>85066290917</b>	<b>4571784347</b>	<b>89638075264</b>	<b>مجموع الأصول الجارية</b>
<b>72195596206</b>	<b>88478980865</b>	<b>6187701953</b>	<b>94666682818</b>	<b>المجموع العام للأصول</b>

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على وثائق المؤسسة

الجدول رقم 12: الميزانية المالية للمؤسسة الوطنية للترقية العقارية 2015/2014/2013 - خصوم -

2015	2014	2013	الخصوم
			الأموال الخاصة رأس المال الصادر رأس المال غير المطلوب العلاوات والاحتياطات فارق التقييم فارق المعادلة النتيجة الصافية رؤوس الأموال الخاصة- الترحيل من جديد
-4386180014	18878415988	2486870372	
51303583450	29371238835	101000649718	حسابات الارتباط حصة الشركة المدمجة(1) حصة ذوي الأقلية(1)
<b>46917403436</b>	<b>48249654823</b>	<b>103487520090</b>	<b>المجموع (1)</b>
			الخصوم غير الجارية القروض والديون المالية الضرائب المؤجلة والمرصود لها الديون الأخرى غير الجارية

1499478554	1280267157	1030599317	المؤونات والمنتجات المدرجة في الحسابات سلفا
<b>1499478554</b>	<b>1280267157</b>	<b>1030599317</b>	<b>مجموع الخصوم غير الجارية</b>
5645456875	4568299818	5569935813	الخصوم الجارية
29198995	343856918	117429901	الموردون والحسابات الملحقة
34387443005	17753517490	74220641962	الضرائب
			الديون الأخرى
			خزينة الخصوم
<b>40062098875</b>	<b>22665674226</b>	<b>79908007676</b>	<b>مجموع الخصوم الجارية</b>
<b>88478980865</b>	<b>72195596206</b>	<b>184426127083</b>	<b>المجموع العام للخصوم</b>

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على وثائق المؤسسة

## 2.1 إعداد الميزانية الوظيفية للمؤسسة الوطنية للترقية العقارية

الجدول رقم 13: الميزانية الوظيفية للمؤسسة الوطنية للترقية العقارية لسنة 2013

المبالغ	الموارد	المبالغ	الاستخدامات
103487520090	الأموال الخاصة	309540000	التثبيات غير المادية
-	رأس المال الصادر	248851932	التثبيات المادية
2486870372	النتيجة الصافية	-	أراضي
101000649718	حسابات الارتباط	-	مباني
1030599317	الخصوم غير الجارية	248851932	تثبيات مادية أخرى
1030599317	المؤونات والمنتجات المدرجة	1928343887	تثبيات جاري انجازها
	في الحسابات سلفا	-	تثبيات مالية
<b>104518119407</b>	<b>مجموع الموارد</b>	<b>2486735819</b>	<b>مجموع الاستخدامات</b>
5569935813	الموارد الجارية للاستغلال	50805732196	الاستخدامات الجارية
117429901	الموردون و الحسابات الملحقة	13159094903	للاستغلال
	الضرائب	291714144	المخزونات الجاري انجازها
			الزيائن
			الضرائب وما شابهه
<b>5687365714</b>	<b>مجموع الموارد الجارية للاستغلال</b>	<b>64256541243</b>	<b>مجموع الاستخدامات الجارية للاستغلال</b>
74220641962	الموارد الجارية خارج الاستغلال	114534390741	الاستخدامات الجارية خارج الاستغلال
	الديون الأخرى		المدينون الآخرون
<b>74220641962</b>	<b>مجموع الموارد الجارية خارج</b>	<b>114534390741</b>	<b>مجموع الاستخدامات الجارية</b>

	الاستغلال		خارج الاستغلال
-	الخزينة - خصوم خزينة الخصوم	3148459280	الخزينة - أصول الخزينة
<b>0</b>	<b>مجموع الخزينة - خصوم</b>	<b>3148459280</b>	<b>مجموع الخزينة - أصول</b>

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على وثائق المؤسسة.

الجدول رقم 14: الميزانية الوظيفية للمؤسسة الوطنية للترقية العقارية لسنة 2014.

المبالغ	الموارد	المبالغ	الاستخدامات
48249654823	الأموال الخاصة	305200000	التثبيبات غير المادية
-	رأس المال الصادر	3025385112	التثبيبات المادية
18878415988	النتيجة الصافية	-	أراضي
29371238835	حسابات الارتباط	2850042938	مباني
1280267157	الخصوم غير الجارية	175342174	تثبيبات مادية أخرى
1280267157	المؤونات والمنتجات المدرجة في الحسابات سلفا	-	تثبيبات جاري انجازها
<b>49529921980</b>	<b>مجموع الموارد</b>	<b>3330585112</b>	<b>مجموع الاستخدامات</b>
4568299818	الموارد الجارية للاستغلال	40554121103	الاستخدامات الجارية للاستغلال
343856918	الموردون و الحسابات الملحقة الضرائب	20973821281	المخزونات الجارية انجازها
		337323820	الزيائن الضرائب وما شابهه
<b>4912156736</b>	<b>مجموع الموارد الجارية للاستغلال</b>	<b>61865266204</b>	<b>مجموع الاستخدامات الجارية للاستغلال</b>
17753517490	الموارد الجارية خارج الاستغلال	4197224546	الاستخدامات الجارية خارج الاستغلال
	الديون الأخرى		المدينون الآخرون
<b>17753517490</b>	<b>مجموع الموارد الجارية خارج الاستغلال</b>	<b>4197224546</b>	<b>مجموع الاستخدامات الجارية خارج الاستغلال</b>
-	الخزينة - خصوم خزينة الخصوم	2802520344	الخزينة - أصول الخزينة
<b>0</b>	<b>مجموع الخزينة - خصوم</b>	<b>2802520344</b>	<b>مجموع الخزينة - أصول</b>

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على وثائق المؤسسة.

الجدول رقم 15: الميزانية الوظيفية للمؤسسة الوطنية للترقية العقارية لسنة 2015

المبالغ	الموارد	المبالغ	الاستخدامات
46917403436	الأموال الخاصة	310465833	التثبيتات غير المادية
-	رأس المال الصادر	3102224115	التثبيتات المادية
4386180014	النتيجة الصافية	-	أراضي
51303583450	حسابات الارتباط	2748264223	مباني
1499478554	الخصوم غير الجارية	353959892	تثبيتات مادية أخرى
1499478554	المؤونات والمنتجات المدرجة	-	تثبيتات جاري انجازها
	في الحسابات سلفا	-	تثبيتات مالية
<b>48416881990</b>	<b>مجموع الموارد</b>	<b>3412689948</b>	<b>مجموع الاستخدامات</b>
5645456875	الموارد الجارية للاستغلال	67729194289	الاستخدامات الجارية
29198995	الموردون و الحسابات الملحقة	11840415201	للاستغلال
	الضرائب	153789256	المخزونات الجارية انجازها
			الزيائن
			الضرائب وما شابهه
<b>5674655870</b>	<b>مجموع الموارد الجارية</b>	<b>79723398746</b>	<b>مجموع الاستخدامات الجارية</b>
	<b>للاستغلال</b>		<b>للاستغلال</b>
34387443005	الموارد الجارية خارج	3498568193	الاستخدامات الجارية خارج
	الاستغلال		الاستغلال
	الديون الأخرى		المدينون الآخرون
<b>34387443005</b>	<b>مجموع الموارد الجارية خارج</b>	<b>3498568193</b>	<b>مجموع الاستخدامات الجارية</b>
	<b>الاستغلال</b>		<b>خارج الاستغلال</b>
-	الخزينة - خصوم	1844323978	الخزينة - أصول
	خزينة الخصوم		الخزينة
<b>0</b>	<b>مجموع الخزينة - خصوم</b>	<b>1844323978</b>	<b>مجموع الخزينة - أصول</b>

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على وثائق المؤسسة.

2. تحليل الميزانية بواسطة مؤشرات التوازن المالي

1.2. مؤشرات التوازن المالي للميزانية المالية

- من أعلى الميزانية

رأس المال الصافي = الأموال الدائمة - الأصول الثابتة

الجدول رقم 16: حساب رأس المال العامل الصافي من أعلى الميزانية للمؤسسة الوطنية للترقية العقارية.

2015	2014	2013	البيان
48416881990	49529921980	104518119407	الأموال الدائمة
3412689948	3330585112	2486735819	الأصول الثابتة
<b>45004192042</b>	<b>46199336868</b>	<b>102031383588</b>	<b>رأس المال العامل الصافي</b>

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على وثائق المؤسسة

### • من أسفل الميزانية

رأس المال العامل الصافي = الأصول الجارية - الخصوم الجارية

الجدول رقم 17: حساب رأس المال العامل الصافي أسفل الميزانية للمؤسسة الوطنية للترقية العقارية

2015	2014	2013	البيان
85066290917	68865011094	181939391264	الأصول الجارية
40062098875	22665674226	79908007676	الخصوم الجارية
<b>45004192042</b>	<b>46199336868</b>	<b>102031383588</b>	<b>رأس المال العامل الصافي</b>

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على وثائق المؤسسة

التعليق: نلاحظ أن رأس المال العامل الصافي موجب خلال الثلاث سنوات حيث بلغ سنة 2013

102031383588 لينخفض سنة 2014 فيصبح 46199336868 وفي 2015 واصل الانخفاض ليصل

إلى 45004192042 وهو يدل على أن المؤسسة تمتلك هامش أمان يمكنها من مواجهة أخطار السيولة

وأیضا تمويل استثماراتها وباقي احتياجاتها المالية.

## 2.2 مؤشرات التوازن المالي للميزانية الوظيفية

### 1.2.2 حساب مؤشرات التوازن المالي للميزانية الوظيفية

#### • رأس المال العامل الوظيفي

رأس المال العامل الوظيفي = الموارد الثابتة - الاستخدامات الثابتة

## الجدول رقم 18: حساب رأس المال العامل الوظيفي للمؤسسة الوطنية للترقية العقارية.

2015	2014	2013	البيان
48416881990	49523321980	104518119407	الموارد الثابتة
3412689948	3330585112	2486735819	الاستخدامات الثابتة
<b>45004192042</b>	<b>46199336868</b>	<b>102031383588</b>	<b>رأس المال العامل الوظيفي</b>

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على وثائق المؤسسة

التعليق: نلاحظ أن رأس المال العامل الوظيفي خلال سنوات الدراسة موجب إلا أنه في انخفاض من سنة إلى أخرى ففي سنة 2013 كان 102031383588 أما سنة 2014 كان 46199336868 و 45004192042 في سنة 2015، وهذا يدل على أن الموارد الناتجة قادرة على تمويل الاستخدامات الثابتة.

- احتياج رأس المال العامل للاستغلال

احتياج رأس المال العامل للاستغلال = الأصول المتداولة للاستغلال - الخصوم المتداولة للاستغلال

## الجدول رقم 19: حساب الاحتياج في رأس المال العامل للاستغلال للمؤسسة الوطنية للترقية العقارية

2015	2014	2013	البيان
79723398746	61865266204	64256541243	الأصول المتداولة للاستغلال
5674655870	4912156736	5687365714	الخصوم المتداولة للاستغلال
<b>74048742876</b>	<b>56953109468</b>	<b>58569175529</b>	<b>احتياج رأس المال العامل للاستغلال</b>

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على وثائق المؤسسة

- احتياج رأس المال العامل خارج الاستغلال

احتياج رأس المال العامل خارج الاستغلال = الأصول المتداولة خارج الاستغلال - الخصوم المتداولة خارج الاستغلال

الجدول رقم 20: حساب الاحتياج في رأس المال العامل خارج الاستغلال للمؤسسة الوطنية للترقية العقارية

2015	2014	2013	البيان
3498568193	4197224546	114534390741	الأصول المتداولة خارج الاستغلال
34387443005	17753517490	74220641962	الخصوم المتداولة خارج الاستغلال
<b>-30888874812</b>	<b>-13556292944</b>	<b>40313748779</b>	<b>احتياج رأس المال العامل خارج الاستغلال</b>

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على وثائق المؤسسة

#### • احتياج رأس المال العامل

احتياج رأس المال العامل = احتياج رأس المال العامل للاستغلال + احتياج رأس المال العامل خارج الاستغلال.

الجدول رقم 21: حساب الاحتياج في رأس المال العامل للمؤسسة الوطنية للترقية العقارية.

2015	2014	2013	البيان
74048742876	56953109468	58569175529	احتياج رأس المال العامل للاستغلال
-30888874812	-13556292944	40313748779	احتياج رأس المال العامل خارج الاستغلال
<b>4359868064</b>	<b>43396816524</b>	<b>98882924308</b>	<b>احتياج رأس المال العامل</b>

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على وثائق المؤسسة

التعليق: نلاحظ أن الاحتياج في رأس المال العامل موجب و هو في انخفاض نسبي إذ أنه كان 98882924308 في سنة 2013 و 43396816524 في سنة 2014 أما في سنة 2015 فيبلغ 4359868064، وهذا يدل على أن الخصوم المتداولة قادرة على تمويل مخزون المؤسسة والمدينون التابعون لها.

#### • الخزينة الصافية: وهناك طريقتين:

- الطريقة الأولى

الخزينة الصافية = الخزينة أصول - الخزينة خصوم.

الجدول رقم 22: حساب الخزينة الصافية للمؤسسة الوطنية للترقية العقارية (الطريقة الأولى).

2015	2014	2013	البيان
1844323978	2802520344	3148459280	الخزينة أصول
0	0	0	الخزينة خصوم
<b>1844323978</b>	<b>2802520344</b>	<b>3148459280</b>	<b>الخزينة الصافية</b>

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على وثائق المؤسسة

#### - الطريقة الثانية

الخزينة الصافية = رأس المال العامل - احتياج رأس المال العامل.

الجدول رقم 23: حساب الخزينة الصافية للمؤسسة الوطنية للترقية العقارية (الطريقة الثانية)

2015	2014	2013	البيان
45004192042	46199336868	102031383588	رأس المال العامل
4359868064	43396816524	98882924308	احتياج رأس المال العامل
<b>1844323978</b>	<b>2802520344</b>	<b>31484592800</b>	<b>الخزينة الصافية</b>

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على وثائق المؤسسة

**التعليق:** نلاحظ أن الخزينة موجبة وهذا يدل على أن رأس المال العامل أعلى من احتياج رأس المال العامل وهو ما يعني أن للمؤسسة فائض سيولة يمكنها من تمويل أصولها المتداولة، ويضمن لها التوازن في الأجل القصير.

### 2.2.2. تحليل الميزانية الوظيفية باستخدام مؤشرات التوازن المالي لسنوات 2015/2014/2013.

#### • تحليل الميزانية الوظيفية لسنة 2013

تبين لنا من خلال حساب مؤشرات التوازن المالي للميزانية الوظيفية للمؤسسة الوطنية للترقية العقارية لسنة 2013 أن كل من رأس المال العامل والاحتياجات في رأس المال العامل والخزينة الصافية موجبة، وهذا يعني أن رأس المال العامل يمول كليا الاحتياجات في رأس المال العامل ويبقى فائض من الموارد يوضع في الخزينة، وهي وضعية توازن مثلى، غير أن الخزينة الموجبة سوف تعرض المؤسسة لخطر سوء تشغيل الأموال.



والشكل التالي يوضح التمثيل البياني لمؤشرات التوازن المالي للميزانية الوظيفية للترقية العقارية لسنة 2013.

الشكل رقم 08: التمثيل البياني لمؤشرات التوازن المالي للميزانية الوظيفية للترقية العقارية لسنة 2013.

<b>FRNG<sup>+</sup></b>	<b>BFR<sup>+</sup></b>
	<b>TN<sup>+</sup></b>

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على وثائق المؤسسة

#### • تحليل الميزانية الوظيفية لسنة 2014

تبين لنا من خلال حساب مؤشرات التوازن المالي للميزانية الوظيفية للمؤسسة الوطنية للترقية العقارية لسنة 2014 أن كل من رأس المال العامل والاحتياجات في رأس المال العامل والخزينة الصافية موجبة، وهذا يعني أن رأس المال العامل يمول كليا الاحتياجات في رأس المال العامل ويبقى فائض من الموارد يوضع في الخزينة، وهي وضعية توازن مثلى، غير أن الخزينة الموجبة سوف تعرض المؤسسة لخطر سوء تشغيل الأموال.

والشكل التالي يوضح التمثيل البياني لمؤشرات التوازن المالي للميزانية الوظيفية للترقية العقارية لسنة 2014.

الشكل رقم 09: التمثيل البياني لمؤشرات التوازن المالي للميزانية الوظيفية للترقية العقارية لسنة 2014.

<b>FRNG<sup>+</sup></b>	<b>BFR<sup>+</sup></b>
	<b>TN<sup>+</sup></b>

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على وثائق المؤسسة

#### • تحليل الميزانية الوظيفية لسنة 2015

تبين لنا من خلال حساب مؤشرات التوازن المالي للميزانية الوظيفية للمؤسسة الوطنية للترقية العقارية لسنة 2015 أن كل من رأس المال العامل والاحتياجات في رأس المال العامل والخزينة الصافية موجبة، وهذا يعني أن رأس المال العامل يمول كليا الاحتياجات في رأس المال العامل ويبقى فائض من الموارد

يوضع في الخزينة، وهي وضعية توازن مثلى، غير أن الخزينة الموجبة سوف تعرض المؤسسة لخطر سوء تشغيل الأموال.

والشكل التالي يوضح التمثيل البياني لمؤشرات التوازن المالي للميزانية الوظيفية للترقية العقارية لسنة 2015.

الشكل رقم 10: التمثيل البياني لمؤشرات التوازن المالي للميزانية الوظيفية للترقية العقارية لسنة 2015.

<b>FRNG<sup>+</sup></b>	<b>BFR<sup>+</sup></b>
	<b>TN<sup>+</sup></b>

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على وثائق المؤسسة

### 3. تحليل الميزانية بواسطة النسب

#### 1.3. نسب السيولة

##### • نسبة التداول

نسبة التداول = الأصول الجارية / الخصوم الجارية

الجدول رقم 24: حساب نسبة التداول للمؤسسة الوطنية للترقية العقارية.

2015	2014	2013	البيان
85066290917	68865011094	181939391264	الأصول الجارية
40062098875	22665674226	79908007676	الخصوم الجارية
<b>2.123</b>	<b>3.038</b>	<b>2.276</b>	نسبة التداول

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على وثائق المؤسسة

**التعليق:** من خلال الجدول نلاحظ أن نسبة التداول ارتفعت في 2014 مقارنة بنسبة 2013 ثم تنخفض في سنة 2015 وعموما هذه النسب أكبر من المقياس المناسب للتداول (1) مما يدل على أن المؤسسة قادرة على الوفاء بالتزاماتها إذ أن الأصول الجارية تغطي الخصوم الجارية.

##### • نسب السيولة السريعة

نسبة السيولة السريعة = (الأصول الجارية - المخزون) / الخصوم الجارية.

الجدول رقم 25: حساب نسبة السيولة السريعة للمؤسسة الوطنية للترقية العقارية.

البيان	2013	2014	2015
الأصول الجارية - المخزون	131133659068	28310889991	17337096628
الخصوم الجارية	79908007676	22665674226	40062098875
نسبة السيولة السريعة	<b>1.641</b>	<b>1.249</b>	<b>0.432</b>

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على وثائق المؤسسة

**التعليق:** نلاحظ من خلال الجدول أن نسبة السيولة السريعة تنخفض من عام إلى آخر، حيث أن في عامي 2013 و 2014 كانت النسبة أكبر من مقياس السيولة السريعة المناسب (30%-50%) وهذا مؤشر ايجابي لكنه تغير إلى الأسوأ في عام 2015 إذ أنه انخفض مادون المقياس المناسب وبالتالي نستنتج أن في عامي 2013 و 2014 الأصول سريعة التحول كافية لتغطية الخصوم الجارية على عكس عام 2015.

• نسبة النقدية

نسبة النقدية = الموجودات وما يماثلها / الخصوم الجارية

الجدول رقم 26: حساب نسبة النقدية للمؤسسة الوطنية للترقية العقارية

البيان	2013	2014	2015
الموجودات وما يماثلها	3148459280	2802520344	1844323978
الخصوم الجارية	79908007676	22665674226	40062098875
نسبة النقدية	<b>0.039</b>	<b>0.123</b>	<b>0.046</b>

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على وثائق المؤسسة

**التعليق:** نلاحظ من خلال الجدول أن نسبة السيولة النقدية ارتفعت من سنة 2013 إلى سنة 2014 إذ أنها كانت أي نسبة السيولة النقدية 3.9% وأصبحت 12.3%، لكن سرعان ما انخفضت سنة 2015 لتصبح 4.6%، وبما أن هذه النسب للسنوات الثلاث أقل من النسبة المعيارية (25% إلى 30%) .

2.3. نسب النشاط

• معدل دوران إجمالي الأصول

معدل دوران إجمالي الأصول = رقم الأعمال / إجمالي الأصول.

## الجدول رقم 27: حساب معدل دوران الأصول للمؤسسة الوطنية للترقية العقارية

2015	2014	2013	البيان
4824605608	40696398100	10627591940	رقم الأعمال
88478980865	72195596206	184426127083	إجمالي الأصول
<b>0.054</b>	<b>0.563</b>	<b>0.057</b>	معدل دوران إجمالي الأصول

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على وثائق المؤسسة

التعليق: تبين لنا من خلال الجدول أن كل دينار مستثمر في الأصول حقق رقم أعمال قدره 5,7% في سنة 2013، و56.3% في سنة 2014 و5.4% في سنة 2015 وهذا ما دل أن كفاءة الإدارة في استثمار الموارد المالية المتاحة في تدبب.

• معدل دوران الأصول غير الجارية

معدل دوران الأصول غير الجارية = رقم الأعمال / إجمالي الأصول غير الجارية.

## الجدول رقم 28: حساب معدل دوران الأصول غير الجارية للمؤسسة الوطنية للترقية العقارية.

2015	2014	2013	البيان
4824605608	40696398100	10627591940	رقم الأعمال
3412689948	3330585112	2486735819	إجمالي الأصول غير الجارية
<b>1.413</b>	<b>12.218</b>	<b>4.273</b>	معدل دوران الأصول غير الجارية

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على وثائق المؤسسة

التعليق: نلاحظ أن كل دينار مستثمر في الأصول غير الجارية حقق رقم أعمال قدره 427.3% سنة 2013، و 1221.8% سنة 2014، وهذه الزيادة تدل على أن الأصول غير الجارية كانت سببا في زيادة معدل دوران الأصول، لكن في 2015 انخفضت هذه النسبة إلى 141.3%.

• معدل دوران الأصول الجارية

معدل دوران الأصول الجارية = رقم الأعمال / إجمالي الأصول الجارية.

## الجدول رقم 29: حساب معدل دوران الأصول الجارية للمؤسسة الوطنية للترقية العقارية.

2015	2014	2013	البيان
4824605608	40696398100	10627591940	رقم الأعمال
85066290917	68865011094	181939391264	إجمالي الأصول الجارية
<b>0.056</b>	<b>0.590</b>	<b>0.058</b>	معدل دوران الأصول الجارية

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على وثائق المؤسسة

**التعليق:** نلاحظ أن كل دينار مستثمر في الأصول الجارية يدور ليحقق رقم أعمال قدره 5.8% في سنة 2013، ليرتفع في سنة 2014 فيصبح 59% بعدها ينخفض مرة أخرى في 2015 فيصبح 5.6%.

• **معدل دوران الذمم و فترة التحصيل**

معدل دوران الذمم = رقم الأعمال / رصيد الذمم.  
فترة التحصيل = 365 يوم /معدل دوران الذمم.

**الجدول رقم 30: حساب معدل دوران الذمم وفترة التحصيل للمؤسسة الوطنية للترقية العقارية.**

البيان	2013	2014	2015
رقم الأعمال	10627591940	40696398100	4824605608
رصيد الذمم	13159094903	20973821281	11840415201
معدل دوران الذمم	<b>0.807</b>	<b>1.940</b>	<b>0.407</b>
فترة التحصيل	<b>452 يوم تقريبا</b>	<b>188 يوم تقريبا</b>	<b>896 يوم تقريبا</b>

**المصدر:** من إعداد الطالبتين اعتمادا على وثائق المؤسسة

**التعليق:** من خلال الجدول نلاحظ أن كل دينار مستثمر في تقديم ائتمان العملاء قد حقق رقم أعمال قدره 80.7% في سنة 2013، و 194.0% في سنة 2014 و 40.7% في سنة 2015 وبالتالي هناك تدبب في معدل دوران الذمم و كذلك فترة التحصيل.

**3.3. نسب المديونية**

• **نسبة الاقتراض**

نسبة الاقتراض =  $\frac{\text{مجموع الديون}}{\text{مجموع الأصول}}$

**الجدول رقم 31: حساب نسبة الاقتراض للمؤسسة الوطنية للترقية العقارية.**

البيان	2013	2014	2015
مجموع الديون	80938606993	3546834383	41561577429
مجموع الأصول	184426127083	72195596206	88478980865
نسبة الاقتراض	<b>0.43</b>	<b>0.049</b>	<b>0.46</b>

**المصدر:** من إعداد الطالبتين اعتمادا على وثائق المؤسسة

**التعليق:** تبين هذه النسبة مدى اعتماد المؤسسة على أموال الغير في تمويل أصولها، فبالنسبة لـ 2013 تقدر نسبة الاقتراض ب 43% لتتخفف هذه النسبة إلى 4,9% في سنة 2014، ثم ترتفع إلى 46% سنة 2015 مما يتضح أن المؤسسة تتجه إلى الاعتماد على التمويل الخارجي لتغطية احتياجاتها

بشكل كبير وبالتالي سوف تزيد المخاطر المتمثلة في صعوبة سداد قيمة الديون والفوائد حين يصل موعد استحقاقها.

• نسبة الديون إلى الأموال الخاصة

$$\text{نسبة الديون إلى الأموال الخاصة} = \frac{\text{مجموع الديون}}{\text{الأموال الخاصة}}$$

الجدول رقم 32: حساب نسبة الديون إلى الأموال الخاصة للمؤسسة الوطنية للترقية العقارية.

2015	2014	2013	البيان
41561577429	3546834383	80938606993	مجموع الديون
46917403436	48249654823	103487520090	الأموال الخاصة
<b>0.88</b>	<b>0.073</b>	<b>0.78</b>	نسبة الديون إلى الأموال الخاصة

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على وثائق المؤسسة

**التعليق:** توضح هذه النسبة اعتماد المؤسسة على أموال الغير كمصدر من مصادر التمويل، وتقدر هذه النسبة بـ 78% سنة 2013 وبعد ذلك تتخفض هذه النسبة لتصل إلى 7,3% سنة 2014، ثم ترتفع إلى 88% سنة 2015 وهذا يعود إلى ارتفاع قيمة ديون المؤسسة، ويمكن القول أن المؤسسة ليست في وضع متوازن بين الاعتماد على أموال الغير والأموال الخاصة.

• نسبة التمويل الدائم

$$\text{نسبة التمويل الدائم} = \frac{\text{الأموال الدائمة}}{\text{الأصول الثابتة}}$$

الجدول رقم 33: حساب نسبة التمويل الدائم للمؤسسة الوطنية للترقية العقارية.

2015	2014	2013	البيان
48416881990	49529921980	1045181149407	الأموال الدائمة
3412689948	3330585112	2486735819	الأصول الثابتة
<b>14.18</b>	<b>14.87</b>	<b>42.03</b>	نسبة التمويل الدائم

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على وثائق المؤسسة

**التعليق:** نقيس هذه النسبة مدى تغطية الأموال الدائمة للأصول، ومن خلال حساب هذه النسبة للمؤسسة الوطنية للترقية العقارية اتضح أن للمؤسسة فائض في الأموال الدائمة مقارنة بتمويل الأصول.

• نسبة التمويل الخاص

$$\text{نسبة التمويل الخاص} = \frac{\text{الأموال الخاصة}}{\text{الأصول الثابتة}}$$

الجدول رقم 34: حساب نسبة التمويل الخاص للمؤسسة الوطنية للترقية العقارية.

2015	2014	2013	البيان
46917403436	48249654823	103487520090	الأموال الخاصة
3412689948	3330585112	2486735819	الأصول الثابتة
<b>13.74</b>	<b>14.48</b>	<b>41.61</b>	نسبة التمويل الدائم

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على وثائق المؤسسة

التعليق: تبين لنا هذه النسبة مدى تغطية الأموال الخاصة للأصول الثابتة، وبما أن هذه النسبة تفوق 100% وبالتالي هناك فائض في الأموال الخاصة مقارنة بتمويل الأصول.

المطلب الثاني: تحليل قائمة حسابات النتائج

سنحاول في هذا المطلب التطرق إلى التحليل قائمة حسابات النتائج بواسطة النسب المالية وقدرة التمويل الذاتي.

1. تحليل قائمة حسابات النتائج باستخدام النسب المالية

1.1. نسب الربحية

• نسبة الفائض الخام للاستغلال

نسبة الفائض الخام للاستغلال = الفائض الخام للاستغلال / رقم الأعمال

الجدول رقم 35: حساب نسبة الفائض الخام للاستغلال للمؤسسة الوطنية للترقية العقارية.

2015	2014	2013	البيان
-933738080	19166603255	2380678798	الفائض الخام للاستغلال
4824605608	40696398100	10627591940	رقم الأعمال
<b>-0.19</b>	<b>0.47</b>	<b>0.22</b>	نسبة الفائض الخام للاستغلال

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على وثائق المؤسسة

التعليق: يقدر معدل الفائض الخام للاستغلال بـ 22% في سنة 2013 و بـ 47% في سنة 2014 و بـ 19- في سنة 2015، هذا يعني أن كل دينار من رقم الأعمال يحقق هامش قدره 22% و 47% و 19- خلال 2013 و 2014 و 2015 على التوالي.

## • نسبة نتيجة الاستغلال

نسبة نتيجة الاستغلال = نتيجة الاستغلال / رقم الأعمال

الجدول رقم 36: حساب نسبة نتيجة الاستغلال للمؤسسة الوطنية للترقية العقارية.

2015	2014	2013	البيان
-4386180014	18878415988	2486870372	الفائض الاجمالي للاستغلال
4824605608	40696398100	10627591940	رقم الأعمال
<b>-0.90</b>	<b>0.46</b>	<b>0.23</b>	نسبة نتيجة الاستغلال

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على وثائق المؤسسة.

**التعليق:** يبين الجدول أن كل دينار من رقم الأعمال يحقق هامش قدره 90 % من نتيجة الاستغلال أي بعد دفع كل من الموردون الخارجيون، والعمال، والضرائب والرسوم واستبعاد مخصصات الاهتلاكات والمؤونات وخسائر القيمة، وبمقارنة هذه النسبة مع السنتين السابقتين نلاحظ أن هامش نتيجة الاستغلال أصبح سالبا وهذا يعني أن المؤسسة حققت خسارة من نشاطها الاستغلالي خلال هذه السنة.

## 2. دراسة المردودية المالية

## 1.2. المردودية الاقتصادية

المردودية الاقتصادية = نتيجة الاستغلال / الأصول الاقتصادية.

الأصول الاقتصادية = الأموال الخاصة + الديون المالية.

الجدول رقم 37: حساب المردودية الاقتصادية للمؤسسة الوطنية للترقية العقارية.

2015	2014	2013	البيان
-933738080	19166603255	2380678798	نتيجة الاستغلال
46917403436	48249654823	103487520090	الأصول الاقتصادية
<b>-0.019</b>	<b>0.397</b>	<b>0.023</b>	المردودية الاقتصادية

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على وثائق المؤسسة



**التعليق:** نلاحظ أن المردودية الاقتصادية قدرت بـ 2.3% في سنة 2013، و 39.7% في سنة 2014 و -1.9% في 2015، لاحظنا أنه هناك زيادة في العام الثاني مما دل على وجود فعالية في استخدام الأصول الموضوعة تحت تصرف المؤسسة بينما لاحظنا العكس في العام الأخير.

## 2.2. المردودية المالية

المردودية المالية = النتيجة الصافية / الأموال الخاصة.

**الجدول رقم 38: حساب المردودية المالية للمؤسسة الوطنية للترقية العقارية.**

2015	2014	2013	البيان
-4386180014	18878415988	2486870372	النتيجة الصافية
46917403436	48249654823	103487520090	الأصول الخاصة
<b>-0.093</b>	<b>0.039</b>	<b>0.024</b>	المردودية المالية

**المصدر:** من إعداد الطالبتين اعتمادا على وثائق المؤسسة

**التعليق:** نلاحظ أن المؤسسة حققت مردودية موجبة خلال العامين 2013 و 2014 وهذا يدل على أنها كانت قادرة على منح المساهمين أرباحا كافية تمكنهم من تعويض المخاطر المحتملة، بينما في سنة 2015 حققت مردودية سالبة قدرت بـ 9,3% وهذا وضع سيء أي أنها لم تحقق مردودية مالية وبالتالي هناك خطر تعويض المساهمين.

**3. تحليل قائمة حسابات النتائج باستخدام قدرة التمويل الذاتي للمؤسسة الوطنية للترقية العقارية**

- طريقة الطرح

الجدول رقم 39: حساب قدرة التمويل الذاتي للسنوات للمؤسسة الوطنية للترقية العقارية.

2015	2014	2013	البيان
-933738080	19166603255	2380678708	الفائض الخام للاستغلال
23074271	33132156	119931613	+المنتجات العملياتية الأخرى
7507681	127177579	75000	-الأعباء العملياتية الأخرى
-	-	-	+المنتجات المالية
-	-	-	-الأعباء المالية
-	-	-	+ المنتجات غير العادية
-	-	-	-الأعباء غير العادية
-	-	-	- الضريبة على الأرباح
<b>-918171490</b>	<b>19072557832</b>	<b>2500535411</b>	<b>قدرة التمويل الذاتي</b>

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على وثائق المؤسسة.

• طريقة الجمع

الجدول رقم 40: حساب قدرة التمويل الذاتي للسنوات للمؤسسة الوطنية للترقية العقارية.

2015	2014	2013	البيان
-4386180014	18878415988	2486870372	النتيجة الصافية
3566817717	330069010	93102570	+ المخصصات للاهتلاكات والمؤونات وخسائر القيمة
98809193	135927166	79437531	-الاسترجاع عن خسائر القيمة والمؤونات
-	-	-	+ نواقص القيم عن خروج الأصول الثابتة غير المالية
-	-	-	-فوائض القيمة عن الأصول الثابتة غير المالية
-	-	-	+ أقساط إعانات الاستثمار المحولة للنتيجة
<b>-918171490</b>	<b>19072557832</b>	<b>2500535411</b>	<b>قدرة التمويل الذاتي</b>

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على وثائق المؤسسة.

التعليق: من خلال النتائج المتحصلة لاحظنا أن قدرة التمويل الذاتي للمؤسسة خلال السنتين 2013 و 2014 موجبة وبالتالي فالمؤسسة قادرة على تمويل تطورها وديمومتها دون اللجوء إلى المصادر الخارجية،

لكن في سنة 2015 وجدنا قيمة سالبة لقدرة التمويل الذاتي وبالتالي فالمؤسسة لم تكن قادرة على تمويل تطويرها وديمومتها بنفسها بل تلجأ إلى مصادر خارجية أخرى كالإستدانة مثلاً.

• حساب التمويل الذاتي

التمويل الذاتي = قدرة التمويل الذاتي - الأرباح الموزعة.

الجدول رقم 41: حساب التمويل الذاتي للمؤسسة الوطنية للترقية العقارية.

2015	2014	2013	البيان
-918171490	19072557832	2500535411	قدرة التمويل الذاتي
0	0	0	الأرباح الموزعة
<b>-918171490</b>	<b>19072557832</b>	<b>2500535411</b>	<b>التمويل الذاتي</b>

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتماداً على وثائق المؤسسة

**التعليق:** نلاحظ أن المؤسسة لم تقم بتوزيع الأرباح وبالتالي التمويل الذاتي هو نفسه قدرة التمويل الذاتي، فالمؤسسة وظفت كل الأموال في تمويل الاستثمارات وتدعيم سيولتها.

المطلب الثالث: تحليل قائمة تدفقات الخزينة

من خلال هذا المطلب سوف نحاول التطرق إلى تحليل قائمة تدفقات الخزينة انطلاقاً من التدفق النقدي المتاح، مقاييس جودة السيولة، الأرباح وتقييم سياسة التمويل.

1. التدفق النقدي المتاح

التدفق النقدي المتاح = صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية - صافي التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية.

الجدول رقم 42: حساب التدفق النقدي المتاح للمؤسسة الوطنية للترقية العقارية.

2015	2014	2013	البيان
-17470286475	15373675180	7883131302	صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية
-134061365	-16481041	-9830224	صافي التدفق النقدي من الأنشطة الاستثمارية
<b>-17336225110</b>	<b>15390156221</b>	<b>7892961526</b>	<b>التدفق النقدي المتاح</b>

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتماداً على وثائق المؤسسة

**التعليق:** من خلال الجدول يتبين لنا أن التدفق النقدي المتاح للمؤسسة الوطنية للترقية العقارية موجب خلال السنتين الأوليتين في حين السنة الثالثة سالب، حيث بلغ في سنة 2013 قيمة 7892961526، ثم

ارتفع في سنة 2014 إلى قيمة 15390156221، ثم انخفض في سنة 2015 إلى 17336225110، وهذا يشير إلى أن المؤسسة خلال سنتي 2013 و 2014 قابلت جميع التزاماتها النقدية المخططة ولها نقدية متاحة، في حين خلال سنة 2015 فيشير إلى أن المؤسسة لم تكن قادرة على مواجهة التزاماتها النقدية المخططة وليست لها نقدية كافية لتخفيض الديون.

## 2. مقاييس جودة السيولة

### • نسبة الفائدة المدفوعة

نسبة الفائدة المدفوعة = الفوائد المدفوعة / صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية.

الجدول رقم 43: حساب نسبة الفائدة المدفوعة للمؤسسة الوطنية للترقية العقارية.

2015	2014	2013	البيان
-24044279	-16680650	-8291414	الفوائد المدفوعة
17472086475	15373675180	7883131302	صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية
<b>0.137</b>	<b>-0.108</b>	<b>-0.105</b>	نسبة الفائدة المدفوعة

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على وثائق المؤسسة

**التعليق:** من خلال الجدول نلاحظ أن نسبة الفوائد المدفوعة خلال السنتين الأولتين سالبة أما في سنة 2015 فتشير إلى نسبة موجبة وهذا ما يشير أن المؤسسة خلال 2013 و 2014 إلى مدى استفادة النقدية من الأنشطة التشغيلية في سداد الفوائد المتعلقة بالقروض، في حين سنة 2015 ارتفعت هذه النسبة بقيمة ضئيلة.

## 3. مقاييس جودة الأرباح

### • نسبة النقدية التشغيلية

نسبة النقدية التشغيلية = صافي التدفق من الأنشطة التشغيلية / النتيجة الصافية.

الجدول رقم 44 : حساب نسبة النقدية التشغيلية للمؤسسة الوطنية للترقية العقارية.

2014	2013	البيان
15373675180	7883131302	صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية
18878415988	2486870372	النتيجة الصافية
<b>0.81435</b>	<b>0.3169</b>	نسبة النقدية التشغيلية

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على وثائق المؤسسة

التعليق: عند مقارنة نسبة النقدية التشغيلية للمؤسسة الوطنية للترقية العقارية نلاحظ أن هناك تحسن كبير، ففي سنة 2015 كل دينار من النتيجة الصافية يولد 398 % من صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية، أما في سنة 2013 فكل دينار يولد 31.69 % من صافي التدفقات التشغيلية، وأيضا في سنة 2014 حيث كل دينار من النتيجة الصافية يولد 81.435 % من صافي التدفقات النقدية التشغيلية.

#### • العائد على الأصول من التدفق النقدي التشغيلي

العائد على الأصول من التدفق النقدي التشغيلي = صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية / مجموع الأصول.

الجدول رقم 45: حساب العائد على الأصول من التدفق النقدي التشغيلي للمؤسسة الوطنية للترقية العقارية.

2015	2014	2013	البيان
-17470286475	15373675180	7883131302	صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية
88478980865	72195596206	184426127083	مجموع الأصول
<b>-0.1974</b>	<b>0.2129</b>	<b>0.042</b>	العائد على الأصول من التدفق النقدي التشغيلي

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على وثائق المؤسسة

التعليق: يبين لنا الجدول السابق أنه هناك تحسن خلال سنة 2013 و 2014 مقارنة بسنة 2015 حيث تبين لنا هذه النسبة مدى قدرة الأصول على توليد صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية.

#### 4. مقاييس تقييم سياسة التمويل

##### • نسبة التوزيعات النقدية

نسبة التوزيعات النقدية = الحصة وغيرها من التوزيعات التي تم القيام بها / صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية + الحصة والأقساط المقبوضة من النتائج.

الجدول رقم 46 : حساب نسبة التوزيعات النقدية للمؤسسة الوطنية للترقية العقارية.

2015	2014	2013	البيان
0	0	0	الحصة وغيرها من التوزيعات التي تم القيام بها
-17470286475	15373675180	7883131302	صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية
0	0	0	+ الحصة والأقساط المقبوضة من النتائج
0	0	0	نسبة التوزيعات النقدية

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على وثائق المؤسسة

**التعليق:** المؤسسة الوطنية للترقية العقارية لم توزع أي مبلغ من مجموع صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية والحصة والأقساط المقبوضة من النتائج، كحصة للمساهمين من أجل تسديد حصة و توزيعات المساهمين.

## الخلاصة

من خلال قيامنا بتشخيص الوضعية المالية للمؤسسة الوطنية للترقية العقارية باستخدام أدوات وأساليب التحليل المالي خلال فترة الدراسة 2015/2014/2013 توصلنا إلى أن الوضع المالي للمؤسسة جيد خاصة خلال سنتي 2014/2013 ، ومقدرتها على توسيع استثماراتها. أما في سنة 2015 فهناك تراجع في الوضعية المالية وعلى المؤسسة توخي الحذر ومعالجة الخلل. فالمؤسسة تمتلك سيولة عالية ومقدرة على مواجهة التزاماتها معتمدة في ذلك على تمويلها الخاص، بالرغم من الوضع المالي الجيد للمؤسسة في السنتين 2013 و 2014 فهو تراجع نسبيا في سنة 2015.

في الأخير يمكن القول أن التحليل المالي ساهم بشكل كبير في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة الوطنية للترقية العقارية وبيان نقاط قوتها وضعفها.

الخلاصة



## الخاتمة

أصبحت المؤسسات اليوم تبحث باستمرار عن الوسائل التي تمكنها من تشخيص وضعيتها المالية لتنمية وتطوير نشاطها، وذلك لمعرفة نقاط القوة والضعف فيها خلال كل سنة، والتحليل المالي هو من أهم الوسائل التي تساعد على ذلك باعتباره أداة تكشف عن مدى نجاعة وكفاءة السياسة المتبعة في المؤسسة.

وفي هذا السياق فقد حاولنا تناول موضوع التحليل المالي كأداة لتشخيص الوضعية المالية للمؤسسة من خلال معالجة إشكالية البحث التي تتمحور حول مدى مساهمة التحليل المالي في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة. ومن أجل معالجة هذا الموضوع قمنا بالجمع بين الدراستين النظرية والتطبيقية: تناولنا في الدراسة النظرية فصلين جمعت بين متغيري الموضوع، حيث تطرقنا في الفصل الأول إلى مفهومي التحليل والتشخيص المالي بالإضافة إلى كيفية إعداد القوائم المالية، في حين خصصنا الفصل الثاني الإطار النظري لتحليل القوائم المالية. أما الدراسة التطبيقية فقد حاولنا إسقاط أدوات ومؤشرات التحليل المالي التي أشرنا إليها في الفصل الثاني على القوائم المالية للمؤسسة الوطنية للترقية العقارية.

## النتائج

هناك نوعان من النتائج: النتائج النظرية المتوصل إليها من خلال البحث والنتائج التطبيقية المتوصل إليها من خلال تحليل القوائم المالية للمؤسسة الوطنية للترقية العقارية.

### 1. النتائج النظرية

من خلال بحثنا هذا نستخلص النتائج التالية:

- يعتبر التحليل المالي من أسس الأساليب التحليلية التي تستغل المعلومات المالية والاقتصادية، والذي يساهم في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة؛
- التشخيص المالي يقوم بتحليل الوضع المالي للمؤسسة من خلال الكشف عن نقاط القوة والضعف لها؛
- إن التحليل العمودي والأفقي، المقارن والمعياري من الأساليب المستخدمة في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة من خلال تحليل إيراداتها وأعبائها؛
- تهدف القوائم المالية إلى تقديم معلومات حول الوضعية المالية (الميزانية)، الأداء (قائمة حسابات النتائج)، والتغيرات الوضعية المالية (قائمة تدفقات الخزينة)؛
- تعكس الميزانية الوضع المالي للمؤسسة. فهي تحدد بصفة منفصلة عناصر الأصول والخصوم.
- تضم قائمة حسابات النتائج الأعباء والإيرادات خلال السنة المالية حسب الطبيعة أو الوظيفة لتحليل الأداء المالي للمؤسسة؛

- تهدف قائمة تدفقات الخزينة إلى إعطاء مستعملي القوائم المالية أساس لتقييم مدى قدرة المؤسسة على توليد الأموال وما يماثلها وكذلك المعلومات بشأن تسيير الخزينة.

### 2. النتائج التطبيقية

- من خلال إسقاط دراستنا النظرية على المؤسسة الوطنية للترقية العقارية توصلنا إلى النتائج التالية:
- خلال سنوات الدراسة 2015/2014/2013 وجدنا أن المؤسسة في وضعية جيدة وقادرة على تمويل استثماراتها؛
- من خلال التحليل الوظيفي لميزانيات المؤسسة في السنوات 2015/2014/2013 توصلنا إلى أن كل من رأس المال العامل واحتياجات رأس المال العامل والخزينة ذو قيمة موجبة وهو ما يدل على أن المؤسسة سوف تتخذ سياسة توسيعية لاستثماراتها؛
- من خلال حساب نسب السيولة للسنوات الثلاثة محل الدراسة تبين أن المؤسسة تمتلك سيولة جيدة في السنتين 2014/2013 لأن كل من نسبة التداول ونسبة السيولة السريعة أكبر من النسب المعيارية، لكن في سنة 2015 يتراجع مستوى السيولة بسبب انخفاض نسبة السيولة السريعة مادون النسبة المعيارية؛
- من خلال حساب نسب النشاط للمؤسسة الوطنية للترقية العقارية تبين لنا أنها مرتفعة في سنة 2014 مقارنة ب 2013 لتتخف في 2015؛
- من خلال حساب نسب المديونية للسنوات الثلاثة تبين أن المؤسسة تعتمد بشكل كبير على أموال الغير كمصدر من مصادر التمويل خلال سنة 2013 و 2015 في حين تتخف خلال سنة 2014 وهناك فائض في الأموال الدائمة مقارنة بتمويل الأصول؛
- من خلال حساب نسب الربحية للمؤسسة الوطنية للترقية العقارية اتضح لنا أنها حققت ربحية معتبرة خلال السنتين 2013 و 2014، عكس سنة 2015 التي حققت خسارة؛
- من خلال حساب قدرة التمويل الذاتي للمؤسسة الوطنية للترقية العقارية تبين لنا انه خلال سنتي 2013 و 2014 المؤسسة قادرة على تمويل ديومتها دون اللجوء إلي مصادر خارجية لكن في سنة 2015 هناك عجز لدى المؤسسة في تمويل ديومتها المالية؛
- من خلال تحليل قائمة تدفقات الخزينة للمؤسسة الوطنية للترقية العقارية خلال سنوات الدراسة اتضح لنا من حساب التدفق النقدي المتاح والعائد على الأصول من التدفق التشغيلي انه خلال سنتي 2013 و 2014 المؤسسة في تحسن كبير لكن في سنة 2015 انخفضت هذه النسبة لتأخذ قيمة سالبة، بينما نسبة النقدية التشغيلية ارتفعت في سنة 2015 عن المستوى الذي كانت عليه في السنتين السابقتين.

### 3. نتائج اختبار الفرضيات:

من خلال دراستنا نقوم بالإحالة على الفرضيات المطروحة سابقا، وقد توصلنا إلى ما يلي:

- عملية التحليل المالي بواسطة مؤشرات التوازن المالي والنسب المالية تظهر الوضعية المالية للمؤسسة الوطنية للترقية العقارية من خلال إظهار حجم سيولتها وهيكلها المالي بالإضافة إلى قدرتها على مواجهة التزاماتها؛
- تحليل قائمة حسابات النتائج وقائمة تدفقات الخزينة تظهر الوضعية المالية للمؤسسة الوطنية للترقية العقارية من خلال تبيان أداء المؤسسة و قدرتها على توليد السيولة النقدية.

#### 4. الاقتراحات

- من خلال دراستنا للجوانب المتعددة لهذا الموضوع، يمكننا الخروج ببعض الاقتراحات نراه مفيدة للمؤسسة وهي:
- يجب على المؤسسة في المستقبل العمل على تحسين مرد وديتها الاقتصادية والمالية برفع مستوى الاستثمارات؛
- توظيف محللين ماليين متمكنين من التحليل المالي لتشخص جيدا الوضعية المالية للمؤسسة والوقوف على نقاط القوة والضعف للمؤسسة؛
- العمل على توزيع المناصب حسب التخصص و الخبرة المهنية؛
- المحافظة على توازنها المالي وقدرتها على تمويل احتياجاتها.

#### 5. آفاق الدراسة

في الأخير يمكن القول أن موضوع التحليل المالي كأداة لتشخيص الوضعية المالية للمؤسسة موضوع شامل و واسع لم يتسنى لنا الإشارة و التوسع في كل جوانبه نظرا لمحدودية الدراسة، ولعل أهم تلك الجوانب نجد تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة باستخدام أدوات وأساليب التحليل المالي، والذي في اعتقادنا يمكن أن يكون موضوع دراسة في البحوث المستقبلية حيث يمكن من خلاله الإشارة إلى كل الأدوات والأساليب و معرفة أهمها في تشخيص وضعية المؤسسة المالية.

المراجع

## قائمة المراجع

### أولاً. باللغة العربية

#### أ. الكتب

1. الياس بن سامي ويوسف قريشي، التسيير المالي (الإدارة المالية)، ط1، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2006.
2. أحمد بوراس، تمويل المنشآت الاقتصادية، د ط، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة، 2008.
3. أمين السيد أحمد لطفي، التحليل المالي لأغراض تقييم ومراجعة الأداء والاستثمار في البورصة، دط، الدار الجامعية، الإسكندرية.
4. أيمن الشطي وعامر شقر، مقدمة في الإدارة والتحليل المالي، ط1، دار البداية ناشرون وموزعون، عمان، 2007.
5. حسين جميل البديري، البنوك مدخل محاسبي وإداري، ط1، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 2010.
6. حمزة محمود الزبيدي، أساسيات الإدارة المالية، ط1، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 2001.
7. خميسي شيحة، التسيير المالي للمؤسسة، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2010.
8. خالد التوفيق الشمري، التحليل المالي والاقتصادي في دراسات تقييم وجدوى المشاريع، ط1، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان 2010.
9. دونالد كيسو جبيري ويجانت، المحاسبة المتوسطة، الجزء الأول، دار المريخ للنشر والتوزيع، الرياض، 1999.
10. رضوان حلوة حنان، تطوير الفكر المحاسبي مدخل نظرية المحاسبة، ط1، الدار العلمية الدولية للنشر والتوزيع ودار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان 2001.
11. شعيب شنوف، المحاسبة المالية وفقاً للمعايير الدولية للإبلاغ المالي IFRS والنظام المحاسبي المالي SCF، دط، ديوان المطبوعات الجامعية، 2016.
12. عليان الشريف وآخرون، الإدارة والتحليل المالي، دار البركة للنشر والتوزيع، عمان 2001.
13. عباس مهدي الشرازي، نظرية المحاسبة، دط، دار السلاسل للنشر والتوزيع، الكويت، 1980.
14. علي عباس، الإدارة المالية في منظمات الأعمال، دط، مكتبة الرائد العلمية، الأردن، 2002.
15. كمال الدين الدهراوي، تحليل القوائم المالية لأغراض الاستثمار، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2004.

16. مبارك لسوس، التسيير المالي تحليل نظري مدعم بأمثلة وتمارين محلولة، د ط، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004.
17. محمد أحمد العظمة ويوسف عوض العادلي، المحاسبة المالية، الجزء الأول، منشورات دار السلاسل، الكويت، 1986.
18. مجد المبروك أوزيد، التحليل المالي شركات وأسواق مالية، ط2، دار المريخ للنشر، الرياض، 2009.
19. محمد مطر، الإتجاهات الجديدة في التحليل المالي والإئتماني، ط1، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2003.
20. مفلح محمد عقل، مقدمة في الإدارة والتحليل المالي، ط2، دار المستقبل للنشر والتوزيع، عمان، 2000.
21. مليكة زغيب وميلود بوشنفير، التسيير المالي حسب البرنامج الرسمي الجديد، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010.
22. منير ابراهيم هندي، الإدارة المالية، مدخل تحليلي معاصر، ط6، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، 2003.
23. منير شاكر محمد وآخرون، التحليل المالي مدخل صناعة القرارات، ط3، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2008.
24. مؤيد عبد الرحمان الدوري ونورالدين أديب أبو زناد، التحليل المالي باستخدام الحاسوب، ط2، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2006.
25. مؤيد راضي خنفر وغسان فلاح المطارنة، تحليل القوائم المالية مدخل نظري وتطبيقي، ط1، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2006.
26. ناصر دادي عدون، تقنيات مراقبة التسيير: والتحليل المالي، دط، دار المحمدية العامة، الجزائر، 2000.
27. وليد ناجي الحياي، الإتجاهات المعاصرة في التحليل (منهج علمي وعملي ومتكامل)، دط، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 2004.

#### ب. المذكرات والرسائل الجامعية

1. أمينة دراجي، دور التشخيص المالي في تحسين فعالية التسيير المالي في المؤسسة الاقتصادية، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر3، 2014-2015.

2. تودرت أكلي، التحليل المالي في ظل النظام المحاسبي المالي (S.C.F2007) مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2008-2009.
3. حمزة شباح، تطبيق مبدأ التدفقات النقدية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، جامعة الصديق بن يحيى، جيجل، 2013-2014.
4. سعادة اليمين، استخدام التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسات الاقتصادية وترشيد قراراتها، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2008-2009.
5. سوزان عطا درغم، العلاقات بين التدفقات النقدية وعوائد الأسهم وفق للمعيار المحاسبي الدولي رقم (7)، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية، غزة، 2008.
6. غنية بوربيعة، محددات اختيار الهيكل المالي المناسب للمؤسسة، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، جامعة الجزائر3، 2011-2012.
7. محمد سراي، التحليل المالي وترشيد تسيير المؤسسات الصناعية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس، سطيف، 1994-1995.
8. محمد سامي لزعر، التحليل المالي وفق القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، جامعة منتوري قسنطينة، 2011-2012.

#### ج. الدوريات والمقالات

1. أحمد السيد الكردي، مفهوم التحليل المالي، مجلد تنمية الإدارة المالية، 2010.
2. أمال بن يوسف ونبيل العثماني، تقنيات التحليل المالي، مركز التكوين ودعم اللامركزية، تونس، مارس 2007.
3. سليمان بلعور وعلي بن الطيب، قراءة مالية للمعيار الدولي السابع بناء وتحليل جدول تدفقات الخزينة - Saidal ، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول الإطار المفاهيمي للنظام المحاسبي المالي الجديد وآليات تطبيقه في ظل المعايير المحاسبية الدولية، جامعة سعد دحلب، البليدة، الجزائر، 2009.
4. وحيد محمود رمو وسيف عبد الرزاق محمد الوتار، استخدام أساليب التحليل المالي في التنبؤ بفشل الشركات والمساهمة الصناعية، دراسة عينة من الشركات الصناعية العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، مجلة تنمية الرافدين، العدد 100، 2010.
5. فيصل كيجل، ماهو التحليل الأساسي (الموسوعة الكاملة للأسواق المالية)، 15 أبريل 2019.
6. صالح محمد القراء، التحليل المالي، مدونة العلوم المالية والإدارة، 2008.

## د. القوانين والأوامر

1. المرسوم التنفيذي رقم 08-156 المؤرخ في 20 جمادى الأولى 1429 الموافق ل 26 ماي 2008، المتضمن أحكام القانون 07-11 الجريدة الرسمية الجمهورية الجزائرية، العدد 27.
2. القرار المؤرخ في 26 يوليو سنة 2008، المحدد لقواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها ومدونة الحسابات وقواعد سيرها، والصادر عن الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 19 والصادرة بتاريخ 25 مارس 2009.

## ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية

### I. Les ouvrages :

1. Alain Marion, Analyse Financière concepts et méthodes, 3 édition, Dunod, Paris, 2004.
2. Béatrice et francis Grandguillot ,Analyse Financière, 5 édition,Gualino éditeur , paris, 2008 .
3. Cristian et Mireille Zambottan, Gestion Financière Finance d'entreprise, 4 édition, édition Dunod, Paris, 2001.
4. Elie Cohen, analyse financière, e.d economica, 6 édition, paris, 2006
5. Hurbet de la bruslerie, Analyse financière information financière et diagnostic, 3 édition, Dunod, Paris, 2006.
6. Jacqueline Delahaye et Florence Delahaye, DCG6, finance d'entreprise, Dunod, paris, 2007.
7. Nacer Eddine Sadi, Analyse financière d'entreprise, méthodes et outils d'analyse et de diagnostic en normes financière et internationale, l'harmattan, Paris, 2009.
8. Pierre vernimmen, Finance d'entreprise, 8 édition, Dalloz, Paris, 2010.

### II. Les thèses :

1. Mohamed Bongaham, diagnostic d'une entreprise, mémoire de fin d'étude, envie de l'obtention de master, Bejaia, 2014-2015.

## ثالثا. المواقع الإلكترونية

1. <http://specialités.bayt.com>.



الملاحق

الملحق رقم 01: الميزانية

السنة المالية المقفلة في.....

اهتلاكات/أرصدة N	إجمالي N	الأصول المالية
		أصول غير جارية
		فارق بين الاقتناء
		تشبيكات معنوية
		تشبيكات عينية
		أراضي
		مباني
		تشبيكات عينية أخرى
		تشبيكات ممنوح امتيازها
		تشبيكات يجري إنجازها
		تشبيكات مالية
		سندات موضوعة موضع معادلة
		مساهمات أخرى وحسابات دائنة ملحقة بها
		سندات أخرى مثبتة
		قروض وأصول مالية أخرى غير جارية
		ضرائب مؤجلة على الأصل
		مجموع الأصول غير الجارية
		أصول جارية
		مخزونات ومنتجات قيد التنفيذ
		حسابات دائنة و استخدامات مماثلة
		الزيائن
		المدينون الآخرون
		الضرائب وماشابهها
		حسابات دائنة أخرى و استخدامات مماثلة
		الموجودات وماشابهها
		الأموال الموظفة و الأصول المالية الجارية الأخرى
		الخزينة
		مجموع الأصول الجارية
		المجموع العام للأصول

ميزانية الخصوم

N	الخصوم
	<p>رؤوس الأموال الخاصة</p> <p>رأس مال تم إصداره</p> <p>رأس مال غير مستعان به</p> <p>علاوات واحتياطات - احتياطات مدمجة(1)</p> <p>فوارق إعادة التقييم</p> <p>فارق المعادلة(1)</p> <p>(نتيجة صافية/نتيجة صافية حصة المجمع(1))</p> <p>رؤوس أموال خاصة أخرى/ ترحيل من جديد</p> <p>حصة الشركة المدمجة(1)</p> <p>حصة ذوي الأقلية(1)</p>
	<b>المجموع 1</b>
	<p>الخصوم غير الجارية</p> <p>قروض وديون مالية</p> <p>ضرائب (مؤجلة و مرصود لها)</p> <p>ديون أخرى غير جارية</p> <p>مؤونات و منتجات ثابتة مسبقا</p>
	<b>مجموع الخصوم غير الجارية(2)</b>
	<p>الخصوم الجارية</p> <p>موردون و حسابات ملحقة</p> <p>ضرائب</p> <p>ديون أخرى</p> <p>خزينة سلبية</p>
	<b>مجموع الخصوم الجارية(3)</b>
	<b>مجموع عام للخصوم</b>

(1) لا يستعمل إلا لتقديم الكشوف المالية المدمجة

الملحق رقم 02: قائمة حسابات النتائج حسب الطبيعة

الفترة من.....إلى.....

N-1	N	ملاحظة	
			رقم الأعمال تغير مخزونات المنتجات المصنعة والمنتجات قيد التصنيع الإنتاج المثبت إعانات الاستغلال
			<b>1- إنتاج السنة المالية</b> المشتريات المستهلكة الخدمات الخارجية و الاستهلاكات الأخرى
			<b>2- استهلاك السنة المالية</b>
			<b>3- القيمة المضافة للاستغلال (1-2)</b> أعباء المستخدمين الضرائب والرسوم والمدفوعات المشابهة
			<b>4- الفائض الإجمالي من الاستغلال</b> المنتجات العملياتية الأخرى الأعباء العملياتية الأخرى المخصصات للاهتلاكات و المؤونات استئناف عن خسائر القيمة والمؤونات
			<b>5- النتيجة العملياتية</b> المنتجات المالية الأعباء المالية
			<b>6- النتيجة المالية</b>
			<b>7- النتيجة العادية قبل الضرائب (5+6)</b> الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية الضرائب المؤجلة(تغيرات) حول النتائج العادية مجموع منتجات الأنشطة العادية مجموع أعباء الأنشطة العادية
			<b>8- النتيجة الصافية للأنشطة العادية</b> العناصر غير العادية - المنتجات (يطلب بيانها)

			العناصر غير العادية - الأعباء (يطلب بيانها)
			9- النتيجة غير العادية
			10- النتيجة الصافية المالية
			حصة الشركات الموضوعه موضع المعادلة في النتيجة الصافية
			11- النتيجة الصافية للمجموع المدمج(1)
			ومنها حصة ذوي الأقلية (1)
			حصة المجمع (1)

(1) لا تستعمل إلا لتقديم الكشوف المالية المدمجة

الملحق رقم 03: قائمة حسابات النتائج حسب الوظيفة

الفترة من: .....إلى.....

N-1	N	ملاحظة	
			<p>رقم الأعمال  كافة المبيعات  هامش الربح الإجمالي  منتجات أخرى عملياتية  التكاليف التجارية  الأعباء الإدارية  أعباء أخرى عملياتية  النتيجة العملياتية  تقديم تفاصيل الأعباء حسب الطبيعة  (مصاريف المستخدمين المخصصات للاهتلاكات)  منتجات مالية  الأعباء المالية  النتيجة العادية قبل الضريبة  الضرائب الواجبة على النتائج العادية  الضرائب المؤجلة على النتائج العادية (التغيرات)  النتيجة الصافية للأنشطة العادية  الأعباء غير العادية  المنتجات غير عادية  النتيجة الصافية للسنة المالية  حصة الشركات الموضوعه موضع المعادلة في النتائج الصافية(1)  النتيجة الصافية المدمج(1)  منها ذوي الأقلية(1)  حصة المجمع(1)</p>

الملحق رقم 04: قائمة تدفقات الخزينة (الطريقة المباشرة)

الفترة من:.....إلى.....

السنة المالية N-1	السنة المالية N	ملاحظة	
			<p><b>تدفقات الخزينة المتأتية من الأنشطة التشغيلية</b></p> <p>التحصيلات المقبوضة من عند الزبائن المبالغ المدفوعة للموردين والمستخدمين الفوائد والمصاريف المالية الأخرى المدفوعة الضرائب عن النتائج المدفوعة</p> <p><b>تدفقات أموال الخزينة قبل العناصر غير العادية</b></p> <p>تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بالعناصر غير العادية (يجب توضيحها)</p>
			<b>صافي تدفقات أموال الخزينة متأتية من الأنشطة التشغيلية (أ)</b>
			<p><b>تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار</b></p> <p>مسحوبات عن اقتناء تسيببات عينية أو معنوية تحصيلات عن عمليات التنازل عن تسيببات عينية أو معنوية المسحوبات عن اقتناء تسيببات مالية الفوائد التي تم تحصيلها عن التوظيفات المالية الحصص والأقساط المقبوضة من النتائج المستلمة</p>
			<b>صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار (ب)</b>
			<p><b>تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل</b></p> <p>التحصيلات في أعقاب إصدار الأسهم الحصص وغيرها من التوزيعات التي تم القيام بها التحصيلات المتأتية من القروض تسديدات القروض أو الديون الأخرى المماثلة</p>
			<b>صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل (ج)</b>
			<p>تأثيرات التغيرات سعر الصرف على السيولات أو شبه السيولات تغير أموال الخزينة في الفترة (أ+ب+ج) DTN</p>

			أموال الخزينة ومعادلتها عند افتتاح السنة المالية
			أموال الخزينة ومعادلاتها عند إقفال السنة المالية
			تغيير أموال الخزينة خلال الفترة
			المقاربة مع النتيجة المحاسبية



الملحق رقم 05: قائمة تدفقات الخزينة (الطريقة غير المباشرة)

الفترة من:.....إلى.....

السنة المالية N-1	السنة المالية N	ملاحظة	
			<p><b>تدفقات الخزينة المتأتية من الأنشطة العملية</b></p> <p>صافي نتيجة السنة المالية</p> <p>تصححات من أجل:</p> <ul style="list-style-type: none"> <li>- الإهلاكات والأرصدة</li> <li>- تغير الضرائب المؤجلة</li> <li>- تغير المخزونات</li> <li>- تغير الزبائن</li> <li>- تغير الزبائن والحسابات الدائنة الأخرى</li> <li>- تغير الموردين والديون الأخرى</li> <li>- نقص أو زيادة قيمة التنازل الصافية من الضرائب</li> </ul>
			<p><b>تدفقات الخزينة الناجمة من النشاط أ</b></p>
			<p><b>تدفقات أموال الخزينة المتأتية من عمليات الاستثمار</b></p> <p>المسحوبات عن اقتناء تشبيات</p> <p>تحصيلات التنازل عن تشبيات</p> <p>تأثير تغيرات محيط الإدماج أ</p>
			<p><b>تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بعمليات الاستثمار (ب)</b></p>
			<p><b>تدفقات أموال الخزينة المتأتية من عمليات التمويل</b></p> <p>الحصص المدفوعة للمساهمين</p> <p>زيادة رأس المال النقدي (المنقودات)</p> <p>إصدار قروض</p> <p>تسديد قروض</p>
			<p><b>تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بعمليات التمويل (ج)</b></p>

			تغير أموال الخزينة للفترة (أ+ب+ج)
			أموال الخزينة عند الافتتاح
			أموال الخزينة عند الإقفال
			تأثيرات تغيرات سعر العملات الأجنبية (1)
			تغير أموال الخزينة

لا يستعمل إلا في تقديم الكشوف المالية المدمجة

## المخلص

إن التشخيص المالي للمؤسسة عبارة عن عملية تعتمد على التحليل المالي بهدف تحليل وضعيتها المالية للمؤسسة، لتحديد نقاط ضعفها وقوتها. ولقد حاولنا في هذه الدراسة الإجابة على الإشكالية المطروحة: "ما مدى مساهمة التحليل المالي في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة الوطنية للترقية العقارية؟"، وذلك من خلال التطرق إلى مفهومي التحليل والتشخيص المالي، القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي، تحليل كل من الميزانية وقائمة حسابات النتائج وجدول تدفقات الخزينة بالاعتماد على أدوات وأساليب التحليل المالي. ولأجل معرفة الأثر الميداني لهذه الدراسة قمنا بتطبيق أدوات وأساليب التحليل المالي على القوائم المالية للمؤسسة الوطنية للترقية العقارية من أجل تشخيص الوضعية المالية. وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج أبرزها: يعتبر التحليل المالي من أسس الأساليب التحليلية التي تستغل المعلومات المالية والاقتصادية، والذي يساهم في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة، إن التحليل المالي يمكننا من معرفة الوضعية المالية الحقيقية للمؤسسة الوطنية للترقية العقارية جيدة بالكشف عن نقاط قوتها وضعفها، والتي تبين من خلال تحليل القوائم المالية بأنها في وضعية مالية حسنة.

### الكلمات المفتاحية

التحليل المالي، التشخيص المالي، القوائم المالية، النسب المالية، مؤشرات التوازن المالي، المردودية.

## Résumé

Le diagnostic financier de l'entreprise est un processus qui repose sur l'analyse financière afin de connaître la situation financière de l'entreprise, et déterminer ces points forts et ces points faibles. Nous avons essayé dans cette étude de répondre à la problématique suivante: "qu'elle est la contribution de l'analyse financière dans le diagnostic financier de l'entreprise nationale de la promotion immobilière?", en abordant les définitions de l'analyse et le diagnostic financier, les états financiers selon le système comptable financier, l'analyse du bilan et de compte de résultat et de tableau de flux de trésorerie en utilisant les outils et les méthodes d'analyse financière. Et afin de connaître l'impact pratique de cette étude, nous avons appliqué les méthodes et les outils d'analyse financière sur les états financiers de l'entreprise nationale de la promotion immobilière afin de diagnostiquer sa situation financière. Cette étude a aboutit à plusieurs résultats: l'analyse financière est un outil analytique qui utilise les informations financières et économiques, l'analyse financière nous a permis de connaître les points forts et les points faibles de l'entreprise nationale de la promotion immobilière et de savoir que la situation financière de l'entreprise est bonne.

### Mots clés:

Analyse financière, diagnostic financier, états financier, ratios financier, indicateurs de l'équilibre financier, rentabilité.

## المخلص

إن التشخيص المالي للمؤسسة عبارة عن عملية تعتمد على التحليل المالي بهدف تحليل وضعيتها المالية للمؤسسة، لتحديد نقاط ضعفها وقوتها. ولقد حاولنا في هذه الدراسة الإجابة على الإشكالية المطروحة: " ما مدى مساهمة التحليل المالي في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة الوطنية للترقية العقارية؟"، وذلك من خلال التطرق إلى مفهومي التحليل والتشخيص المالي، القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي، تحليل كل من الميزانية وقائمة حسابات النتائج وجدول تدفقات الخزينة بالاعتماد على أدوات وأساليب التحليل المالي. و لأجل معرفة الأثر الميداني لهذه الدراسة قمنا بتطبيق أدوات وأساليب التحليل المالي على القوائم المالية للمؤسسة الوطنية للترقية العقارية من أجل تشخيص الوضعية المالية. وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج أبرزها: يعتبر التحليل المالي من أسس الأساليب التحليلية التي تستغل المعلومات المالية والاقتصادية، والذي يساهم في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة؛ أن التحليل المالي يمكننا من معرفة الوضعية المالية الحقيقية للمؤسسة الوطنية للترقية العقارية جيدة بالكشف عن نقاط قوتها وضعفها، والتي تبين من خلال تحليل القوائم المالية بأنها في وضعية مالية حسنة.

## الكلمات المفتاحية

التحليل المالي، التشخيص المالي، القوائم المالية، النسب المالية، مؤشرات التوازن المالي، المردودية.

### Resumé:

Le diagnostic financier de l'entreprise est un processus qui repose sur l'analyse financière afin de connaître la situation financière de l'entreprise, et déterminer ces points forts et ces points faibles. Nous avons essayé dans cette étude de répondre à la problématique suivante: "qu'elle est la contribution de l'analyse financière dans le diagnostic financier de l'entreprise nationale de la promotion immobilière?", en abordant les définitions de l'analyse et le diagnostic financier, les états financiers selon le système comptable financier, l'analyse du bilan et de compte de résultat et de tableau de flux de trésorerie en utilisant les outils et les méthodes d'analyse financière. Et afin de connaître l'impact pratique de cette étude, nous avons appliqué les méthodes et les outils d'analyse financière sur les états financiers de l'entreprise nationale de la promotion immobilière afin de diagnostiquer sa situation financière. Cette étude a aboutit à plusieurs résultats: l'analyse financière est un outil analytique qui utilise les informations financières et économiques, l'analyse financière nous a permis de connaître les points forts et les points faibles de l'entreprise nationale de la promotion immobilière et de savoir que la situation financière de l'entrepris est bonne.

Mots clés:

Analyse financière, diagnostic financier, états financier, ratios financier, indicateurs de l'équilibre financier, rentabilité.